
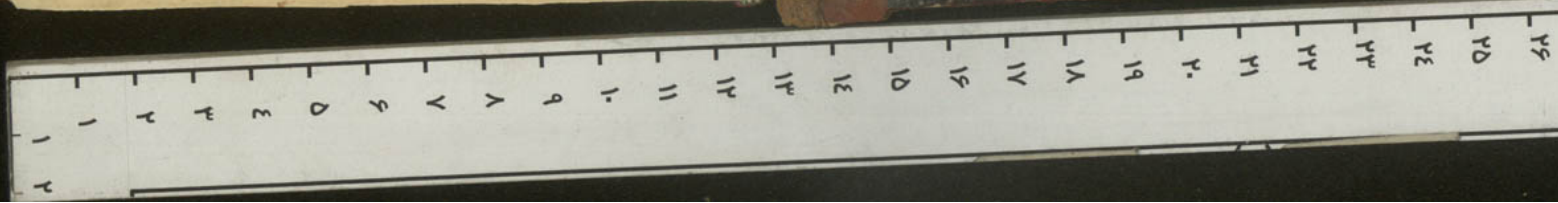


کتابخانه
ایران
شماره

۲۷
حاشیه اشراک الازهار
محمّد ثانی کرمانی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران
کتاب	شماره ثبت کتاب	
مؤلف		
مترجم		
شماره قفسه	۱۶۳۸۵	۷۰۷۵۵۰



بسم الله الرحمن الرحيم

اى رجعون في زوالهم اليه **قوله** المحترق الى ان ينشأ بها ان غير ظلوها
 مملوكة او اجابة واللام الفعل وبها سلف من الترتيب **قوله** مواضع الفعل
 فتعني نون العايد من عا بالواب الدوور فترت بمجموع العايد المتروكة
 لظنهم والكل ما عن **قوله** وفي انما الى ان جارا وما كانا والاكرا انما لا
 وحقق البول الى انما اذا اطلب على ان طي بجوى البول الى انما **قوله**
 والكلما يعني الترتيب الى استثنى ايضا الفتوة على النشأ عا اذ اسم ذكره كجاية
 الا اذا نى وكما بين في **قوله** او الاستباهة فتولان الى اللاحقة وجوبية احد
 الا في ايام الحديث فتعني نية الاستباهة مامع الرفع او بدونه ولا يجزئ
 الا الاصح ^{في قوله} على نية الرفع الان سوى دفع الكثرة ان بن على زمان الفتنة
 فيصير لانه يعنى الاستباهة **قوله** في انما على البدن الى انما هو الفاعل
 للوضوء ^{الواجب} او الواجب او الخواص او المكرة او المباح او المسج فوالوضوء
 لا تنفرا واولوية للوضوء **قوله** من قصاص شعر الى ان افوضاته في تقدم
 الراس لكن يجب ادخال مواضع التخفيف على حوط القولين في الشعر
 الذي بين التزعة والصدع لوجوده في كونه الوجه **قوله** ما لو لم يتبرء الى
 الى نية التوب فانه يصح عنه لكونه لازما للفعل كصل ان لم ينو
 والمعتقد العدم لمخافة الا خلاص ولا يلزم حصوله وان لم ينو جاز
 نية وشمل التسخين وازالة الدور واستغفار من قول بخلاف ما لو لم ينو
 انزلونوا بعد غروب النية الاولى بطل جاز لا تنفرا نية التوب في خلاص
 صفة **قوله** لاهام والوسطى الى ودرغل في ذلك العذر ان على احوط القولين
 والعارضان والمراد بها اشواتها على المحسن **قوله** ولا يجزئ كليل
 الحية الى وكذا غيره من شعور الوجه والمراد بالتخيل ايصال الماء الى كحول

۱۲

الشريعة وبين حيل الصغر الوضوء حال المواجهة لا عمل ما بين الشرفان ذلك
واجب قطعاً ويدخل المرفقين إلى الكلام في وجوب ادخال المرفقين
في الغسل إنما الكلام في ان ادخالها واجب بالاصالة او يكون مقدمة
الواجب فعلى الاول يجب ادخال جز من العضد من باب المقدمة ويجب
غسل راس العظم السابق بعد قطع اليد عن عضل المرفق بخلاف الثاني
والاصح الاول **قوله** ويجب غسلها إلى هذا الحد القول في وجوب
غسل الزائدة مطلقاً والمعتد أنها كانت فوق المرفق ولم تر غرض
الاصالة لم يجب غسلها والاوجب بكل حال **قوله** ويقطو لقطع الخ
قد علم ما سبق أنه ان لم ينس المرفق شيء بان يكون القطع من نفس العضل
وجب غسله بقل السم **قوله** ولا يجوز الغسل عنه إلى المراد بالعضل ما يتألف
له ما جديد الا ما يكون ما هو بقا فيجوز على البشرة **قوله** ولا يجوز غساليها إلى
المراد بان وصل إلى البشرة ولا بد من كون المسح بطن اليد التقصير
على موضع البقيع **قوله** كما يجمع القدم إلى الاصمعي الغطان الثابتات
في سواد ظهر القدم أيام السقي ويجب ادخال الكعبين في المسح وجزءهما
وراد ما من باب المقدمة فيكون مسحهما واجباً بالاصالة ولا ريب في
كونه احوط **قوله** للثنية والضرورة إلى ولو زاد السبب فالاصح بقا
الطهارة تحتها بطل إلى ان انقصت عليه او تعذر المسح اوضح البطل
قبل تداكرو مثله اطلاق بطلان الوضوء بالاستيناف لا لحد المسح **قوله** ولا ريب
قوله وهي المتابعة اختياراً إلى بل المعتد أنها مراعاة الجفأ ومطلقة
ولا شبهة في ان الترتيب والمعالجة شرطاً لصحة الوضوء فلا تقتصر
التركيب منها بحال ولو هو الا اذا انعقدت الموالات لا فراط المحر

[illegible][illegible]

وشبهه ولم يكن الحافظ عليها ما يغمره من الأعضاء وغيره مما يقتضي المبالغة في
 الاستسراع **قوله** حتى يصل الماء إلى البشرة أي هذا إذا كان ما تحتها طاهرا وكان
 في موضع الغسل فلو كان ما تحتها نجسا فالرفع ليس اللاحق الاحكام ولو
 كانت في موضع المسح نزعها بكل حال فان تعدد مسح على ظاهره ولو كان
 والجملة هذه ايصال الماء إلى البشرة وكانت طاهرة فلا توجب الوضوء
 ولا تخفى انه حيث ينقل الحكم إلى مسح الجبهة بشرط طهارته **قوله** التمسك بال
 لو كان له والمبطلون فتارة في وقت الصلوة فتتبع الطهارة والصلوة لم
 يجد القول بوجوب مسحهما ان لم يستمع شقة ومهما متوضان في كل صلوة
قوله على العيز إلى اذا كان ما يغمر منه فالدلالة على الاستسراع **قوله** قبل اذا كان
 أي من فصل الزند في الثلثة الأولى **قوله** والوضوء بعد الا انظروا في الاستسراع
 منه كانه عليه شيئا في الذكر وكبره الاستسراع إلى أي في فعل الوضوء
 لا نحو احضار الماء **قوله** وشك في المتأخر إلى هذا إذا لم يعلم حال قبله بانها
 فان علمه حال التعاقب شي على مقتضيه والا فخذ بقصد ما قبلها على
 الاصح ومنها فائدة وهي ان المراد بمقتضى شي وانك في ضده كونها
 زمان لا شئ من اجتماع المقتضى وانك في شي واحد والمراد بانك
 بالمتعين أي بقاؤه أقوى من انك في مقتضى ليرجع احد الطرفين
 فيكون ظاهرا في الشك إلى انظر بملاحظة المتعين التيقن **قوله**
 بعد الانصراف إلى المراد به الانصراف من فعل الوضوء لا من مكانه **قوله**
 الاصح تدسية الطهارة بين الجملة بناء على نية الوجوب او التدسية معتبرة
 نية الطهارة دون الرفع والاستساعة وذلك لانه اذا كانت احد
 الطهارة تين واجبة والاخرى مندوبة لا يجزئ احدهما على الاخرى لا قبلها

وثلث من الجنبية الجنب
 غسل الجنبية وبعثها
 من المرفقين

الوجه وقد عرفت اعتبارها بخلاف ما لو كانت مندوبة كان توضأ
 قبل الوقت مندوبا ثم جدد ذلك فان استساعتها فندت كفت الاخرى
 في الابهة لا شرا لها في الوجه وكذا لو كانت واجبة فان الحكم فيها
 ايضا كذا لو كانت توضأ واجبا ثم نزع الجنبية او ذبل عن الاول
 فتوضأ واجبا ثانيا ولو قلنا بشرط نية الرفع او الاستساعة
 فلا يجرى إعادة الطهارة على كل حال **قوله** ان احلف في وجهه
 امتنع الخروج من العدة **قوله** بدونه بخلاف ما اذا اتفق عدد اداة
 وصل على ذلك العدد بما يوجب ما في ذمته من الصلوتين على الاصح
 فيتحيز في الجهر والافحات ان احلفنا فيه **قوله** وغسل الامور
 بموجب رفع عطف على فعل كجب وانما غير الاستسراع للاستسراع
 تحت اللفظ لما قبله **قوله** من الوضوء الا الجنبية أي كما ان غسل الجنبية كجبا
 إلى الوضوء كذا الاستسراع مع مخرج الوضوء اعداها بوضوء
 كفي في رفع الجميع نية رفع احد الامور الجنبية وغيره على الاصح وتنفق
 من ذلك عن التحية والمحافظة **قوله** مطلق إلى أي على كل حال نقطة
 ونحو ما جماع وغيره **قوله** وفي ذيل الآية إلى ان لا فرق بين الجنب والحيث والآخر
 والذكر والصغير والكبير في ارفع احكام الحديث **قوله** ويعتبر الفرق إلى أي
 فلو جدد عهدا فادته الشهوة كفت في الدلالة على انه مني وانه من
 أي وصف من الاوصاف اللازمة لمنه فلو كان في الدلالة على انه من
 فان خلف البواقي لا يكون الا لعارض **قوله** او توبة مختص به إلى تصديق
 الاختصاص بطلب التوبة وبانزاده في النوم عليه او الالتفات به وكذا
 لو توبوا وان خصا نوبان الاختصاص بها حسب التوبة الاضية فان توبة

والاستسراع في الاضحية كذا في قوله تعالى
 وسواك فتعجيلها بالادنى ان كان من غير ما كان في قوله تعالى

فهو مشترك وانما حكم يكون المني من ذى الثوب المختص وكذا ان وجد
على جسده اذا امكن حصوله منه عادة فيحكم سلوغة عند لو كان جسيما
ووقت الامكان على ذكره المصنف في المنهات يفرغ اثني عشر سنة **قوله**
ولا يجب في المشرى ان يسقط الفل عن الخصم في المشرى لا ريب فيه
وانما الكلام في انه لا يلزم ان يفتدى بالاداء ولا يلزم ان يتم بها العود
في الجملة وكذا لا يلزم ان يسقط الفل عنها ان ريب
في جواز دخولها المسجد ليعا وقراءة العزائم والصوم وما يوجد في
بعض الكواشي من منع ذلك فمطوع بفساده **قوله** وابعاضها الى اى
ولو بعضا مشتركا كالسبلة لكن من كونه من احدى **قوله** اسم اسر وطاعة الى
المراد بغير اسم الشرف لا ما عليه الاسم والظاهر ان اسم طاعة
يكون ذلك **قوله** واللبث في المسجد الى ان سوار استلزم اللبث ام لا يلزم
لو كان الوضع من خارج حرم ابناء عالم مخصوص وقصد به استلزام اللبث
رد النفس عن ذلك **قوله** انما يحضه الى فسر الكراهية **قوله** ويجوز عليه ان
الاصح ان وجوبه لغزيرة كسر العلم اذ اذلت الزمة بعبادة
مشرطة به بولي الاحتجاب وابعاد ما يباين بالواجب **قوله**
وجب فيه النية الى ان التي سبق بعضها في الوضوء فالامام للعهد **قوله**
عند الشروع الى اى المجهود سابقا وشرع في اول اللبث وابتدأ اول
الواجبات **قوله** وتخليل لا يصلح له الماء الى مراده لا يصلح الماء
الى البشرية بدون تخليل وان لم يساعده العبادة بغيره بالمراد
به الراس والرقبة تغليب او اصطلاحا ولا ترتيب بين الراس والرقبة

لانها بمنزلة عضو واحد ولا ترتيب في شئ من اعضاء الفل وان وجبت
عنها ولا تعرف في ذلك خلافا فيجوز زنته النية للرقبة **قوله** ان في
الاتماس الى فان الترتيب سقط فيه فعلا وحكما فيكون البدن كله مضمونا
واحد فعلا وان بالنية غسل اى جزءا كان منه وبعده اليه في غير تخليل
زمان شأني الوحدة **قوله** مشتبهها بغيره الى بعد مجموع الكثير **قوله**
قوله وبدونه بعد الفل الى اى وبدون كل من الارض وبدون الابتداء
بعيد الوضوء وبدون البول مع المكان بعيد الفل ولا مع المكان
لم ينعفت والعبادة خالية من هذه الاقسام الثلاثة **قوله** وكبحم التولية الى
الى اختيار الفجر ومع الضرورة وتولي هو النية ولو لم يمتد كالحسن
قوله الاستغناء الى اى في افعال الفل لا في غيرها افعالها **قوله** ما يجب
الوضوء اعاد الى الاصح انه لا يعيد بل يتم ما قبل ولا شئ عليه **قوله** وموصف
الاغلب سودا الى وقد يحكى خلاف ذلك على خلاف الغالب **قوله**
سحره بالامير الى ان شأنا ذلك لانه محذور الطبع في مواضع القولين
واشدهما بين الاصح **قوله** غير الترشية الى المراد بالتوشية من تشبه
الى قرينين باسما والنية من كانت من النية وتم قوم كانوا من لون
البطايع بين الكوفة والبصرة على اعرف التماسير من اهل اللغة **قوله**
واحد اما سبب الى اى كمالها **قوله** واقلة ثلثة ايام الى فتواليات الى
بليها كيث متى وضعت القطنه وصبرت بهتة وسنة شهرين
وجدت الدم ولا يكتفى ثلثة ايام عشرة على الاصح **قوله** في ايام كحيف وسو
ما يكن فيه حيض وطهر صحيحان لم يتم له اعتبار الانفاق في الوقت فان
سزات الدم ثلثة ايام ثم انقطع عشرة ثم عاد ثلثة ثم انقطع لاعادة لها

وقابل عدد اخاصه والحاصل ان العادة ثلثة اقسام باعتبار احوال
 في العدد والوقت معا وفي احوالها خاصة وقد سبق مثال المستقرة عددا
 واما المستقرة وقتا خاصة فمثلا لو كانت من اول شهر ربيع
 اول آخر خمسة فانه لا عدد لها على الاصح وحكمها الرجوع الى استقرت
 فيه عند اختلاف اليوم وراعى في الاخر حكم من الاعادة لها فتخير في تحديد
 العدد اذا استقرت فيه وترجع الى الزوايا فتعقد عددا منها في الوقت
 الذي اعيدته ويعلم من قوله ووقفا انه لا بد من التمسك في الاخذ والانتفاع
 قوله في كل شهر سبع ايام الستة كما سبق في ذلك قوله ولو ذكرت آخره
 الاخر ولو ذكرت وسطه فيوم قبله ويوم بعده ولو ذكرت يوما فقط او
 بعض يوم ولم يعلم كونه اولا او آخر او وسطا فهو كحيف خاصة قوله
 وتعقل الانتفاع كحيف الى فان حصل عند كل صلوة وذلك بعد اليوم
 اثنا عشر او بعد ذلك اليوم اذا كان فيما اذا ذكرت اول الحيف او وسطه
 او يوما في الجملة ومعنى قراءة تحتل بصفة اسم الفاعل كسورة الميم والمعتد
 انما يرجع الى الروايات فمهم الى علمه بقية احواله ان لم يكن كما تميز
 قوله وبعض الصوم احد عشر ايام وذلك بناء على الاحتياط من امكان كونها
 صيفا عشرة وجوز ان ينظر يوما في الحيف فيبطل صومها الا ان
 يعلم ان الحيف لا يبلغ العشرة فراجع الى الاحتياط فيما علمه من صور النظر
 والمعتد ما قدمناه قوله في كل وقت تحتل الانتفاع الى المراد اعتكافا
 كل صلوة وان احتمل الانتفاع في كل وقت لان الغسل للصلوة المعتد
 انما يخير في تحيف العدد بزمان وكحيف به وليس الخروج منها في تحيف
 قوله ما تعلمه المستحاضة الى معنى ان يكون ذلك مضى الى روكا الحيف

قوله فاعشرة حيف الى لان النعارة المحفوف بدمين كل منهما حيف لا يبلغ
 العشرة حيف لا محالة قوله والاصح للعتادة الى اسما على الاصح
 ولما ان نصير على العشرة ايضا قوله فان انقطع على العاشر فثبت الى
 ان بعد ايام الاستطمار وقد يقدم العادة الى فاذا قدمت لم يركب
 العادة الا بعد مضي ثلثة ايام على الاصح بخلاف ما اذا تأخرت قوله
 ما صامت والا فلا الى ان لم ينقطع على العاشر لم تقض خاصة
 لانها كانت طاهر لكن بعض صلوة ايام الاستطمار وصومها وصوم
 العادة خاصة قوله او حكمه الى المراد حكمه من كان قربا منها يكتسب
 استحلام حالها عادة او كان غايبا عنها غيبة لم يقض زمان يعلم
 انتعالمها منظر الى آخره بحسب عادتها ولا بد من اشتراط كونها حالها
 فان اسفل واحد من الامور اثلثة جاز الطلاق قوله وقراءة الغوام
 وكذا الباطن قوله او سمعت الى بصغته وكذا الوصية على الاصح
 وجوبا في الجميع قوله زوجها وطولك الى ان علم الحيف وقبل اخباره
 ان لم يكن تنهت في جهة قوله فيعذر الى ان يحسب وعشرين سوطا
 ان كان عالما بالحيف والتعم لان جهل احدكما وكذا القول في العادة
 ويغير ان اسلمه ولم يحفل في جهة التنبه قوله وفي آخره بربعه الى
 المراد بالدينار المضروب الذي كانت تسمى من احوال الاسلام عشرة
 دراهم والمراد بنصفه ثلثة لاقية ان المكي وكذا الربع والاول والآخر
 والآخرة بخلاف حجب العادة على الاصح لا يحسب الا حيف
 وبكونه في المجدد المسجد من فانه يحرم قوله وما بين الزمة والركبة
 الى ان ما عدا موضع الدم قوله قضا الصوم الى وجب فعل كقول الطحاوي

قوله ومعد العطفه الى وحكم غسل النزع ايضاً **قوله** يجمع بينهما الى ان يوفى
 الاول الى اخر وقت فضيلتهما ومقدم الاخرى من الاول ولو اوقدت احدى
 الصلوتين عن الاخرى وجبت الثانية غسل **قوله** حكم الطاهر الى
 ان يمنع الافعال الواجبة كلها حكم الطاهر الى الطاهر من وقوع الاكل
 المشروطه بالطهارة منها وجوازها كحكم على الحدث منها **قوله** ولو علمت
 بالاعتقال الى المراد غسل النذر فان غسل الليل لا يدخله في صوم اليوم
 الباقى خلاف ما بعده ويجب عليها قضاء الصوم خاصة مع الظاهر
قوله لم يصح صلوته الى وكذا لو اخلت بغير الخرقه او العطفه او غسل
 العقبه لانها مصلية بخلافه **قوله** يجمع بين الصلوتين الى لا فرق بين
 الغسل والوضوء في ذلك وقيل حكم من كثر في القرآن في ذلك حكم الصلوة
 لا اعلم في ذلك شيئاً لا يجب ومنها فان كان الاول على العبرة
 بما قلناه من كثره ما وجبت الصلوة في الحديث اما اليه ونحوه
 مطلق لعدم اختلاف الحديث بكونه في وقت الصلوة وغيره
 ولعل الحديث في علي التالت من انما انما اعتبر حالها عند اراة الصلوة انما
 انقطاع دهرها للبر بوجوب ما كان قبله من وضوء او غسل على الاصح
 وقيل بوجوب الوضوء **قوله** فايها الى ان فنفسها ايها الى
 اعتاد تيمناً كيض على اصح القولين الا ان ينقطع على العشرة فاكل
 نفاس وعبدارة الكتاب يوم خلاف ذلك لان ايام العادة
 وقعت في ضيق اكثر فمقتضاها ان الاكثر بما في النفس من ايامها
 في الضيق وليس كذلك ما عرفت **قوله** وحكمها كما فيض الى ان
 النفس فيض في المعنى لانه دم حيض اجتنس ما يجتنب سبب ويكرهها

قوله يجمع بينهما الى ان يوفى
 الاول الى اخر وقت فضيلتهما

مشاكلها

ثراكها العف فيه **قوله** الا الاقل في والاكثر على سبق والاعتناء
 العدة والدلالة على البلوغ كصحتها بالحل ثم الى اصل من يجمع بينهما
 قد اودى ليلاً على بعض في العدة مع قران والاشراط اقل الطهر من
 الدم من فانه في الحيض شرط خلاف النفاس كما سبق في التواضع
قوله وابتداءه من الاول الى اي ابتداء النفاس وانما كان كذلك لان
 ولادة النفس نفاس مستقيل طر على النفاس الاول فلا فرق بين كل
 طهر منهما وعدمه **قوله** هو النفاس الى اي خاصة وهو واضح اذا لم يحاوز
 الدم العاشر فان تجاوزته فان كانت مستندة او مضطربة او ذات
 عادة هي عشرة فذلك والا فلا اذ مع الجواز لا يكون النفاس الا هلق
 العادة **قوله** فالعشرة نفاس الى انما يجرى فيه التفصيل الذي سبق **قوله**
 عدد الخواارج والخلافة الى وكذا النواصب والنجمة وكذا اكل من حكمه كونه
 لا يحار على بقية من الدين ضرورة لكن اطلاق الاصحاب كراهية
 جعله على خلاف متناول النواصب **قوله** وجعل الخلف عند
 الى غسل اهل الخلاف وظاهره وجوب ذلك الا ان لا يعلم فيفسله
 محسناً **قوله** وسبح التلقين الى اي يلقيه مجموع الامور الثلثة ولو عدا
 التلقين بالتمام كان اولى **قوله** والهيل الى فانه يربص بثلاثة ايام الا
 ان يعلم موته بعلامات الموت **قوله** واول انفسه الى وكذا باقت
 احكامه وشروط الغسل المأثمة في الزكوة والا فانه مع الاختيار
قوله والزوج اولى الى الزوج يقع على كل من الذكر والانثى فمثل الزوجة
 في حكم ايضاً **قوله** الا في احتيا الى والا فانه من وراة النياب وكذا الخاتم
 عند الضرورة **قوله** وكذا المرأة الى انفسه على شمس ونظير اطلاق

العبارة بالجوهر عدم وجوب ستر العورة ويزعم من عدم جواز تعجيل
 من زاد سنة على المثلث انه ايجوز ذلك اذا كان له دون ثلث **قوله**
 محاربه من وراء الج ومع فقد الجازم فانظر بوضوح غير غل الا ايجوز
 لا جنس التعجيل او فعل التعميد **قوله** اولاً في الجازم لا يجوز غسل واحدة
 لغاية الموت ولا يغني سنة المدة كونه **قوله** كاجابة الجازم اني عرفت
 ونقط الترديد برسمه في الكثرة على الاقوى لكن يراعى اختلاف المواضع
 لمختلف الحماة وعلى ان يراعى بالتبعية ايضاً اعتبار رتبة في العقد
 وجوبها وتغير المكلف من سنة واحدة لاغتالي الثلثة ومن رأت
 ثلث **قوله** بالوجه الرابع ان يكون يجب ان ينوي ما يدل على وقوع الاول
 موقع السد كخو البولية وكذا ان ياتى به لوجوب الترتيب بين الغسلات
 مع المكان العدم **قوله** حله يتم الى سلاتنا على الاقوى من البولية **قوله**
 في الاوليين الى ان قبلهما البرد الماء على ما يجوز في النجاسة **قوله** واصل تنويه
 الى فان سقط شيء وجب وقدمه في كونه والظ وجوبه فيسقط تعليق الجنب به
 قبله ذلك فيصير يجب **قوله** وازاد الى ويراعى فيه الوسط فيايع عليه
 الا في الارقاء والتدور ولا بعد ان يراعى حال الغت في الاول يجب
 الغالب لا احتياط ولا يرب من اعتبار كون الميزر من الزرة الى الركبة
 والتمتع الى نصف الساق نظراً الى المتعارف **قوله** وان يمسح من حدة
 الى اجماعاً **قوله** بقوله كبر الى الارض والمراة اقتضارا او اضطراراً او كذا الخلود
 ووبرا لا يولد كنه بخلاف النجس فانه يجوز عند الغسل ما قبله الى على الاصح
قوله ثلاثة عشر درهماً وكما هو الغسل غير متدا على الاصح **قوله** بالذهب الى
 ولا يجوز **قوله** للرجل الى وكذا المرأة وقد يستغفر من قوله بعد تدوير المرأة

لا تقرأ

لا تقرأ كقول ان يواد بقوله ويزاد على اصل الغسل الواجب لا نأقول قوله
 وقتاً مما عودته العامة لثوبان الحراد وتواد على كثر الرجل **قوله** ومخطا الى ما يوثق
 فيه فخطط وسو غير الحرة على الاصح ومع فقدته خلفاً في اخرى بدله فانه
 مثل لم يستلما به وانحرقة التي تستلما من الغسل فلا يقطع النباش
 لان العبرة بما يجوز للغسل والاصح انها من الغسل وان لم يعد من الغسل
 الواجب او الاصح فيقطع بها النباش ان بلغ الغسل او مطلقاً على
 اختلاف الرايين **قوله** والذرية الى هي فاهه نصب الطبيب الذي
 مدعى بالحق **قوله** من شرطه الى الاول الى الرمان ثم الشجر الرطب **قوله**
 على زوجهما الى اطلاق النص بسؤال المستمع بعد المناشئة والغسل بوجوب
 الامعان بغيره ولعل النباش الذي والمطلقة رجعية فهو كخلاف النباش
 ولا فرق من الحرة والامة ويجب ايضاً ما لا بد منه من مؤان التجهيز ولو
 كان الزوج معزاً للغسل بما لا وفي اجابته عليه خمسة مرات فيهما
 وجهان احوالهما الاجتنب **قوله** فرضت الى هذا ان لم يكن عليهما
 ولم يود فرضهما الى متكلم لم يستلما **قوله** بدفن غيابه الى ويخرج عنه الخفان
 والعز ووان احصاهما الدم وكذا لا يجد يدولوجر الشهد وجب بغيره
قوله بالاعتقال اولاً الى هذا على سبيل الوجوب على الاصح **قوله** ثم لا غسل
 الى ان اذا قبل بالسبب الذي اغتسل لاجله **قوله** وقبل ظهوره الى لا يرد
 عليه الكفاية فانه يجب غسل الغسل وقيل الغسل فيه غير متعمد لا تنفرد
 تفصيله **قوله** غسل يده فاحصة الى هذا مع الرطوبة لا بد منها على الاصح
 لما يجب له الطهارة فان في هذه العبارة اولى ما ذكره في اواخر الكتاب
 في بحث الغيابة في قوله واليتم يجب للصلاة والطواف والجهيز الى

للمرض الخاوي التعذر لاجل المرض وموتها بل كونه جزاء اولئك
 او توقعا وكذا زادته وطوره ولا فرق في سائر انواع المرض
 خاف صداع راس او وجع خرس جاز التيمم على الاصح اما الخوف
 حشا فم الخوف رعبه نظيره الجواز في ما فيه من المشقة ولانه ربما
 تولد عنه الكون والافق الى الصور المذكورة من تعذر الجنبه وغيره
 على الاصح **مسألة** ولغيره الى عطفه على المرض حتى يسهل سبب راسه
 والمشهور انه انما يقع اذا حشف تولد مرض عنه نعم لو فصل سببه الم
 عظيم لا يحل مثل في العادة اكل من القول بالجواز وهذا كله حيث
 تعذر الاسماء **مسألة** او الشئ الى المراهبه كما حدث في ظاهر الجنبه
 من حسره كصلها سواء الحلقه ومعنى عقيدته بما اذا لم يكن مرادها
مسألة ان سوا كان الخوف على نفس المكلف او رقيقه او نفس غيره لكن
 كتب الاقتصار على ما يندفع الحاجة من سد الرقيق وعدم الضعف
 انما في السفر مثلا **مسألة** او عدم الالة الى ولم يجد طريقا الى الجنبه
 ولو اعلمه وكتبه القبول وكذا لو كتب المار خلافه ولو كتب
 التيمم **مسألة** على السكال الى ينبغي ان يراى بانها حال نفسه باعتبار
 او باعتبار من يجب عليه بعبه سوا كان الضرر في الزمان الى ضرر
 او في زمان او متوقع حيث لا يجد له بالاعادة مكس وكفه
 والمعتد وجوب السراحيث لا ضرر حالا ولا مالا وان زاد عن
 نحر المثل الا ان يلزم من ذلك الاصحاف بالمال وهو الاطلاق العظيم
 ولو امكنه اكس التيمم وجب قطع **مسألة** غلوة الى نفسه او بوكيله
 وبالشروط العادلة اوسط الوجهين نعم **مسألة** حركه جانب الى الخوف

الاصل

بحيث يحيط بجميع الجهات الاربع في العلوة والعلوتين فلا يكتفى
 بالجهات على وجه لا يحيط بها من مواضع سلوكه **مسألة** كيفية الطهارة الى الا
 ان يجد طريقا الى اتمام الطهارة يخرج المطلق بمضاف لاسبابه الاطلاق
 فانه يجب **مسألة** اذا لم يجد طريقا الى الطهارة اتمها به لا خلاف ازالته
 الجنبه لكن هذا التيمم حيث يكون الجنبه غير موقوف عليها ويكفي
 البدل فان تعذر وجب التطهر بما اذا لم يكن الجنبه **مسألة**
 والمعتصوب والنفس الى ولو كان في الصف ثاير الحاك لم يطل الا
 الحاصل به بالعصبه وهو انما يكون حيث لا يجد في المعتصوب فان
 صبره لم يمنع من التيمم بارضه لان شغلها لا غير موصوف بالحرع
 شرعا وان ضمن الاجرة في عمل الطهارة فان كانت في شئ من محالها
 ولم يكن الماء للطهارة وازالتهما فهو فاق للطهارة وحل موضع الجنبه
 كالجنبه قياسا غير جامع **مسألة** ويجوز بالرجل الى هذا اذا لم يكن جيبه
 فانه مقدم على العباد ويضمن ذلك مع القدرة الا انه يجوز التيمم
 به مع وجود التراب اما لو تعذر التحفيف لم يحز التيمم به الا بعد
 فقد الغبار ايضا **مسألة** وعرف دابة الى لا ترتب بين هذه المثلث
 على الاصح نعم يجب بحركه اكثر باعتبار **مسألة** الى وقت الى هذا اذا كان
 العذر موجودا وان عاده والا صلى في اول الوقت على ان العذر بالكلية
 مع السعة فحقا متين **مسألة** او يندبه الى وجب ايضا نية الاستباضة
 ونية البدلية عن احدى الطهارة **مسألة** رفع الى اي نية لا تنه عنه
 اذا حدثت اما رغب بالطهارة اتمها به وهذا اعقب التيمم بالتمكن
 من استعمال الماء ولو تم الرفع الى الاستباضة صح وعاد الرفع بخلاف

قوله وكبر مستد له الحكم في المعتمد وجوب بينهما كما يشاء **قوله** في خبره
 في مناقشة لان النية لا بد ان تفادى بالضرر فكيف تعطى على النية
 بنم المفيدة للترخيص والحراد بالضرر وضع اليدين ولو كان باعتبار
 كان اولى ولا يجوز النية بعد وضعهما على الظل لان الضرب اولى بالضرر
 النية **قوله** الا ان لا يعلل الى المراد به ما بين اسفل الجبهة وكجب من الجنبين
 لو روده في بعض الاخبار وكذا الخاصص اما لان موضعها من الجنبين
 او لعدم الفضل المحسوس ولو بلغ بالمسح اسفل اللانف وموافقا لان
 كان اولى وكجب البداهة على الجبهة **قوله** وليدين اقرى الى على اصبع
 الاقوال وان كان بدلا من الوضوء فخرته واحدة للوجه واليدين
 وكجب الترتيب الى ان لا يذكر موضع الضربة وكذا الحوالاات وفي التسمية
 عرفنا فلا يضر الترتيب **قوله** والاصبع الى ان لا يستعمل محل
 المسح وكذا محل الضرب يجب نزع الحائل بخلاف المسح **قوله** في الوضوء
 طهارة الى ان لا يرب ان محل الوضوء يشترط طهارة من العينية من
 جميع الطهارة بخلاف ما سواه في الوضوء والعسل وفي التيمم قولان
 احدهما لعدم ان جوزه ما منع سعة الوقت والا كشرط لما في
 ازالة النجاسة ضيق الوقت والا فعدم مطلقا لان ازالة النجاسة
 من مقدمات الصلوة كالستر والاستقبال فمقتضاها مستثنى من اعتبار
 الضيق كوقت غير عدم الترتيب بين مقدمات الصلوة **قوله**
 مع اصحابه الى معنى تعبد الاصحاب بالبداهة ليس وكذا الوجوده في
 الغلوات **قوله** يمكن من استعماله الى لا بد من تعبد الاستعمال كونه
 في الطهارة التي يتم بدلا منها ونعني ان ياد بالمكن معنى زمان يمكن

فـ

في الطهارة وطهارة في الما ر قبل معنى مقدار الطهارة
 فانه على هذا لا يبطل تيمم **قوله** اما في هذا منقذ لما سبق في العارية
 قوله واليتم كجب للصلاة والطواف والجهين وقوله امره والندوب
 لمعاداه والخمدول الى هذا الصبح القولين **قوله** وسبق الى ان لا يخصص
 على وجه الاحتياط وان يكون يد الجميع مستوية بالنسبة الى الحائل
 فانه لو سبق اليه احد كان احق به فيقوم عليه بدله لغيره لمصلحة
 بالطهارة ويعني ايضا ان يستثنى من المنذور ما بدل للاصوح فانه
 يخص به الجنب وجوب **قوله** ولا يدخل في هذا اصبح العود والظ
 عدم نية البدنية منها **قوله** احادي الى المراد به التامع من الارض دون ما
 العيون فانه واقع وان لم يقف على من نجاسة ال فقل اذا اصاب
 السطوح **قوله** بالنجاسة الى فلا يخصص بالمسح ولا يغيره في غير الارض
 الثلثة كالحجارة والبرودة ولا يشترط في ذلك الكبر على الاصح والمراد
 من يغيره بالنجاسة البغية الحاصل بعلاقته فلا يخصص بالركعة الى
 من كبر كعبه على الشاطئ **قوله** لم يفرق فاصلة الى ان دون ما قبله وما بعده
 وسو على ظاهره فيما قبل المغير اما بعده فلا بد من كون النية غير مستوجب
 نحو الماء او كون ما بعده كرافضا عدا **قوله** ما ذكره من الاستعانة
 زيادة المادة على الكروالامكن من كذا لا يصدق ذلك الا في احوال
 واعتباره مواعظ المقصود ان خروج بعض الاجزاء منه المقصود لزوال
 تأثيره فلا بد من زياده متى معها الكربة في المادة مدة زمان الحلاقات
 بالنجاسة **قوله** فضا عدا وما ر الغضب الى ولا يشترط في ذلك من غير
 خلاف الشيخ نعم لا يجوز ان يكون فيه فضل قوة فلا يبعد نحو الوطأ **قوله**

والاول الى الخ فالنصف المفيد وسلا رى ما هنا فكلها بنحوه لكل بنحوه
وان كان كرا او حواضع من ان تحتاج الى الرد **مسلم** وما حواه الى هذه
العبارة لعل من حيث دلالتها على اعتبار هذا العدد من الاول دون محله
فيعبر عن بنحوه كغيره ما كان كل واحد من اعادة تلكه اشارة ووصف او بنحو
وزنه وحالف العطف الاول دون والكتف بيلوغ مجموع الابعاد الثلثة عشرة
ارثبا ووصفا ووصف ووصف وفيه اشارة على ان العدد يحتمل الترتيب
خلافا لابن الخنيد وليس المراد من العدد حقيقة عدم التفاضل بين الاشياء
فان الموارين معا وتلك الاشياء بغير انفراد عدم جواز نقصان شيء مما
هو احد عينته في قدر مخصوص **مسلم** عليه دفعه الى المراد بالعدد التام
عليه جملة واحدة علم وهو صدق اسم الدفعة عليه عرفا فلا يكتفى بمجرى التام
متصلا كما قد يتوهم **مسلم** مستهلك الى ان الظاهر مستهلك للمفهوم **مسلم**
صلى زول التغيير الى طامه ان طامه ان ذلك موضع ذاق اذ قد قد
على ذكر العقول ليعنى القول بنحوه بالملاقات وعدمه وليس كذلك
سواء احوال وانما نزع على القول بنحوه بالملاقات ان النجاسة
المغيرة ان لم يكن منصوبة بعين نزع الجميع لان غير المنصوبة يجب لها
نزع الجميع وان كانت منصوبة فالواجب نزع اكثر الامور من المقدار
وما يزول به التغيير **مسلم** وانما هو الاصح **مسلم** في حوت البعير الى افرق
من الصغير والكبير والذكر والانثى وكذا النور صغيره وكبيره **مسلم** ووقع المثل لا
نقل الاصحى عن ابي علي ابن الشيخ الى بعض افراد من الانثى عن
غيره مما لا ينضم فيه **مسلم** والمسكر الى افراد به الامانة دون الخيشة **مسلم**
ترأوع عليها اربعة الى ذكر الاربعة لانه اقل من اربع فلو زادوا عن الاربعة جاز

ايضا حيث لا يتصور بالكثره بطور المراد بترؤهم ان يجمع بعضهم حتى تعب
معيكة البعض الآخر على وجه يكون واحد في السفر وآخر في اعلاه ولا يركن
انف والصبيان على الامور والمراد بالسوم يوم الصوم على الاصح ولا
تفاوت طول وقصره ويحتجون في انهم وصلوا لهم في حال المتعارفين
مسلم في حوت الانثى الى سواء الذكر والانثى والصغير والكبير والمسلم
والكفا وخلافه لابن ادريس حيث اوجب نزع الجميع للكفا ولانه لو وقع
حيث لو وجب له نزع الجميع بنا على ان ما لا ينضم فيه نزع له ذلك ايضا بطريق
الاولى والمفهوم الاول يقع لو وقع حيث كانت النجاسة وجب نزع الجميع
مسلم عن النجاسة الى فانه يجب نزع الجميع **مسلم** والكفر الى ان ينفى عقده انهم
جا اذ اوقع ميتة فلو وقع حيث كانت روى فيه حكم ما لا ينضم فيه فانه لو
وقع وخرج حيا وجب له يجب ما لا ينضم فيه ويحتمل الاشارة الى نزع لموته
بطريق اول **مسلم** وبوالا اصل الى ان لا ينضم به بوالا لانه على الاصح بل هو ما
لا ينضم فيه وكذا الخنزير والصبيته والضعيف **مسلم** من زلزال العادة الى المراد
بالعادة الخاصة بذلك البئر ان كانت **مسلم** وقبل الجميع الى الاصح وجب
الجميع **مسلم** والعدوه الى في هذا الحكم اشكال نظر الى ان بعض هذه النجاسات
يجب له نزع اكثر من طين عند التماسخ بنحوه البئر بالملأى يطين
يكلها مع غير ما نزع الاقل ويكره يزل ذلك على ما اذ اوقع الماء للنجس
لمجمع هذه النجاسات فان وجوب نزع طين لا مضاف له ولا يخرجهما
فان لم يكن لها مقدار او كان وهو اكثر من طين فلا اشكال وان كان اقل
فالنظر الى التماسخ **مسلم** والكلاب الى ذكرها لو كان اهدى **مسلم** في حوت البعير الى
انظر ما فوق النعامة كالنعامة ويحتمل كونها مما لا ينضم فيه **مسلم** واعتدلت النجاسة

خصه ابن ادریس بما اذا كان رت وموضعت والحكم من اصله كل لان
 الحكم بنجاسة الماء ينزح من معلوم البطلان فلا يكون النزح هنا النجاسة بطله
 على انه سبب ظهوره الخارج على الخبث به بنا على ان السطح في العسل
 غير ظهور لا يستعمل لان ذلك انما يتم اذا نزل الخبث الى الخبث في الخبث
 وهكذا ما ارتفاع حدته وظاهر النصوص وعباراتهم على الحكم بالنزح
 على مجرد ملاقاته للبق وقد صرحوا بان حدته لا يرتفع بثبوت النبي
 عنه نزوله الى البئر المقتضى لثبوت الفصل **مسألة** الخبث بنجاسة الخبث
 العقل بوجوب النزح شكل **مسألة** اذا انضخت الى والا فلفته **مسألة**
 وفي ذوق الدجاج الى الاصبع بعده بالجمال **مسألة** الفارة والحيمة لا قد صرح
 كبار الاصحاب بان لما نفى سألته **مسألة** وبول الرضيع الى الخبث ينجسه
 بما اذا كان اعتداه بالطعام لا يسوي اللبن فلو سواه فليس
 رضيع ولا ينجس كونه في الخوليس اذ بعد ما لا يعد رضيعا **مسألة** عند سقي
 هذا هو الاصح **مسألة** استعمال الماء الى المراد بعدم الجواز التحريم على تقدير
 اعتدائه ذلك طهارة وعدم الاعتداد بالثقل على تقدير عدم مجاز
 استعماله كاللفظ في الاذن والاطلاق في مقابل الاختصاص واختيارا
 واضطرار لا امتناع كون الخبث طهرا او كما لا يجوز استعماله في الطهارة
 كذا لا يجوز استعماله في ازالة النجاسة لا بشرط الطهارة بالاراء الطهور على
 ادراجها من العباد من حيث حد قاسم الطهارة عليها مجازا
 للفظ في حقيقة ومجازة **مسألة** احتقن وتتم الى الشبهة في وجوب الاحتقن
 والتميم لثبوت الامر بالتيمم في المضموض ولا يجب ابرأهما بل قد
 يحكم عند غفر العطش وكوه **مسألة** وكانت ابلوغة فوق في انهم

كونه في الخوليس
 كونه في الخوليس
 كونه في الخوليس

من المعتد بغيره ابلوغة في اعتبارها ربيع هذا لو كانت
 حب وبه لفت الخبث فيكون ذلك مندرجا في قوله والا فلفته
 وليس كذلك لانه مع مودة البئر والبلوغة وسهولة الاذن
 بعد التيقن بعد سماع **مسألة** فوقها الى ان فوقه محوطة بان
 يكون مراد الى اعلى وكذا الغوصية بالجملة بان يكون ابلوغة في جهة
 الشمال والعرار ان سمو الماء ودرجته ان محاري العين من تلبس
 الشمال وهو بعض كونه جهة الشمال اعلى **مسألة** وانما حجب الى المراد به
 من غيب العداوة لا على البيت عم صري او يظهر من احواله كذا
 بكراة ذكرهم وظهور علامات الاعراض عن مضاهيهم ومنها قبحهم
 والعداوة بحجهم سبب محبتهم والغالي والجسم والخرم كانا حجب
مسألة فانه طاهر الى نقل العلم في المنطق الاجماع على طهارة وقيل
 موخبة مفعولة ونظر الفادة في استعماله ثانيا فهو زعل الاول
 دون الثاني والاول اظهر **مسألة** غسل نجاسة خارجة الى الجنب المعتد
 ايضا بان لا يفضل معه اوار مسوفة وان يكون من الخوض خاصة
 فينجس لو خالطها نجاسة اخرى كالخني والدم ولوراد الوان فوجها
 او جهها عدم النجاسة وان كان الاجتناب باحوط وراعي اعتبار
 ما خلفه على الخلع اليد لمحقق الزيادة ولا تنفذ الحكم مقدم
 اليد وناقرا حيث يكون نجسها وسيله الى تطهير الخلع **مسألة** فلو مال
 هذا هو المشهور من الاصحاب ولا ريب انه احوط **مسألة** بالخبث الى
 حكم المختص منصف حكم المختص على الاصح ولا فرق في الاول بين
 كونه منقطع او لا وكذا الا فرق في العظم من كونه اولا ولا يخر

كون السخونة باقية اوزا لم يعل على الاضيق الا اذا لم يوجد سواه فلا كراهية
وكذا الفرق بين الاضيق والتشنج وعدم وكما ذكره انظر ما ذكره بذلك
فكذلك يكون العين **فصل** في غشاق الاغشية التي دون غشاق الاغشية
ومعنى غشاق غشاق الغشاق من استعمال الماء البارد وكذا ذلك
لا يكون **فصل** في غشاق الغشاق من استعمال الماء البارد وكذا ذلك
من غير الغشاق **فصل** في غشاق الغشاق من استعمال الماء البارد وكذا ذلك
بعد ذلك الا ان غشاق غشاق الغشاق من استعمال الماء البارد وكذا ذلك
فمنها ومن غشاق غشاق الغشاق من استعمال الماء البارد وكذا ذلك
السنة والاسم **فصل** في غشاق الغشاق من استعمال الماء البارد وكذا ذلك
فالكيفية ليست **فصل** في غشاق الغشاق من استعمال الماء البارد وكذا ذلك
بانه المتخذ من راس الغشاق من استعمال الماء البارد وكذا ذلك
الخلافة يكونه فقا غشاق غشاق الغشاق من استعمال الماء البارد وكذا ذلك
بكتلة فان السمية لا معنى لغيره اذا علم ذلك بالقطع بان غشاق الغشاق
عليه ولم يغشاق غشاق الغشاق من استعمال الماء البارد وكذا ذلك
في ذلك **فصل** في غشاق الغشاق من استعمال الماء البارد وكذا ذلك
والغشاق والغشاق من استعمال الماء البارد وكذا ذلك
بما يشهد به اول اصد من الغشاق من استعمال الماء البارد وكذا ذلك
من الغشاق من استعمال الماء البارد وكذا ذلك
وكانه يري بالاشد او معنى آخر اذا غشاق من غشاق الغشاق
ومعنى غشاق الغشاق من استعمال الماء البارد وكذا ذلك
بعد هذا الى ان غشاق غشاق الغشاق من استعمال الماء البارد وكذا ذلك

لانه

لانه لا يستعمل الخ وذلك حيث يكون الاستعمال مشروطا بالظاهرة وكذا
يجب ان يهتم عن الفراع المقدسة والمصاحف المطهرة وعلتها و
الاتها **فصل** في غشاق الغشاق من استعمال الماء البارد وكذا ذلك
فكذلك يكون العين **فصل** في غشاق الغشاق من استعمال الماء البارد وكذا ذلك
ومعنى غشاق غشاق الغشاق من استعمال الماء البارد وكذا ذلك
لا يكون **فصل** في غشاق الغشاق من استعمال الماء البارد وكذا ذلك
من غير الغشاق **فصل** في غشاق الغشاق من استعمال الماء البارد وكذا ذلك
بعد ذلك الا ان غشاق غشاق الغشاق من استعمال الماء البارد وكذا ذلك
فمنها ومن غشاق غشاق الغشاق من استعمال الماء البارد وكذا ذلك
السنة والاسم **فصل** في غشاق الغشاق من استعمال الماء البارد وكذا ذلك
فالكيفية ليست **فصل** في غشاق الغشاق من استعمال الماء البارد وكذا ذلك
بانه المتخذ من راس الغشاق من استعمال الماء البارد وكذا ذلك
الخلافة يكونه فقا غشاق غشاق الغشاق من استعمال الماء البارد وكذا ذلك
بكتلة فان السمية لا معنى لغيره اذا علم ذلك بالقطع بان غشاق الغشاق
عليه ولم يغشاق غشاق الغشاق من استعمال الماء البارد وكذا ذلك
في ذلك **فصل** في غشاق الغشاق من استعمال الماء البارد وكذا ذلك
والغشاق والغشاق من استعمال الماء البارد وكذا ذلك
بما يشهد به اول اصد من الغشاق من استعمال الماء البارد وكذا ذلك
من الغشاق من استعمال الماء البارد وكذا ذلك
وكانه يري بالاشد او معنى آخر اذا غشاق من غشاق الغشاق
ومعنى غشاق الغشاق من استعمال الماء البارد وكذا ذلك
بعد هذا الى ان غشاق غشاق الغشاق من استعمال الماء البارد وكذا ذلك

وغايته ان يقول قولي **مولى** ومع التعذر الى هذا اذا قد غير ما مما يشبه
 وحسب ان يراعى في الصلوة فيها اذا قد دوت عدم الاطلاق في شرب
 كما ما سمين الى ان فيه بقايا الرطوبة القليلة جدا لا يتعدى فيها شرب
 كالباقي من طاعتين النجاسة بطلا فانه **مولى** في الوقت الى المعقد وجوب
 الاعادة مطلقا **مولى** مطلقا الى المعقد اعادته في الوقت لان فاهم **مولى**
 استدلاله الى ان لم يعلم سبقها فان علم استأنف بنا وعلم ان النجاسة
 معقد في الوقت **مولى** ابطاله في الوقت ولو بضمين الوقت اقل الاستمرار
 والابطال في وقت لم يقص بعد الاستبدال **مولى** صلى على ما الى المعقد انه يخبر
 بين الصلوة فيه وعاديا والصلوة فيه افضل **مولى** ومطلعي في الجرح منها
 لا يحرارها **مولى** والابنية المراد به ما لا يتخلل ولا يكون وكذا ما لا يتخلل عادة
مولى والنار الى سواد زالت بشئ او ذلك لكن بشرط طهارة الارض
 وجها فيما وزوال عين النجاسة ولا فرق في ذلك من التراب والنجس والبر
 ولا فرق بين الفعل والحرف وغير ذلك مما يتعلق بوجوب شرب كالقبض
 وانظر ان حشبه الاقطع والارض كالنفل لانه اتعاق بالنسبة اليه عرفا
مولى في الاكل والشرب الى كذا يحرم احسا واما على الاصح **مولى** المشركين
 طاهرة الى كذا سائر ما يديهم كما لا يشترط فيه الزكوة **مولى** الفضة الى
 ان يحسب الاجتناب والمراد عدم الشرب من موضع فيه الفضة فيجب
 عزاء الفضة عنه وكذا الاكل **مولى** من النجاسة الى انظر الاثني بفسله وجملة
 والاصح ان النجاسة ان كان جزءا او نجاسة موت فارة غسل الاثر
 من كل منهما سبع مرات وان كان غير ذلك الا ما سذكره غسل ثلثا
 كل ذلك بالعليل ولو غسل في الكثير كفت المرة ولا فرق في انما ربح

ين

النجاسة

كونه مفسورا او لا **مولى** ولو غلب الكلب الى الوضوء لغة شرب الكلب مما في
 الاثر بطرف لسانه ولا يجوز بالوضوء لعل الاما ركبته بطرف اولي شرط
 في التراب الطهارة على الاصح ولا يشترط فيه بالمار ولا يجوز لو كان
 ذلك به في الثانية ولا العسل بالمار بدله ولا نحو الاثنان مع النجاسة منه
 على الاصح في ذلك كله ولا يجوز بالوضوء غيره من نجاسة شربة بشئ من
 بدنه سوى ما ذكره **مولى** والزلزلة الى في هذه اقسامها اشكال لان الاثني
 اعم من كل منهما فالقيمة متداخلة والاولى عواقم الصلوة الواجبة
 سبعة كما فعل شيئا المشهد **مولى** من جلوس الى ويجوز فعلها
 من قيام للرواية ولا يزيد بذلك العدلان فعلها من قيام بدل من فعلها
 من جلوس المحسوب بمكة **مولى** واحدا عشرة الى باضافة الذكر
 او تركه اثنين **مولى** المعلوم الى الضميمة المعلوم يعود الى الزوال
 الذي لصحة الفعل والمراوية اول عرض الزيادة له بعد تناسل
 بعضه وهذا الغلب باعتبار انه في غالب البلاد واكثر الزمان من الشهور
 ظل عند الاستمرار وقد لا يمتنع في ظل اهلا كما في مكة وصنعاء وفي
 اطول يوم حرزا بالسنه فان العلامة في حدوده بعد عدمه ويعلم ان
 يظهر الظل في جانب المشرق والمراوية اول سيل عن خط منتصف النهار
 الى جهة المشرق **مولى** في اوقاتا الى اوقات اليومية ونوا فلهما **مولى**
 مقدار ادائها الى هذا غاية لقوله فاول وقت الطل وسواها وانه
مولى المعلوم معرض ويعلم من قوله ثم شرب مع العصر ان بعد ادائها
 كقصي بها والمراد بمقدار ادائها الزمان الذي سمع فعلها شرعا
 بحيث تبادى به اقل واجبهما بالاضافة الى ذلك المكلف في ذلك الوقت

بلغ

وتختلف ذلك باختلاف المقعد والتمام ومعددة اول الوقت
وعنده وكذا بان في الشروط ولو اخل بشئ من افعالها سهوا لم يكن قد ادى
زمان فعل من وقت الاضيقا من نفع لو وهب تداركه او سجود له
احتسب ذلك من وقت الاضيقا من ولو تفرغ قبل الوقت طارئا فخل
الوقت ودخل قبل الفراغ غير جائز فعل العصر بعد الفراغ وكما يجب
انما خير الى ان يحضر بعد ارفع الظاهر من الوقت **مسألة** المستعمل في
المراد به من يستقبل قبله اهل العراق هذا اذا كان بمكة كما نبه عليه في غير
هذا البعيد فان استقبله قبله كذلك لا يكون علامة لزوال اذا انظر
الليل الا بعد مضي زمان كثير من وقت الزوال لان في الجهة ان عاكف
العين وتقال ان يقول ان مثل هذا اريد في من كان بمكة لا قبله
اهل العراق مخوفة عن مظهر الكتاب **مسألة** الن قدين الى ان في التحصن والاد
بالمدى سبع لان قامة كل شخص سبع اقدام مقدمه والظاهر ان
آخر وقت ما فله انظر اذا زاد الن مثل الشخص وان كان الاول اسد
فصله واسمها شتهر **مسألة** انهما في انظر ان الركعة انما يتم بالسجود
اثنين ولا يشترط الوقوف عند **مسألة** الركعة اقدام الى بل المعجزة اذا زاد
الن مثل الشخص **مسألة** وكذا بعد من الى وكذا انما غير ما عن الزعفران الوسط
منها **مسألة** علم بكلمة انشعل الى اي مسرك ما بقي من النافذة الا ان يكون في
خلال الركعتين فانه بكلمة من الن الى ان الن **مسألة** الكلام والال انما
بكلمة مخففة بالحدود **مسألة** صلوة الليل لا يجوز التقديم في صلوة الليل لانه
الذي يحسنه من القيام لها في وقتها وطوبى راسه وكذا المس في ومن يريد
الجماع ولا ريب ان الوضوء افضل لان وقت الوضوء وقت **مسألة** ما لم

وقتها

وقتها الى ان لم يدخل وقت الحاضرة فانها لا شرع في الاصح الركعة
مسألة والعصر عدل الى مثل صلوة الكسوف والعذر ولو كان السبب بفعل
المكلف كدخول المسجد وبعض المشايخ المقدسة المعصية لصلوة الجمعة
وصلوة الزيادة **مسألة** الا ما سبب الى انما سبب صلوة التيمم فاقدا
والمعذر عليه اذ الله الخباية عن نوبة او بدنه والخفيض من عرقه وسطر
الجماعة والمود ما ظهر وكسب **مسألة** ولا يجوز ما خيرا الى انما خيرا خيرة
ومصدق ذلك بتأخيرها منها ولا ريب ان ذلك لا يجوز فلو فعل وادرك
من الوقت ركعة اتم وصحت **مسألة** اجزا الى انما اجزا على السجود
التيمم ولو قلنا بوجوبه كلفه دخول الوقت عليه قبل التيمم **مسألة** انما الى
اي لو شرع في الصلوة قبل الوقت في الاحوال الثلثة بطلت صلوة
سواء دخل الوقت في الاثناء او فرغ من الصلوة قبله بخلاف الظان
اذا دخل الوقت عليه في الاثناء على ما تقدم واعلم انه غير ان راد ما
الجماع بل بدخول الوقت او الجماع باعتبار الوقت في الصلوة او الجماع
بحكم الصلوة قبل الوقت وكل منهما يجب عليه الاعادة خلافا لابي الصلاح
والناس يمكن ان يراد به ناس مراعاة الوقت او من حوت في الصلوة
حاله عدم حضور الوقت بالكل ولا يكاد يخرج عن التفسير الاول واللام
وجوب الاعادة عليه اليه ولا فرق في وجوب الاعادة من زومت
صلوة قبل الوقت او دخل الوقت وموسمها بل لو وقعت كلها في الوقت
كذلك لم يكن صحيح **مسألة** عدل مع الى العذر والرجع منها قول واحد الا
المتفرقة من الغوايت مرتبة على المقدمة منها كما كاد الى ان معا
ومعزب ان كان العذر لغوات محله وذلك اذا ركع في الثانية للمقدمة الصبح

اولى الاربعه والمعتدله المغرب ونبه العود الى ان لو قصد تعذيبه جعله يفعل
 وما سبى من الصلوة موافقة له ولو تخطى ذلك بطلت صلوة وادعوا
 لم يحزان بالي من الواجبات الى ان ما في سنة العود **مسألة** استأنف الى
 المعتدلة بعد الغروب من المصلاة وجوبه على كل حال اجماعا وهذا
 هو الاصح ولا فرق في الغاية من المجدد والمعتدلة ولا من فاشته اليوم
 وغيره **مسألة** مع المشاهدة الى ان مع امكان المشاهدة فمن كان في موضع
 حكمه او في كونه لم يقطع من محاذاته الكعبة في صلاة **مسألة** وجهتها الى المشرق
 بالجهة سمت الذي يقطع بان الكعبة ليست خارجة عنه ويجوز في كل جزء من
 اجزاءه ان يكون فيه الكعبة ولا يربط ان ذلك يتفاوت وتفاوت من ركب
 البعد فربما دلت والمراد بالبعد ما يتغير في العادة ومنتق من العجز
 الكعبة **مسألة** المختلج وكذا انفسه على الاصح فهما **مسألة** للوقوف الى المشرق
 ان الاستقبال في الصلاة شرط لصحتها كما لو قصد ان يصلي الى غير القبلة لم يصل
 على الاصل وما شيا ولو حضر انفسه في الاعتلال **مسألة** ولو فقد الى ان لو قصد
 العلم بها وجوبها بالمعصوم وقبل المسلم من مواعيد عول على العلامات
 المنصوبة للدلالة عليها والافيد عليها ان الحاصل في العلامات التي سندها
 على ان يفتن ان نذر العلم مطلقا يصاد الى العلامات المفيدة للظن وهو
 المراد بقوله ويجتمع مع الحفا وان مع حفا العلامات المفيدة للعلم **مسألة**
 ان جهة شأ الى سوا بعد من الجهات الاربع جهة واحدة او اكثر فانه يجوز
 في الحكم ههنا ان استوت عنده ولو رجع بعضها على غيره تعالى من ثم قوله
 انظر لم يحز الاضلا الى الصلوة ان تلك الجهة **مسألة** قلنا الى ان العود الى العارفين
 بادلة القبلة المخبر عن اجتماعه ولو رجع الى العود المخبر عن جاز بطريق الاصل

والنيل

وان لم يقد عليه انما اذا لم يمكنه العلم نحو من جرات المسجد وقبول المسلمين وكذا
 تعذر العلم من انما يعل بعلامات القبلة **مسألة** قبله البلد الى المراد بها قبله احد
 وقبول المسلمين ويجب الرجوع اليهما ولا يعول على اجتماعهما في الحاذق لوجهاتهما
 في الجهة بخلاف ما لو فاضلها في الجهة واليسرة فانه يعول عليه **مسألة**
 جعل الغرض الى منع من ان يراد بالمشكك المكثف بالغرض والمغرب لا يبعد الى ان
مسألة على المشكك لا يمنع ان يراد بالمشكك بمنزلة المكثف ولا يجوز ان جعل المشكك
 الا يبعد الى المغرب والايسر الى المشرق **مسألة** ويجوز كذا الا ان
 المراد به حال غايته او غايته اخطا في المراد بالايمن المشكك الا ان
 وذلك خلفه الا ان اليمين من جانب علو **مسألة** لم يفتا سر الى هذا الحكم
 مشهور وموسم على ان جعل البعيد الحكم عن يسار الكعبة غمانية احيانا مع
 سمنها اربعة فبالتساوي يسوى باليمين واليسار والاصح عدم
 في سبق من ان قبله البعيد الجهة وبذلك الجراف يخرج عن سمنها
 ساب انفس الى المراد غايته اخطاها ودون ذلك الى جانب المغرب
مسألة وحلف المشكك الى نوال المراد المكثف المشكك والمراد بطلوعه
 غايته او غايته اخطاها **مسألة** وطلوعه الى المراد اول طلوعه
مسألة واصل الى نفع الصا في حلالها من مطلق الشمس الى الكبر
 نوال عند الى الشمال حلالها من الكبر الى المغرب شرع الا عند الى **مسألة**
 جعل التزاي الى المراد عند طلوعها كما صرح به في الذكرى وغيره **مسألة**
 وان كلف عمل الا حلالها من مطلق هليل الى مطلق الشمس الى عند الى
مسألة ولو صلى بوجهها الى وكذا الوصل الى عند حيث وفي الحاق النايك
 بانظر ان قول قولي **مسألة** لا يستثنى الى استثنى انما الثوب المتجوز

بهم الروح والجوارح وما نقص عن سعة الروح البعل من الدم وتوالت
 للصب المتجس به ولا يتم الصلوة فيه منوذا اذا كان متجسا ومتجس
 بالنجاسة مطلقا اذا تغذرت ازالتها **قوله** بطلت الا لافترق في بطلان
 الصلوة بين كونها رتموا وغيره ولا بين كونه طيبا او مستحيلا
 او لا يصح للصب الصلوة على الاصح وقيل العالم منها والناس ولعلهم اذا كان
 المعصوم رما ر بطلان صلوة الناس والاصح العدم **قوله** وكثيرا اذا غلبت
 على وجهه ثلبس عادة **قوله** فوضع الاتصال الى بشرط ان لا يفصل بين
 من الميتة ولو لم يحدوا الا عن الغسل **قوله** وانما يجب على الاصح على الكراهية
قوله وان اقل الخيط الا ان يفصل فيسمى **قوله** الخالص الى اذ اجتمعوا على
 على الاصح **قوله** والعلمية الى وكذا جميع ما لا يتم الصلوة فيه منوذا على كراهية
 في الجميع **قوله** والكف به الى ان جعله في رومن الايام والذيل وكذا يجوز
 الى اربع اصابع مصفوفة على محور الصف لهذا المعصوم فادون في التوبة
 فيه تردد وكذا نظرت الحيدل به ولا ريب ان كسبه اولى **قوله** غير ذلك
 فان كان لون العورة او غيرها لم يحر **قوله** ونقل القم الى فرك الشجر رما
 مان ملحق بالازار ويمنع من كسبه به ويجعلها على قلب واحد **قوله**
 منهم الى ان بالنجاسة او بالغضب **قوله** والتماثل الى ان في التوب
 ولا فرق بين صورة الحيوان وغيرها **قوله** ان الخاتم الى افراد له صورة
 ذي الروح **قوله** ما استثنى الى المستثنى هو اخر والنجاسة **قوله**
 ظهر لعدم الى كلفه او بعضه ولا يبلغ ايق والاصح انما راعى كراهية
قوله قبله ودبره الى افراد بالقبيل الغضيب والانشيان والحاق النجاس
 بها في وجوبه لستر اولى **قوله** بالورق الى انما وجهه بعد ستر في العادة

كسبه

بحيث يكون ساخا **قوله** والطين الى وانما يكون كثره عند الغيب
 وكثرة من الورق والخيش ومع فقدة فالما والكدر في الكثرة الضيقة
 والقطاط الصغير اذا لم يكن لبه ويكس فيها ويجد لورود الرواة في
 الكثرة عن من عم في الحب والتابوت ويؤتى فيها لكونه موجود
قوله وتوالت الخالصة الى ولكن انما التام لكونه والوجود في حالها
 ولا يكس على انما والوجود على الاصح لما يلزم من المعوض كلف العورة
 ويجب ان يجعل انما والوجود اضعف في الخالصة للفرق بينه وبين
 الكون **قوله** وتوالت الى قوله وحدت المرأة ما ستر عورتها خاصة
 لم يصح الا ما ركب ان يركب ويسجد **قوله** اليوم والكف الى ان الكف
 فمن مفصل الزند وانما القدمان فمن مفصل الفاق طاهرهما
 وباطنهما ولا بد من ستره من غير حمل الفرض من ما بالمقدمة
 وما عدى ذلك يجب على المرأة ستره فيدخل فيه الشو والبشرة
 والخنثى كالمراة وفي ذلك كله صده الى ان ما ستره العادة **قوله**
 المفصوب الى ولو كان صفا الضعف في احوالها فلا يلزم نفس
قوله مع علم الى جميعه في الوقت وفارجه **قوله** او جال الى افراد
 بالجل الى جال الغضب كما لا يخفى والفراد بالناسي ما ستره اصح والاصح
 صفة صلوة الناس وان كانا الاعادة في الوقت احوط وانما
 يصح صلوة المجنوس اذا كان في الجبس ساطل او كثر وهو عا في غير
 ادائه والام كمن عذر **قوله** صريحا الى افراد بالاصح ما دل عليه
 اللفظ بالوصف كاللاذن في الصلوة او في الكون الذي من جملة

الفسخ اهل الى اذن اليوم
 اقسام

الصلوة والمراد بالتحقق ما لا يكون كذلك كقولنا لا بد من التلفظ عليه في الصلاة
على المعنى الموصوف له كما قال الضيف المرنان والمراد بالتحقق ما لا يكون كذلك
ما يدل عليه حال المكان بمعاونة العرف المستمر المستمر كالصلاة
من زرع وبنين التي تعنى العادة المستمرة بالمسح في القول
التي والكون فيها إلا أن يصحح عما كنت بالهني عنها أو تتوهم عليه
فترد بالصلوة فيها **مسألة** ويبطل في العضود ولو كان
جسم الإنسان في حال فلاحا لم ينقض قوله **مسألة** علم العضد
فيعد في الوقت وخارج **مسألة** ولو كان مجموعا أو جازيا ما
جاء المراد بالتحقق ما يدل الغضب كالأخفى والمراد بالناسي ما
اليع والاضح فله صلوة الناسي وإن كان الاعادة في الوقت
أحوط وإنما يصح صلوة المحسوس إذا كان المحسوس بباطل أو
بجسم موعود عن أدائه والآن يمكن عذر **مسألة** ولو امره بالخروج
من مكان ما دون وقد اشتغل بالصلوة تمها خارجا التفصيل
بأنه إن كان أدنى له بالصلوة صرحا فتمها ولا يلغى وإن كان ضل
تعملا على الأدب بالتحقق وكونه كجبه عليه الخروج فيقطع مع السعة
ويصل خارجا مع الضيق لا يخرج فله صلوة لو حدث على ما ذكره
وجب الخروج قطع **مسألة** إن اضطر أو ما جازي الأمان مع الظن
فأصح بالوطن دون المعنى وإن لم يكن عليه جاز إذا علمت الجبهة
وكذا الخط **مسألة** ويجوز على التماس بشرط أن يحد من جسده بغيره
مسألة وإن كان موقوفاً على كونه ما لم يزل القيد به ما يمكن للوجود لكن

مسألة ولو كان موقوفاً على كونه ما لم يزل القيد به ما يمكن للوجود لكن

مسألة ولو كان موقوفاً على كونه ما لم يزل القيد به ما يمكن للوجود لكن

ذكره إذا كان المحصل مضمراً قوله وعينه أنه انصرف إلى لا توجد
لكن يجب عليه أن يحسن بالجملة ظهر الكلف لمؤثر بطه كجود عليه قوله
ويحتمل المشتبه بالتحقق في المحصور دون غيره لا يرب أن غير المحصور
من احتيايق العرفية إلا لا يمنع كنهه فان كان ما وجد فهو قابل للعد
والكسر والمراد ما تعرضه وعده بما اعتبره لثمة أفرادها وطول
ضبطه إن قيل لا يرب فيه أنه إذا اختلفت عزم مراتب العدد عليها
كالاعتق فلا قطع بأنها لا كسر ولا بعد عادة لعدم ذلك في الزمان
التغير فحلف طرأاً ولو خذرتة أخرى فذلك كما قلته فيقطع بأنها
محصورة ومعدودة بسهولة عندك في الزمان ليس فيجعل طرأاً فلا
لا أول وما بينهما من الوساطة كل الإحدى من الطرفين الأول الثاني
وما جرى مجرى الطرفين الثاني الثاني في واقع فيه الشكل استغنى فيه
الغلب وإن غلب على الطرفين كما قد باعد الطرفين فذلك والاعلم
فيه بالتمسك بـ إلى أن يعلم أن كل واحد استنبط كل ما ليس محصور
شرعاً في أبواب الظهارة والكل في وغيرهما فاذن ذلك فلا يرب
أن المشتبه بالتحقق في الأمانة إذا كان محصوراً كالبيت والبيتين
له حكم على معنى أنه لا يجوز أن يجعل سجدة منها أو سجدة الجبهة كجبه
محكوكه بطهارة مشرعا وقد تكافأ في المشتبه بالتحقق كل من طرفي الظهارة
والخباية وكذا استعماله في كل ما يشرط فيه الظهارة كما تنعكس
أنه لو لوغ لعدم كونه الشرط كما علم أنه لو بشر بعضه بطهارة لم يحكم
اعمال في عدم العلم بالتحقق وأنه حكم التحق ليس يحس قطعاً إذ بعضه طاهر

قطع غايته من الباب ان الاشبه صيره بحيث يتبع استعماله فيما
 يشط فيه الطهارة فضا كالحج من هذه الجهة على ان يشبه
 شيء آخر او الحاقه به لا يقتضي الحاقه من كل وجه وموافق قوله
 ويكره ان يصل والى جانبية او حداه اذ لا يصل على راس القول بالركبة
 من الارض وسن ان يحض بها او اكرها بالصلوة دفعة او كان كل منهما غير
 عالم بالاقتران على ان يظان الصلوة او سبق احداهما ثم يحرم الآخر وموافق
 بالاول ولا يختص المنع بالثاني اعني الذي يحرم بعد الاول لان الحاقه
 في الصلوة المنع منها انما يحصل بسببه ولا بد من جهة صلواتها لولا
 الحاقه اذ لا يتحقق المنع كراهية او حرمة فلا ينفذت صلوة احدكما
 وكذا في فلا يحرم ولا كراهية ولا فرق بين الحرم والجنبية والوضوء
 ولو اتفقوا لم يكن البناءا فان اتسع الوقت قدم الرجل وجوبا او
 سجدا وان ضاق فان كان المكان لا يحتمل اخفض به ولا يجوز ان يفر
 الاخر به على القول بحرمة الحاقه وان كان لما اوستويان فيكون
 القول بالترعة فيضلع من جرح اسمه وتقتضى الآخر قوله اودم الصلوة
 صلته ان بحيث يكون ما في بسقط الحجد قوله ويكره ايضا في الحجام
 ولا يكره في العسل وعلى الوجه قوله ومعاظن الابل في الحديث اذا
 ادركت الصلوة وانت في معاظن الابل فارجع فيها وضعا فانهما
 من جنس خلقت قوله وارض السجدة والركل ولا بأس بالصلوة
 بالسجدة مع استواء موضع السجود لرواية جماعة ولا على الركل الملبس
 قوله والسيد ارى ارض بين مكة والمدينة فقال لك ذات الجحش

قوله ارضي السجدة نعم كل الفاعل من فاعله
 اقول في ما ليس وشدوا وهو الاول المنهال
 قال حاكم الراي

اسم الله العظيم
 الحمد لله رب العالمين
 على ما يشاء الله

قوله وادى حمان وذات الصلاصل ما موضعان بطريق مكة ارفع قبلها وبين
 موضع خيف قال في التذكرة وكذا كل موضع خيف به قوله ومن الجار
 من دون حامل او بعد شاذ في كل من في الحامل نحو العشرة ولا بد من كون
 البعد عشرة اذ من كل جانب وكذا الصلوة على القبر قوله وسئل عن
 ان التي بعد فيها النار او التي توقيفها ان ردائها وكذا وكذا
 بالاول قوله وجود الطريق دون الطوامر قوله وجوب الحكة في الوضوء
 خاصة قوله والوجه ان ما مضى وان كانت في حجره او قدس
 قوله او نصا ورسوا صور الحيدوان وغيرهما قوله او مصحف
 مفتوح وكذا الكتاب قوله وسئل عن اليهود والنصارى ان لا بأس بحمل
 فيه مجوس فيكره قل في الذكر ان الظان الكراهية في بيت فيه مجوس
 شاة لم يمت المصل ويكره تقديها الى اجتماعه معه في الصلوة قوله
 وسئل عن الحرام جد مكنة ويكره مظهره وسئل ان ليند الكراهية
 بظلمة الحجب قوله والحضاء على بابها ويكره في وسطها ان لم يمسح
 المسجد والاكرام او يراو بها موضع الوضوء قوله وكذا على القبر المستند
 خاصة ان الحرفه على الاندحام قوله واستعماله في غيره كراوية
 نحو الفرس والسرير لالات البناء وانما يجوز استعمال الآلة في غيره
 مع استغناء عنها او كون غيره احوالها كقراءة المصلى او كالمسح
 الحراب عليه اما لالة البناء فلا يجوز تقصيرها على حال وان حرم
 ما هو لها وبس من غوده ولو اندمست لم يكرهنا مسجد آخر بها الا
 مع اليأس من غوده الاول قوله والحج ريبه الدالة يتحقق ذلك

انما كان في ذلك الوقت من الزمان
 انما كان في ذلك الوقت من الزمان
 انما كان في ذلك الوقت من الزمان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

في سنة الحجارة من سنة ١١٧٠
مكون المحراب داخل المسجد لما روي ان عليا كان كسرا اذا راى
ويعول كما في مذبح اليهود وشرط في هذا ان لا يسبق المسجد المحراب
فان سبق حرم وكذا في مكة لو كان المحراب داخل في الميطعة
قوله انفاذا الحكم انها مكره ذلك وانما لا تادى الا ان بعض الناس
عزم او استسما حذيقه مطلق قوله ويعول الطوارق
ان آتت او اوتت اولا قوله واث والشرع الا ان طارقه وكثر
منفعة كبيت حكمة او شدة على لغة في كتاب الله او سنة
صلواته عليه واله وسلم ويدل على اهل البيت عليهم السلام قوله وروى الصدوق
ولون القرآن اذا جازى والمعتاد قوله البصاق وقيل العمل بغيره
بالتراب ان فيسبوا احد منها بالتراب قوله وثق العود
المراد بها ما بين الشرة والركبة ويحرم كشف العورة مع ذلك
قوله وادخل النجاسة اليها مع النجاسة اليها والى فرشتها قوله
واذا بها فيها لو ازيلت فيها لا يفعل كما في شرا وفيه احتيل
التحريم ان الطاهر جنبعا من جدك الذي يستعمله من ايمان
قوة المسجد ويحتمل العدم لانها تتجسس المسجد ولا بأس بالاول
قوله واخرج احصى منها نفعها اى ويحرم وزنا فضل الحرم بها
اذا كان فرشتها وظاهر الاجناد الاطلاق نعم لو كان من حرمه
الغمامات لم يحرم اخراجه قطعي ومتى وجب اعادة كنفه الاعادة
الى غير ذلك قوله ولو كانت من ارض الحرم او ما د (الها) حاز
السؤال الا انما في المسجد لا ريب في جواز استعمال فرشتها في ذلك

في سنة الحجارة من سنة ١١٧٠
مكون المحراب داخل المسجد لما روي ان عليا كان كسرا اذا راى
ويعول كما في مذبح اليهود وشرط في هذا ان لا يسبق المسجد المحراب
فان سبق حرم وكذا في مكة لو كان المحراب داخل في الميطعة
قوله انفاذا الحكم انها مكره ذلك وانما لا تادى الا ان بعض الناس
عزم او استسما حذيقه مطلق قوله ويعول الطوارق

ان آتت او اوتت اولا قوله واث والشرع الا ان طارقه وكثر
منفعة كبيت حكمة او شدة على لغة في كتاب الله او سنة
صلواته عليه واله وسلم ويدل على اهل البيت عليهم السلام قوله وروى الصدوق
ولون القرآن اذا جازى والمعتاد قوله البصاق وقيل العمل بغيره
بالتراب ان فيسبوا احد منها بالتراب قوله وثق العود
المراد بها ما بين الشرة والركبة ويحرم كشف العورة مع ذلك
قوله وادخل النجاسة اليها مع النجاسة اليها والى فرشتها قوله
واذا بها فيها لو ازيلت فيها لا يفعل كما في شرا وفيه احتيل

التحريم ان الطاهر جنبعا من جدك الذي يستعمله من ايمان
قوة المسجد ويحتمل العدم لانها تتجسس المسجد ولا بأس بالاول
قوله واخرج احصى منها نفعها اى ويحرم وزنا فضل الحرم بها
اذا كان فرشتها وظاهر الاجناد الاطلاق نعم لو كان من حرمه
الغمامات لم يحرم اخراجه قطعي ومتى وجب اعادة كنفه الاعادة
الى غير ذلك قوله ولو كانت من ارض الحرم او ما د (الها) حاز
السؤال الا انما في المسجد لا ريب في جواز استعمال فرشتها في ذلك

وكذا

وكذا ان سنة البناء اذا اهدت من سنة اعادة بناء المسجد اما بهما فلا يجوز
على حال الاما لا بد من تحقيق المسجد بكونه مما سجد في الارض
الموسم فاحتمل وجهين لا شرعا في غير ذلك قوله وسقط
اذا ان العصر يوم الجمعة وفي غيره من غير ان في الموضع في اول رده
وكذا اذا ان العت من ردة ولا ريب ان الاذان في عصر
الجمعة وعرفة وعاشوراء لا يحرم لكن بل كره قال في الذكر
لم اجمع فيه على نص ولا فتوى ثم قال مال الا كره في موضع
الاحتياط اجمع وسقط اما اذا ان العت من غير ما قبل بان
مكرره افضل لما روي عن النبي صلى يوم اخذ في ينظر حلالهم
انه اقل فضلا لانه انما سقط محض وكذا الوجه بين الصلوات
في وقت احدهما قوله وعز الجماعة الثانية اذا لم يتفرق الا واما
لا ريب في الاقول لم يكره وظن عبادته عدم سقوطه عن
المنزلة الا ان قال في صلاة العباد بطلان اول لانه في
الجمعة اكد ورواية الى بصر عن الصادق عليه السلام على السقوط
عنه ايض والمراد بتفرق الجماعة الاول تنوعها عن الصلوة وتحقق
ذلك بحركتهم عن التعقيب ولا يلحق تفرق البعض ما دلت
على الرواية والظاهر لا فرق بين المسجد وغيره والمفهوم
عبادة المعصان الساقط منها سوال الا ان خاصة وليس
كذلك بل ان سقط سوال الا ان والاقامة معها قوله وكذا
من التعمير اى يقع معده قوله ويسحب ان يكون عدلا صحت الا

اذا سقطت من صلاة العباد بطلان اول لانه في

وان لو كان الاثر في الارض

من لو لم يكن واحدا يمكن

الفرق بين هذين النوعين من النقص
هو ان النقص الاول هو نقص
الجزء من النقص الثاني هو نقص
الكل

فان ما نواه منذ وبس قوله وموكل مطلق الصلوة فاولا قبل عدل وهو المطلق
القيام ركنا في الصلوة فان القيام الى النية شرط للصلاة على الماهية والقيام
في التواتر واجب لا غير كذا في القيام من الركوع وانما الركنا هو القيام في كل مرة
الا وهو والقيام الذي يتصل بالركوع والقيام في النية كذا في ان قلنا
انما ركنا فان قيل ان القيام الذي يتصل بالركوع هو القيام في التواتر
اذا لاجب غيره قطعاً والفعل الواحد يمتنع ان يتصف بالركنية ويوحد بها
فقلت في جميع القيام المذكور واجب لا غيره وما حذر في عليه السلام
متصلاً بالركوع هو الركنا فلا منافاة واعلم ان زيادة القيام في ركوع
ليكون ركنا بانزاده لا يتصور لان القيام في الكبير لا يعتد بدون الكبير
كذا في القيام المتصل بالركوع لا يتصور بدون الثاني زاد ما حقق زيادة
ركنين فيكون البطلان مستند الى كل منها ولا بعد فيه فان السبب
اشد من موثقات لا يتبع استناد الحكم الى المعتقد منها قوله وكذا
الاستقلال لا لانه فيه الاستناد الى شيء لا المعتقد عليه بحيث لو قطع لم يقطع
قوله فان بحر الضمير عن غائبه الا ان كان في بحر فعل الايركا للموحد ويجب
ان يرفع سجدة اذا امكن وضع الجبهة عليه وتعد السجود الخمس كذا في
يجب وضع ياق الحجاب هذا فان تعدد او باراسه للركوع والسجود
ويجعل السجود الخمس حوله فان بحر استثنى واستدل بالخصص قوله
ويجعل ثمانية في عينيه وركوعهم فيها اذا حيث تعدد الا انما باراسه
عند البحر عن السجود ويجب ان يجعل بعض العينين بعض السجود فربما بينه
وبين الركوع حوله ولو كذا في الركوع تعدد ولو كذا في قوله العاقل قام

انك ترون اني انا بطول الصلوة ثم بعد ذلك
 واذا كان في جمع ارجع الى بيتك ولا تجرد
 فان كان في جمع ارجع الى بيتك ولا تجرد
 فليكن في رايهم انهم في بيتك
 انك ترون اني انا بطول الصلوة ثم بعد ذلك
 واذا كان في جمع ارجع الى بيتك ولا تجرد
 فان كان في جمع ارجع الى بيتك ولا تجرد
 فليكن في رايهم انهم في بيتك
 انك ترون اني انا بطول الصلوة ثم بعد ذلك
 واذا كان في جمع ارجع الى بيتك ولا تجرد
 فان كان في جمع ارجع الى بيتك ولا تجرد
 فليكن في رايهم انهم في بيتك

لا تتركوا من اهل البيت في العبد
ولا تتركوا من اهل البيت في العبد

وجب ان ترك التزارة في الحالين الى ان يظن في جلوسه او في قية
 وكذا لو وجد البع والخنق في غير حالتي التقود والقيام قوله ولو لم يكن
 من ان يقيم للركوع خاصة وجب على كعب الطائفة قولان اوجهها الوجه
 قوله في كعب سطل الصلوة بتركها عند الاوهام الشبهة بين الركوع
 في ان الصلوة سطل بالاضلال بالنسبة عند اوهامها وانما الخلاف في انما
 ركع وجب او شرط وفارغ ولا ضرورة بتمه في تحقيق الحق في ذلك لا يخل
 ان شبهها بالشرط اشهد وفي قوله عم وكثرهما التفسير ان ال
 الشرطية قوله وجب ان يقصد فيها تسلي الصلوة والوجه الوجه
 والاداء والقضاء والتأخير عند اول ركعة التفسير المشبهة في وجوب
 قصد الامور الاربعة بحيث يقصد مجموعها والركاء بالوجه الوجه
 في الواحدة والتدبير في المندوبة وكذا القول بالاداء والقضاء
 واما التقدير فليس المراد منه الا معنى التوضئة لا المعنى الضاعف
 ولا بد ان يحضر جميعها عند اول البكير لانه اول الصلوة وكما
 استحضار كل الى آخره وان كان اول اذ لم يلزم عمود على المكلف
 مقصد الجميع بل باعتبار كفاية ان كل ركعة او ركعتين من ركعات
 اذ التفت اليه لزم الفعل عما رواه وان لم يكن هذا هو المراد من الايمان
 بمقدوره الذي لا عسر فيه قوله والعاجز العسر مع واجبه هذا
 مع سعة الوقت فاذا ضاقت ارجم بلفظه قوله والاعرج يعقد عليه وشبهها
 ما يصعب مع تحرك سانه قوله ولو كبر وتوسل الاضمار ثم كبر ما يذكرة
 سقطت صلوة فان كبر ما يذكرة كذا في صحة اراد بقوله كذا في كبر

في كبر ما يذكرة
 في كبر ما يذكرة

والوجه في كبر ما يذكرة
 والوجه في كبر ما يذكرة

لاقت في حاليه ايضا ومضور ذلك بان لا يخل عن البكير الاول وكذا في الركوع
 بان مقصد البكير الاول يكون لاقتا بعد الاعمار وبطلان الامارة
 الركوع وانما تحقق ذلك اذ لم ينو الركوع في الصلوة قبل البكير الثاني فان رواه
 فانه يصح انما سطل الثالث فيصير ما بعده وان لم ينو الركوع في قبله بركعة
 وعدم المد من الركوع فانه لا يجب تركه الا في الركعة التي من الامة والركعة التي من الامة
 انما يصح اذ لا يخرج عن وضعه اثناء الركعة من الله والركعة التي يصير
 استعماله فانه لا يخل بالبكير كروجه عن الركعة الى الاثني عشر ولا شرط
 مقصد ذلك اذ دلالة القطع على المعنى الموضوع له غير مخصوص بل المقصد
 بل بالوضع خاصة وكذا الاستماع في ركعة البكير بحيث يصير كبر وانما
 يقصد ولا يربط في وجوب قطع الركعة من احدى الامور بالاحالة والاخرى
 بالاحوال من قوله قواما يحسن لارباب ان يجب التزارة عن ظهر القلب
 فلا يجوز من المصنف اقصا الاول اضطرار الوقت وعدم كفاية
 قرائته وجب في الحد والسورة فلا يكون العوض وجب بدل عوض التزارة
 من المصنف في لو توقف عليه وما كان في الركعة من ركعاته والركعة
 الا تمام فيمكن القول بوجوب تقديمه ولو عجز قواما يحسن من الفاتحة
 اذ اسمها ركعة وعوض عن الفاتحة من غير كفاية وقدره هو فاعلم انما يطبق
 الايات ايضا عليه فهو اولى وكما الترتيب والماضي به منها يحصل
 العوض في موضع الفاتحة فان لم يكن شئت منها عوض عنها يحسن
 من غير كفاية وقدره وان امكن مع ذلك مطلق الايات عليه فهو اولى
 ولو امكن الاتمام في حال اقرب وجوبه قوله ولو لم يكن شيا من اذكره

في كبر ما يذكرة
 في كبر ما يذكرة

بقدر القراءة ينبغي ان يرا دبقوله ولو لم يكن شيئا يسمى قرانا فلا يخفى من كل كلمة
وكلمتين والاقرب اعين الشيخ الجليل في آخر الصلوة في وعاء الاصح من كل
الوجوب سورة الاشهاد في وجوبها ان احببتهما والافضل يعوض عنهما
ذلك ومعلوم وجوب عدم الاجام على ذلك ان قدر عليه قوله
والاحسن يحرك لانه لا يعقد قلبه وفي رواية ويشير باصبعه ولا يركب
قوله ولا يجزئ للترجمة القدرة المعتمدة ان لا يجزئ ترجمة القرآن مطلقا
لا مع القدرة ولا مع الترجمة لم يجزئ القراءة وحقق الوقت عوضا
فانه لم يجزئ بالوجهين فترجمته قوله والاعراب لا ريب ان رعايته
المنقول في صفات القراءة السبعة من حركات هو كسرات
للأعراب والبناء وغير ذلك مما يقتضيه النهج العربي كما لا دعا للصغير
على ما خرج به في البيان والمد المتصل واجبه مع الاضلال
من ذلك يبطل الصلوة الا مع الجمل وضيق الوقت قوله ولا مع
الزيادة على سورة ان لا يجزئ القراءة اذا زاد على سورة واحدة
في ركعة فان الترانين بين سورتين يبطل وهذا احد القولين في الاصح
ان يكون فلا يبطل الا ان يعقد شرعية ذلك في الصلوة كقوله
ويجب لكل من يصلي في الركعة الاولى والعشرا والاربع في القراءة
وهذا الحكم انما هو للرجل خاصة اما المرأة فان لم يسجد بها اجنب جاز
لها الجلوس والاربع يبطل والخمس ان لم يسجد اجنب وجب والاربع و
تبطل قوله والاختات في البواقي ان يجب الاختات في
القراءة والشيخ في البواقي للرجل وغيره قوله اخرج الحرم

من المكي ان

من المكي ان

من اوضحها

من مواضعها ان المنقول بالسوا ترادوا فخرج النقاد من مخرج الظاهر
او غيره لم يصح قوله والموا لا فصح القراءة لو قرأها ولو نوى
وسكت اعد بخلاف ما لو فقد احد هما الموا لا عبارة عن
من بقية المتكلمين تقدم فلو خلت انما قرأه غير ما عدا بطلت
الصلوة ونسبنا القراءة فعدا وليس من ذلك جواب السائل
وسوال الترجمة والاستعانة من النسخ عند آياتها والدعاء بالمسح
للدين والدين له ولغيره وتنبيه الغير بالقرآن ولو مع قصد التنبيه
اذا قصد مع ذلك القراءة ونسبنا المسح ورد جوابه فان شئت
من ذلك لا يقطع الموا لا ولو نوى القطع فان كان للصلوة فهو بطل
كما سبق وليس راد في العبارة او القراءة فان سكت مع ذلك بطلت
الصلوة كما خرج به في العبارة ولو لم يسك فتراد ان احبها ليرطلان
ايضا ولو سكت من عزيمته قطع فان كان زمانه قصيرا فلا بأس به
وان طال فخرج عن كونه مصليا اعد الصلوة او ما رايه اعدا
ومن هذا العلم ان قول المجمل بخلاف ما لو فقد احد هما لا يجزئ على اطلاقه
والظاهر انه لا فرق في هذه الصور بين المجد والسهم واعلم الرئيس المراد
من قوله نوى قطع القراءة قصد دينه العود لان ذلك هو السكوت
واما المراد بقصد القطع الذي هو الاعراض وذلك مقتضى الكونه
لا محاله قوله ويرجم الغريم في العرايض فلو تعد قارئة شئ منها
صلوته وان شئ وجب العود وان شئ وحمل السجود يعفيه بعد
الصلوة وان لم يذكر حتى فزع من سورة اجزائه ويكون القول بوجوب

وان كان جاهلا
بكونها عزيمة

الصلوة بالقرآن
فان كان جاهلا
بكونها عزيمة

منها ثمة صور الاول
ان يقصد التنبيه فقط
يبطل الصلوة لانها لا تعد
قرا بلا خلاف وان لا يقصد
ان يقصد القرآن ولا يقصد
التنبيه وان كان عالما بوجوب
التنبيه ولا يبطل الصلوة
والثالث ان يقصد
معا وفيه فلا خلاف الاصح
ان لا يبطل لانها تعد قرانا

انكسر كما قال الشيخ في اختلاف يجوز ان يكون بالكلية كما في المذكور
 وهو ان الانكسر في العظام يحصل من كلاله فكل هذا اذا كان
 وبان تعدد السجود بالكلية اسم ويطلب صلوة طهر التسليم
 ثلثا او ثلثا او ثلثا في رواية اصحاب اربع وعشرين في رواية
 اصحاب سبعين في رواية ذلك من فعل الصديق ع في صلاة العوج
 استجاب ما لا يحصل معه اسم الا ان يكون انما هو وجوب
 قول بكرة الركوع ورواية اخرى في ان بكرة جعلها كركعة في
 الركوع من يكون عارضا او في كنية فكل الاصحاب وفي رواية
 عارضا الصديق ع ان جعل الركعة في السجدة لا بأس به بل عليه
 ثوب آخر قوله انما كان على ظاهرها معارضا السجدة وهو
 لزوم بطلان الصلوة بالاجلال باحداهما ولو سئل ان الاجلال
 ببعض المركب اعلان للمركب فلا ذلك عدل بعضهم الى ان انكر من
 السجدة في ورده عليه لزوم البطلان بزيادة الواحدة منهم اذ فيه
 من السجدة في ورده عليه لزوم عدم البطلان بزيادة واحدة ركعة
 واحدة والحاصل ان القدر المتيقن عليه هو ان زيادة واحدة
 في ركعة ونقصها منها لا اسكاس كونه مطلقا عدلا وسهرا او ما
 ذلك فلا يجب تكلف معرفة ذلك والذكر فيه مطلقا على راسي القدر
 اجزاء مطلقا المذكور وان كان التسليم احوط ومعنى سجدة ربي العظيم
 او الاعلا عظمة تنزهها ربي العظيم او الاعلا عظمة تنزهها ربي العظيم
 فهو معطوف على مخروفا قوله والسجدة على سبعة اجزاء التسليم

في الركعة الواحدة
 في الركعة الواحدة
 في الركعة الواحدة

الركعة

والركعة الواحدة الركعة الواحدة في كل واحد من المساجد موضع بالصدق عليه
 اسم الوضوء فلا يشترط وضوء مقدار الدرهم من الطهارة على الاصح وان كان في
 والكف لتسليم الاصابع فلو قصر على وضوءها اجزاء ولا يجوز وضوء ظهر
 الكف قطعا ولا يجب في الابهامين وضوء رؤسهما بل ان جانب وضوءهما
 بقراءة ولا يجوز وضوء غيرهما من الاصابع عدا وان كانت عبارة بعض اصحاب
 مطلقة بوضوء بعض اصابع الرطلين والمعتدقين الابهامين ومع القدر عيسى
 عنهما من الاصابع مولى ولو اصاح الى ربيع سجد عليه فكل ان وجوبه بوط
 ان يصدق عليه وضوء الطهارة فيوضا باني ما يجوز في السجود ولو تعدد ذلك
 بعض ما يصح السجود عليه على جهته لاثنا السجود فكل يجب وضوء بقية السجدة
 في السجدة من ثمانين سجودا ان لم يكن باقر فاقول ان من استغفر به ومن عدم
 لزوم حواطة البدل للسجدة من سبع الوجوه والوضوء اولى قوله
 ودون ذلك في الركعة السجدة الارض وجوبا من باب المقدمة ولو تعدد
 شيء من المساجد لا يشك ذلك لمن قويا الوجوب قوله فان تعدد فعل
 فان تعدد او ما ياراسن بحيث يصير قريبا من موضع السجدة غاية التورع
 لا ينصرف ما قرب من باب المقدمة وفي حال العجز او الكون وضوء ما قفا
 من الاعضاء السبعة الارض او على شيء من ارتفاع وجب والاعلا قوله فان
 تعدد سجدة على احد المذاهب كلام الاكثر عدم الترتيب بين البدن وهو
 قوله في ركعة الركعة فاما عدم تحقيق مسئلة في الركوع قوله التسليم ثلثا او
 او سبعا ويجب كما ذكر في الركوع قوله والسجدة بان يجلس على ورده
 الايسر ويحج رحلته من تحته ويجعل ظاهر السجدة في الارض وفي

في الركعة الواحدة
 في الركعة الواحدة
 في الركعة الواحدة

العقول التي من قوتها وحده الغشون والاشقيان ان الحرام والباحل في الدنيا لا يحل عليه
 من لا يراهم الا تمام فان لم يروا وجهه عليه السلام وكذا لا يحل اشراط اذن السيد
 في حجبها من الجسد ويمنع من الحيز عتبة وان لم يوصف فعلى الجسد ويمنع من الحيز
 من وجودها على من حضر بمولاهما واليه المرض الذي سفر بالصبر الى رعاهاها ونحوه **قوله**
 وفي العهد والارض والاقدام والاشقيان قوله وان الاشراط الجواز مع الكسار **قوله** وفي
 احتجابها الخ ان في احتجاب الجسد حال عتبة الامام عكبت كمن عن الظهور فيكون
 احد الواجبين في الحيز وفي الاشراط الجواز يستحق التذكور والاشقيان لا لانه من جهة
 الاشراط كلياً في فلا بد من حضور الصفة التي مع لشرائط القبول لانه لا يكتفي بزمان
 الحيز **قوله** ولو اوصف العدد والاشراط العدد شرط ابتداء الادوات **قوله** وما فيها من
 التناول لان العدد وشرط ابتداء الادوات **قوله** وما فيها من الزواجر خلافه
 فانه يجوز تعقبها على الوقت بحيث يكون صلواتها يتقدم دخول التعقيب وذلكما
 العكس في الذكر في قوله ولو انفتحت بعتان بينهما من موضع اقامتهما اقل من
 فرسخ بطلت ان انفتحت بغيره لا احرار فيعيدون بها الجهر ولو بسقط واحدة
 بالتي بطلت الاشارة فيصل الظاهر وبطلت المشبهة وذلك فما اذا علم سبق
 واحدة واشتبهت مع اشتبهت السابق والاقران بمعنى ان واحدة من التلقين
 لا تخفى فيصرون في الصورة الاولى والظهور في الثانية الجهر والظهور على الاشراط
 ويمنع ان يكون الامام في الظهور في الموضوعين من غيرهم لان يوم كل فريق امامهم
قوله والمحقق لخصه لا يحل عليه وان انفتحت في يومه لانه من حق بعضه
 كصفته مثلاً بما يراه على يده على الزمان كي يكون له يومين السيد ونحو ذلك
 وانفتحت الظهيرة في نوبت المحقق لم يجد عليه على اصح العقولين **قوله** ولو لم يفرق
 بعد الزوال لا يشكها لان يكون غير ما من من فعلها كما لو كان في طريقه جبهة
 على وجهه لا يراه

لا بد من العلم بالاضافة الى العلم بالانسان
 والادان الثاني اجمع القولين ان الانسان بالزمان **قوله** والاضافة
 لا من قولهم بل من ان يكون المتبايعان من بلزمت له اوصافها وشبه السبع الابع
 والخاص والاطلاق وجازي **قوله** والاضافة لا يجب الا على الاضافه على
 المصليين على الكفاية ويستقطب ايضا والعقد وان كان وجوب الضيفه على المصليين
 اولى ويجب الظاهر من الخطبين على الخطيب ويخرج الكلام على الخطيب والمصليين
قوله ويؤيد بها الاول لان لا يجب الزينة في كيفية الاطلاق ويتركها على مقتضى **قوله**
 مواضعها اذ ارس على الصلوات والاطاعات ليؤثر وعظم في الغفوس **قوله** والملكة
 المتجلاز ارس على الصلوات والاطاعات ليؤثر وعظم في الغفوس **قوله** والملكة
 على كيف ويكنه **قوله** السلام اولا لان لا شك في وجوب الرد عليه على الكفاية **قوله**
 يخرج من صدر العبد في حضوره **قوله** الا لا يخرج في ذكره من البدن والشرع على اجمع
 لكن يجب على الامام حضور واعلام الناس بذلك **قوله** في وجوب التمام
 في الزيادة الغفوت منها قولان في الابع وجوبها ووجوب الغفوت بعد كل
 تكلمة منها ولا يجب في بعض فقط الا ان الحاشا افضل **قوله** الا لا يجب في التمام
قوله ويجوز ان يقرأ بعض السورة او لو تميتها بعد الركوع على ارادة الوفاء من موضع
 منها او قراءه غير ما يسمع ذلك فيه قولان وفي الصلة **قوله** لا يجب قراءة السورة
 في ولا بد ان يكملها في كل الركعات الخمس سورة بغير الخوف الركعة من سورة كاملة
قوله وكذا الركوع والاربع **قوله** اذا اذ لم يكن الغالب التيقن فانها في كل الركعة
قوله وقت الزلزلة اذ اتمام الركوع والاربع **قوله** وما يجهلها الركعات الشريفة زوا
 فالأزب عند ان وقتها العلم كله وهذه الاشياء علامات الوجوه **قوله**
 فضلا اذ اوان سكت **قوله** علم يضيء الرو ويعقب الكوف لان تركها ضرر
 تنويف منسوبة الى خلا **قوله** ويجب على الكفاية على كل مسلم اذ اتمامه باسم المظهر

الصلوة على النبي

لشبهتين سواء كانت موافقة للحق ام لا الا اذا كانوا يعتقد ما لا يقين
كفره ويطهر من كلام الاصحاب وجوب الصلوة على النبي حسب ولعن ابو الاقطر
بالراية ولم يفرح احكم الحق وان كانا اطلاقا فمما جملهم مع انهم قد صرحوا بوجوب
بعد ويندرج في حكم المسلم الذي ابع ولو كان في الخط دار الاسلام ودار
الكفر وفيها مسلم يحق تولده عنه وكذا الجنون الذي يجد جنونه بعد
اسلامه او كان تابعاً للمسلم ويندرج فيه عظام بدن الميت المسلم والصدور
والعقب والبعضاء عند من يوجب الصلوة على جميع ذلك والمراة حين
ستين من استكمالها دون من طهر فيها **قوله** ويوجب على من لم يبلغها هذا
اذا كان قد تولد حيافان ولد ميتاً لم يوجب فلا يشرع ولا يجزئ ان يشيط
ان لا يكون في الميت غيباً عندنا فلا يصح على الغائب عتقاً مطلقاً
على العبد بما يتعد به عن كذا وكذا والاعلى من بين المصلح بينه وبين المولى
الا عند الضرورة قوله وكيفيتها ان ينوي ان لا يربب ان يوجب من الاذكار
ما ذكره المصنف ولا يتعين لفظ الا الشهادتين والصلوة على النبي والراية من
هذا العتق فيها واما الزعم للمؤمنين والميت يوجب من ما ذكره
فيه من الروايات باي لفظ كان والظاهر ان الدعاء على الميت في الاوجب
لان التكبير عليه اربع وبالراية يشترط الصلوة والمراة في النكاح على
ما يشهد به بعض الروايات ويخرج من صلبه من يتكلم المؤمن ان
المراد بالحق لفظ مطلق ويؤكد انهم ذكره وجوب تقبيل ولم يشترط
الصلوة عليه بخبره فكانهم درجوه انما وان بعد الحكم بوجوب مطلقاً
واعلم ان المراد بالمؤمن في هذا الباب وغيره من الابرار الفقهاء
كالزكوة والوصية والكساح والعتق وغير ذلك المعتمد اعتق دالاً بما يست

كلامه في الميت

والصحيح ان المراد بالمتكلم في الميت
المتكلم في الميت

وان

الصلوة على النبي

وان لم يكن عن دليل وان كان مقتضاً في ذلك **قوله** وبدعا للمستضعفين
قد اختلف كلام الاصحاب في تقبيل المستضعفين منهم من الزكوة والوصية
وتجربتها انما الخلف الذي ليس له نصب واختلف في غيره منها فخرقة
جمع ما لا يعرف الحق ولا يبعد فيه ولا يوافق احد الاصحاب ولا يوافق
قوله وجعلنا من الجاهل على من كان المصلح الا ولا بد ان يكون الميت مملوكاً
قوله ولا قراءة فيها ولا تسليم لا قراءة في صلوة الجنابة والراية من
والاصح كرايتها واما التسليم فالاجماع على انفسه فظاهر ان عدم حشر عتقه
قوله والوقوف حتى ترجع الجنابة ظاهر هذه العبارة وظاهر ان هذا
المسحب لا يخص بالامام وكذا رواه جعفر بن عباد عن الصادق عليه السلام
في الذكر ان ذلك مختص بالامام والتسليم وجه **قوله** ويجوز في المسجد
كبره لظهور التسليم والوقوف في ذلك بين الميت المصلح والميت وغيره
ووقوف الامام عند وسط الرملة وصدر المرأة لوجوبه في صدره
وسط الوعاء وينبغي ان يكون الخشخاشة في ذلك **قوله** ثم التمسك بها
ان كان لدون ست والا فهو كالرجل **قوله** ولا يصح عليه الا بعد غسله
هذا ان كان تقبيله والا صلى عليه بعد ان تم ولو تعذر كل منهما صلى عليه
قوله فان فقد جعل في القبر رتة عورته ثم صلى عليه ان كان فقد التفت
وهذا ان لم يكن رتة خارجة فخرق ثوبه فان امكن وجب فعل الصلوة خارج القبر
ومع الضرورة يجعل في القبر والا يبرأ الا بعد الصلوة **قوله** ولو لم تدر الصلوة
عليه صلى عليه بقره وبها وبالعلم هذا احدى اوقات الصلوة والاصح انها لا تحذف
بل تنقضي وقتها **قوله** وكبره كبر اداء الصلوة من الواحدة خاصة الا ان ينزل
فيها مطلقاً **قوله** والولد من ولد الولد وان نزل اولي من الهدوان كان للآلة

انما هو الذي جازى به الامم
انما هو الذي جازى به الامم

قوله
انما هو الذي جازى به الامم

قوله
انما هو الذي جازى به الامم

الصلوة على النبي

قول والى من العبد ولا يرد للعدا ولا يرد للدارث له **قول** وليس الا بتقدير
بدون اذنه ان يكون اما فلا ينفذ على غيره اما الصلوة فإحدى فلا يتوقف
على الاذن **قول** وينبغي ان لا ينفذ المراءى بها لا ينفذ مع غيره المصلين
كانوا رجالا تاخرت عنهم وان كان نساء امكن ان يراى وقوفها منفردة بصفة
ولو سبقت والنفس كما لا يخفى **قول** ولو كانت الامم بمحض الكبرياء لم ينفذ
فراغ الامم ولا ينفذ ان خشي العزات برقع الجنابة ولا اقمها بالاذن كما لا يخفى
فقط ولو خشي جرحه في الاشارة قطع واستأنف لا ينفذ ان يكون جوارز القطع
مستوى على جرحه ضرورة كالحرف على الجنابة ان يحدث لها حادث **قول**
والشيخ المراءى به على الجنابة من جوانبها الاربع وهو اول من اطلق بين العبد
عند جمع علمها والا فلهذا ذلك الاشياء وبالله التوفيق في الامم وافضل الاشياء
من ذلك البكرة بمقدم السرير الايمن من عند الرأس ثم من عند الرجليين ثم يبرأ
من ورائها الى الجانب الايسر من عند رجليه ثم من عند راسه **قول** ينبغي
وضع الجنابة اذا ذلك على جهة الاستنجاب وهذا في الرجلين **قول** والماء اما
بالقبلة ان يعرض اليه ثم ينقل وينزل ففقد واحدة لا يسبق شرفها شيئا
وجيب ذخير في حجرة لستر رايه وتر عين موام السباع اكر المراءى بكونه
السباع يكون الحجرة بحيث تحجب شرفها عادة ولانها من المقدسات متلازمان
غالبين ولو اتفق النقط لعداها عن الارض فلا بد منها **قول** وراكب الجرح ينقل
يؤخر فيه ينبغي ان يراى بجوارحه الا بخار العظيم كالنيل والنوار ولا يجوز الاثما
في الماء الا اذا شق عادة الوصول الى البر ولو خوفت العروق فبغير الملاءمة بين
ان يربط شئ ثقيل في يده ليست يلقى في الماء متقللا كما يدفن في البر
بين ان يجلب في اناء ثقيل كما يجب لا نحو الصدوق الذي يلقى على وجهها

الا ان يثقل ويحب الاستقبال حين الاقامة كما ذكرنا **قول** وحضر القبر قد عاده
لا ينبغي ان يثقل فوق ثلث اذرع ولا يتكلم بالبنيان على الميت دون ان يثقل
حجرة الا عند الضرورة **قول** والحد مما يلي القبر ان يترامع صلايا الارض والاقا
قول وكشف الرأس وحمل العقد المراءى ككشف الرأس ان لا يثقل في ذلك
يستحب ان يثقل وان يكون نذره وحججه من عند رجلي القبر وحمل العقد يمكن
يراد حلق عقد ثفن الميت من عند راسه برجليه ويمكن ان يراى به على
ازرار الشراكس فان مضى اليه والاول اقرب الى اللغظ **قول** والتعلق
الاستحب ان يلقنه الحقد لم يثبتها وتبين واسما والايدي **قول** والاول المراءى في المراءى
الماء سوى ذي الرثم ويستحب لهم القاء التراب على القبر بظهور الكفهم كما يبين
في هذه الى ان المراءى ان يراى رجوع **قول** ورفع رايه اصابع مضمومة او مفتحة
الى السهم وكبره ما اذا دعاه ذلك كذا اطلقه وينبغي ان يستني من ذلك قبض اليدين
والا يثقل لا يطبق النسي على زيادة رفعها الا ان يقال ان هذا لا ينبغي ان يكون
الصدوق المحمل على القبر على **قول** وصلى على راسه دورا وتجرى في الاثناء
من جانب القبلة والمقابل فان فصل ما يصعب على وسطه ولكن الصلابة
قول ووضع اليد على الرقيم الاستحب للخصم من وضع اليد على القبر عند الموت
ففيه مغفرة الاصابع والدعاء له والشرع عليه **قول** ويكفي المشاهدة الا
المراءى مشاهدة ذوي المصيبة المعوي عند اداء التعزية وان لم يقل شيئا
وحد يده القبر راي بعد اذ راسها فقد روى امير المؤمنين عه على من جد قبرا
ومثل شاة لا فقد خرج من الاسلام وهو مشرك على قصد تحاقق الشريعة بهذا الفعل
استحلالا او على المبالغة في الزجر عن ذلك ان يوضع على هذا كذا قد روى بلقط
صد دبا على المراءى ان يثقل ويحب الاستقبال حين الاقامة كما ذكرنا

هذا هو المراءى في القبر

قبله

راى على الاصابع

او يراى القبر غرضه وكونه

هذا هو المراءى في القبر

ليدفن فيه ميتا آخر وهذا محرم للنفش وروى حدثنا طاهر والشافعي والحنابلة وهو قبيح
 من الخلق ولا يخفى ان كراهية الخدفين عند الفقهاء لا ينسبوا الى ابيهم عليه السلام لا يطابق
 السلف والخلق على خلاف ذلك مما يبين ان مخالفتهم على ما يحد من غير حق
 كقبيح القبر وصيانته عن ان يخفى لغيره لا يكون دبابا من خصوصه اذا كان الميت
 ممن يستحق ذلك كالحيا والصلوات **قوله** ودفن ميتين في قبر واحد اذا كان
 ابدا والاحرام لانه الميت في هذا القبر لا يملك له الا بالاسم **قوله** ويجوز
 القبر قد استثنى من مواضع الاولى اذا صار الميت رسما وتوابعه الطل الثاني
 اذا دفن في ارض معصية او مستجرة وان تعصت مدة الاعارة وطالب
 المالك بالعلم او كفن في معصية لانه لا يملك له الدفن فانه يشرع الحكم
 المنع من الرجوع في عمارتها بعد علم القبر فيكون عارية لازمة كعارية للمؤمن
 الثاني ان لا يقع في القبر ما يفسد جوده ولو كان الميت لا يشترط ان لا يوارث
 ولو لم يوارث المالك وضعه في قبره في القبر من ان يرد الزاوية اذا اراد الشهادة
 على جوده لم يفسد جوده ونقص ديوه ويقسم تركه ويحذر ذلك **قوله** انما يكون
 اذا لم يعلم بغير صورة بحيث لا يعرف الى من انما لا يملك الى احد المشايخ
 المقدسة حيث لا يفرق منه من المملوك ويمثل على الاحكام ولو دفن بغير علم
 او كفن او اخرج القبر او بغير صلوة او كفن في حجر من الميت بغير علم او بالاحكام
 ان لا يشترط خشية باطلاق النهر عن النفش وشق الثوب على غير الاحكام
 الا ان هذا في الرجل المات في جوفها الشق مطلقا كما ان الرجل في النهاية
قوله ودفن جوف المسلمين من غير علم هذا اذا لم يشترط المسلم بالعلم في جوفه
 دفن الجميع منا قطعا **قوله** الا ان الميت الحامل من علمه لا ينفق الحاق مطلق الكافر
 من مسلم يشهد ويحكم بان لم يمت للاشتركت العلم المومن بها **قوله** من نذر صلوة

واذا اصاب الميت
 قبة كذا من القبر
 وفرض بطنه

كان بطنه
 لا يفسد له السلام
 كان بطنه
 لا يفسد له السلام

واطلق وجب عليه كفن على راسه هذا هو الاصح بخلاف ما لو قيد بركوبه
 ولا يتعين زمان ولا مكان ان لم يندر صلوة واطلق لا يحتمل على فعلها في وقت
 معين ولا زمان كذلك بخلاف ما لو قيد على بائع **قوله** كذا صلوة جعفر الاولى
 اربع ركعات يشهدون وتليهم وبقرة ما لعن من السورة بعد الطلوع
 الشرح على ما ذكر في موضوع **قوله** ولو نذر ميتة في حجر وقته فالوجه عدم الا
 في احوال الاحكام **قوله** ولو قيد العدد انما هو ليعقد الاحكام ان كان قيده بقيد خرج
 عن كونه المشروع لم يعقد كان قيده بغيره لا يعقد والا انعقد ونزل على المشرك
 ككثرت واشبهوا بغيره اشبهوا وواحدة واربعة وادعوا قبيح كان
 له عزيمه تعين المشهور الفرق بين الزمان والمكان في عدم اشتراط المدة في الا
 لا انعقاد **قوله** بذكره بخلاف المكان والظاهر عدم الفرق ويعقد نذر المكان
 مطلقا ولا يخفى الا في **قوله** ولا يجوز في ذي المزة الاعلى فيسب نظر الاجنبي
قوله ويشترط ان لا يكون عليه صلوة واجبة من الانعقاد والنذر والاحكام
 الا في **قوله** وكل ما يشترط في اليوم ميت يشترط في المنة ورشيقان ذلك
 حكم ما اذا اطلق فيجب السورة والقيام ويحذر ذلك اذا نذر الوتره من جوف
 والعزائم ببعض سورة او تكرار السورة لاسيما في مثل صلوة ليل العظيمة
 لغزائها المحرقة والتوحيد العف مرة فانه ينعقد بشرعيته والفرق الثاني
 انما يتعلق بالصلوة على هذا الوجه بخلاف ما لو اطلق **قوله** ويحذر ان لا يركب
 الامام والامام على الاقرب نفا لا يجوز بل الخبز **قوله** لم يستقبل القبلة
 الخ امر سابق لا اخر منه وبالاذا كان لو ان لم يخرج وجهه عن القبلة بالصلوة
قوله وفي ليلة تسع عشرة واحد وعشرين زيادة مائة امر على اللوط في
 الدين الثالث ومما يؤمن **قوله** وفي عشرينها عشرين الى اربعين ليلة

اذا اذنت لغيره
 في مكانه
 في مكانه
 في مكانه

وكذا في
 وكذا في
 وكذا في

مكتبة المجلد ١٠٠٠

جوابیہ فی الجواب

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of prose.

والله اعلم
بالحق والعدل

الوفاء

[illegible]

و قد اورد باقره عن كمال الدين
نيسابوري ان بعض ائمة
الشيعة كانوا يسمون
الشيعة بالفرقة الناجية
وكانوا يسمون
الفرقة الناجية بالفرقة
التي هي في الجنة
وكانوا يسمون
الفرقة الناجية بالفرقة
التي هي في الجنة

وصحتها الا اذا طال الزمان وشكك كل ما يطرأ الصلوة عند اخافته دون ما يطرأ
 سجدة او سجدتين او ركعتين فان كان من واحدة او ايسر بطلت
 لان المسقط لما في الذم غير معلوم التحقيق فان لو شك قبل السجود على رقبته
 من الركوع لم يضر او خافته بطلت صلوة هذا هو الاصح ومثل ما لو شك في
 خلال السجدين بخلاف ما لو شك قبل الركوع فان يرجع الى الشك مماثلث
 والاربع ولو عرض الشك السابق بعد السجود اتم وسجد للسهو لا لافعال الزيادة
فان اوله يعلم بانها هذا اذا لم يعلم ما قام اليه من الصلوات ويكره
 الاثلاث يمينها وثم لا هذا اذا كان يوجهه فان كان يكمل بطلب الصلوة
 ان تقدم وان كان ما بين اعادة في الوقت خاصة فان يحرف الميزان
 فبدا المنع وما بعده فان حصل شي من ذلك النطق بغيره بطلت
لقد تكرر وما بعد الاثنتين او الاربعة وكذا النوم هذا اذا كان قبل الشروع
 في الصلوة اما بعده ففتح المصنف ولو خشي ضررا وجب قطع الصلوة فان
 ويجوز للضرورة ان يركبها وجب القطع وذلك مثل خوف تردده في طرفة
 بلاك نفس معصومة وخوف موت مطر من بعض قوة ولو ضاق الوقت للنفس
 بغيره القول بالخرج من الصلوة وذلك الامر للضرورة ان كان في مكان ولا يقضي
فان لا يحرم ان يركبها حرم الدنيا لغير غايته وجب قطع الصلوة مع السجدة
فان حرم السلام بالمثل لان مثل قول المسلم قلوردي غير مثل بطلت
 والارباب ان الرد واجبت فان اخل به اتم ولم يطل فان والستة
 وهو الدعاء للعاطس اصلاح الدين والدين بولقيا باليمين واليمين مكانا
 ويجوز للعاطس الرد عليه ولا تشك في استحباب التيمم في الصلوة لورد
 النفس عليه وكذا يجب الرد فان لا حكم للسهو مع عيشة النطق الى المراء بالسهو

لا ينبغي ان يكون

لا يجوز ان يكون
 لا يجوز ان يكون
 لا يجوز ان يكون

من الشك والا فلا معنى لجلبه الطن معه والمراء ان المصنف من غلب على
 ظننه احد طرفي الشك فيه من عيشة فلو تيمم عليه سجدتين من الشك
فان ولا ينافي القارة الى اى الحكم للناس ذلك وهذا في المراء والاخات
 مستقيم لان الشك على ما سبها وان ذكر من محل الصلوة وان كان لا والى
 السجود السهو اما القارة او ابعاضها واعتبارها ونحو ذلك في النكاح
 لها اولش مما يجب فيها يجب عليه التدارك ثم تركه فان تركه فحق وجوبه
 السهو قوله ان ويلوح من قول الحكم كذا كذا انه ليس عليه سجود الا انه
 سيق في كلامه خلاف ذلك ويمكن ان يريد بقوله الحكم كذا كذا انه لا
 يتعلق به وجوب الاعادة فان ولا الناس ذكر الركوع او الصلاة حتى
 ينتصب الى الضابط في عدم الاثبات انه متى دخل في ركعة او ركعتين
 في السجود او لم من التدارك زيادة ركن كالواراد التدارك ذكر الركوع
 او الصلاة لا يجوز العود فان عاد بطلت الصلوة ان كان عاد او كان ناسيا
 بطلت لو زاد ركعا وعلى هذا لو تيمم السجدة او احدى ركعتين قام في الركعة
 التي بعدها سواء قرا ام لا تدارك في السجدة ولو ترك لم يعد فلو عاد بطلت
 الا ان يكون عوده ناسيا ولم يات بالسجدة من معاشه ولو شك في الركعة حتى دخل
 في السجود فان الصلوة تبطل ولو اتى بالركعة من ناسيا او قد فعلت من غير
 مجال فان وانكر من السجدة او الركعة او الاعضاء او الصلاة فيهما او لم
 بينهما الا ان كانا ركعتين او سجدة واحدة فليسقط حكم التدارك ويرفع الرأس
 واما الجلوس بينهما وطأ فيسجد الشاوي فان ولا للسهو في السهو الا ان لا حكم
 للسهو في السهو وقد قرر بالتفصيل ان المراء ان لا حكم للسهو في السهو

كما ذكره المحقق

فانما هو
 لا يجوز ان يكون
 لا يجوز ان يكون

لم ينفذت ويحقق الاشتغال بالعبادة فعله فلو شك في انكسر بعد الترتيل
في الصلاة وفي الغزاة او في شيء من واجباتها بعد الركوع لم ينفذت ولو شك في
و هو غير السورة اعا على اسم القولين وكذا القول في الابعاض ولو شك في
الحد او السورة او ابعاضها في القنوت ففي الاعادة وجهان ولو شك في الجود
و هو في التشهد او فيه او في التشهد قبل استيفاء القيام في الركعة التي بعد الاعاد
المسكوك فيه بخلاف ما استعمله القاسم فانه لا عهد ومن وجب الاعادة فلهما
عامة ابطلت الصلوة كما انه اذا تحقق الاشتغال بحيث سقطت الاعادة
اعادة ابطلت فاما لا يبطل الا ان يتركها ومنه لو شك في الركوع
بعد سجدة فتركها فاما ان يركع ركعة في الصلوة الحكم بسقوط حكم الركعة بعد
الاشتغال **قوله** ولو شك في صحتها في اربع ركعات في الاصل موضع تعليق الشك في الركعة
مع ما بعد فلا بد من اكمال السجدةتين والابطال **قوله** ولو شك في الركعة
و الثلث والاربع سلم وصل ركعتين من قيام وركعتين من جلوس لا
المراد في هذه وما قبلها ان يركع على الاكثر ثم يسلم ويحيط كما ينبغي في اول
المسائل ولا ترصد بين الركعتين من قيام وركعتين من جلوس على الراجح
وكذا يجوز ان يصلي ثلث ركعات من قيام بتسليعتين ولا يخفى ان كل موضع
تعلق الشك بالركعةتين وما بعده لا بد فيه من اكمال السجدةتين والابطال
الصلوة **قوله** ولا يعيد ركعة ما فعله ان كان في الوقت الى ان يركع بعد
الاحتياط او في اثنائها او قبلها فافعل من الصلوة التي تليها بها الصلوة
صحيحة وان كان ذلك في الوقت وهو واضح فيما اذا ذكر نقص قبل الاحتياط
وقبل فعل المني في عهد او سجد اذ لم يكمل صلوة بخلاف ما اذا ذكر بعد ركعة
ذكر في اثنائها الاحتياط النقص ففي السطلان وجهان و الصلوة لا يخرج من قوله

وان كان غير ركعة
فقد زادت سجد
وسجد سجدة في الركعة

تذكر بعد النزاع من الاحتياط فالصواب هو انما يقع التردد في السجدةين
اذا كان الشك بين الاثنين والثلث والاربع وذكر انها ثلثت وتوعدا
بالركعتين من قيام او بالعكس فان الجواز غير مطابق للقياس وللصحة وجهان
اذا اختلفت من الصلوة والاحتياط الحديث وكذا وقت ان تخلل ذلك غير مطلق
للصلوة من راس لو ذكر السجدة ففي السطلان وجهان وفي الصحة قوة
قوله او تكلم باسم الله في سبقت بيان حكم او فقد في حال قيام او قام وركع
وقد وتلاوة الط ان تلا في القعود او القيام التوقيتين في غير موضعهما
لا دخل لركن القول لوجوب السجدةين فان من اكمل القيام من الركوع
حتى سجدة يجب عليه السجود لله عند هذا التلا **قوله** وما سجدة ان بعد الصلوة
ينفصل بينهما الا لا يربا ان يجب الجلوس بينهما او الطائفة على الطائفة كما يجب
في نفس السجدةتين ويجب كونها بعد الصلوة على الراجح ومما قبلها كما على
قبل الكلام وعبره من المناقبات ويجب فيها السجدة المشتملة على تسبيحها
وتعريف السبب والتمنيذ للجيرة بها والوجوب والقربة والاداء مع
الوقت او القفا واذا خرج او كانت الصلوة قضاء وجعل السجدة او السجدة
وموضع وضع الجهد على بعض السجود عليه وما جرس بجراجه ولو قلنا بان التسبيح
لها واجب كما يجوز من عبادة الشيخ رحمه الله في التسبيح فلهذا لان التسبيح يجب
ان يمار بها اول العبادة وعلى التجار التسبيح كما يقول الاكثر فلا استبعاد في التبع
السنة عنده لان الفعل السبق في العبادة يجوز ان يترنن بها كما لم يخصص
الوضوء وكذا عند المدين ويجب من ذكرها وتشددها حراة الموقوف
بالترتيب والحرية ولولم يعلمها وضيق الوقت اتي بترتيب **قوله** او السجدة
عليك اني تقول بسم الله بعد السلام عليك **قوله** ويشهد تشهد احتياطيا

قوله في التسبيح
فيقول ويكبر ويكبر
الى السجود

يمكن ان يراى بالتحقيق اخذ الجرس وان يراى الواجب دون المنزوب
 ولو طول جاز واما التيميم من الجلس وجوبه بالاجماع فان المصنف في الخلاف نفى
 وجوبه وعقب رآه جميع من الاجاب خالفه من ابي بكر وكذا الروايات **قوله**
 من ترك من المكلفين الصلوة مستحلا من ولد على العظيمة قبل الى هذا في
 الرقيب دون المرأة فانها تحبس وتضرب اوقات الصلوات الى ان يترجى
 او يمتنع والامزق فيها بين العظيمة وغيره **قوله** او سكران اذا علم المكلف
 حال السكر وشاوله باختياره من غير علة بجزءه لشرعا اذا شاوله بهلا كونه
 مسكرا او فخر من حلقه او حمله لا يقتضيه جزاءه ولا فخره الى فوات الصلوة
 فلا قضاء وكذا شرب المرقدة او الخمر ان كان بغيره والنعى الى استنفاد
 ما سبق وانما يسقط القضاء بشا اذ لم يعلم ان ذلك العذر يقتضى الاعذار او
 رعايته فحذر شاوله والا وجب القضاء **قوله** وفي الخمر ما فات على السوء فاما
 الا في مواضع التخيير فانه يتخير على الاصح **قوله** ولو لم يقين العارضة على السوء فاما
 واعتنيت الى ان لم يعلم عين الفاتنة صلى الله عليه وسلم واربعا مطلقا اطلاقا
 قاتلا مثلا بشا بين الظهر والعصر والعشا ويخبر بين الظهر والاضحيات **قوله** ولو
 لم يدر المعينة كمر رباح يغلب الوفاة بل انى نوافته الصلوة المعينة
 لا يعلم عدد ما صلى ما ذكره **قوله** ولو لم يدر الكنية واليعين صلى الله عليه وسلم
 الواجب في الجملة الى ان نوافته صلوات لا يعلم احبها ولا عدد الفاتنة واما
 المراد من قوله الكنية صلى الله عليه وسلم انما متواليه الصلوات الخمس مرارا حتى يعاد الوفاة
 لا اعتبار كون العارضة كذلك **قوله** ولو لم يدر ترتيب العوايب كمر حتى يحل
 يعلم منه وجوب الترتيب في الترتيب والظاهر ان لا يجب الا في الترتيب
 مع احتمال الوجوب في غيرهما ولو لم يدر في وجوب تحصيله بالزيادة في الصلوة

ابو ميثم

على عدد الغاية بحيث ينطبق الماني على جميع احتمالات التقدم والتم
 فتبين الترتيب قولان والاصح السقوط **قوله** ويصل مع كل باعية صلوة من
 لو لم يدر ترتيبه الى هذا على وجوب تحصيل الترتيب مع لينة ويحتمل انه
 اذا فات صلوات سنة وحضر لا يعلم ترتيبها صل جميعها مع كل باعية صلوة
 قصر فيصل الترتيب قطعا والاصح السقوط على ما سبق والظاهر الاصل يجب
 عليه فخرج الاسلام لكن لا يخرج من حال كونه فان اسلم سقطت البايعات من
 ذلك حكم الحديث كاختياره فانه لا يسقط وجوبه الا بين ومعلوم ان
 الذي يسقط ما خرج ومنه من العبادات **قوله** وحك في الجمعة والعيد فيهما
 بالشرائط الى هذا من الوجوب بالاصح اما بالنسبة لغيره فموضع شرح
 الجماعة سواء كان شرعيا واجبا او نذريا **قوله** الا الاستسقاء والعيد الى
 وكذا العيد والمعاذ **قوله** ولا اميا يمان الى المراد بالاصح في الاصل الترتيب
 الواجب في الصلوة **قوله** ولا يجوز لامة الاصح بالاصح والمبدل المبدل وموت
 حرقا بخبر ويظهر من العبادات جواز لامة الاصح بالاصح والمبدل المبدل وموت
 بشرطين احدهما انما والحق والبدل الثاني عدم امكان الاصلح اما الجهر مطلقا
 او ليقين الوقت **قوله** صاحب المشرق والمجد المراد بجمع المسجد لامة
 الترتيب منه **قوله** فالأقدم بكرة الى معناه في الاصل الاسبق في الاشياء
 دار الحرب الى دار الاسلام ومن هذا الزمان لا يراى الا لامة وصوابه لا سبق
 في الاشياء من العرس البعيدة عن معرفه امور الدين والسياسة والاسبق
 في تحصيل العلوم ومعرفه امور الدين ونيفر ان يكون سببا ترتيبا ان حل على
 هذا القدر **قوله** فالأصل في الاسلام لا مطلقا **قوله** فالاصح الا فيهما او كذا الى
قوله ويحذر ان نوافه المرأة الشا الى مع الشرائط **قوله** ويكره ان نوافه الحائض الى

قوله كمر

ولو الجاهل بالشرع

المراد بالانسان هو الذي
 لم يدر في غيره في الكلام
 المراد من غير غيره

المراد بالانسان هو الذي
 لم يدر في غيره في الكلام
 المراد من غير غيره

وكذا العكس هذا في رواية **قوله** والحدود بعد تواليه من
 مضمون ان حكم بعد الشرع **قوله** والاعلى الى المراد به الخارج عن الحان
 والاعراب في الحكمين المصوبين العزلة ساكنين ابديته **قوله** ولوعلم انما هو
 الامام الخي امرا اذا جهته قبل الشروع في الصلوة وظفت اهل القنوة ثم تبين
 الخلاف **قوله** ولا يصح مع جليل الخ والحاشي كذلك وانما يعتبر الخيد في المدة
 اذا كان الامام رجلا لا مطلقا **قوله** جميع المشاهدة الى المراد كونه مطلقا
 في حال القيام والجلوس معا فلو كان حصر المانع المشاهدة حال الجلوس في
 القيام لم يمنع القنوة وكذا لم يمنع المشاهدة مطلقا كما في الشك في قيامه
 فان القنوة موصوفة **قوله** ولا يصح علو الامام وتابعه بغير صفوة المدة فيها لا
 اما العلم المحدث وقد شمره لا يحصى عادة ارسن في خطبه هذا في غير المحدث
 اما فيها فيجوز وتوقف الامام اعلا ما لم يجعل السجدة المخرطة عن اهل السعد
 فان المخرج فيل الى العرف **قوله** واعادة المنفرد مع الجماعة الى وكذا الجامع مع
 جماعة اخرى **قوله** والقراءة خلف المضي اذا لم يسمع ولا يسمعه او المراد بها
 الصوت من دون ان يسمع الخ ولفظ فيسحق القراءة ولا يجب **قوله**
 فان قدم عابده الى الاربع في ان ياتم بذلك لا مطلقا صلوات الا ان يركع
 قبل تمام القراءة فيقبل سجدة **قوله** فلا يجوز رده الى الامام بغير عار
 من قبل قلا في فصل من صلاة الامام **قوله** والارجح اعادة الامام الى السجدة وجوبا
 فان لم يرجع كان منقرا فاعاد اقراره ولو نوى حكمه منها انما موم ويحكمه فان لم يرجع
 كان منقرا فاعاد اقراره في قبول قول كل منهما في حق آخر بعد الصلوة ترد
قوله او الامام بغير المعين الى ارسن في الصلوة لعنوس الامام الامام بامام
 غير معين اصلا كما حد مضمون **قوله** ولا يشرط شئ من الامام هذا في الجماعة المندوة

دون الواجب ولا يحصل اجرا بجماعة الامام في الجماعة المندوة وتبديدها **قوله**
 الامام بغير الهبة والمصلحة في حق الجماعة او العبد المندوة بالخدمة والامام
 وكذا ذلك والمصلحة في حق الجماعة وكذا المصلحة في حق الجماعة وكذا المصلحة في حق الجماعة
 انما هو في حق الجماعة لا مطلقا لان الجماعة من المصلحة في حق الجماعة
قوله وعلم الامام لا ينافي في القنوة او غيرها **قوله** ويركع ويمشي في ركعة من الصلاة
 شرط كون موصوفه السجدة صان لا مطلقا فلو كان رفسا لم يجز ذلك
 ويجوز المشي بعد الركوع ويشترط ان لا يكون كثيرا ويجب ان يركع عليه ولا يجز
 للركبة **قوله** ولو دخل الامام رمي عليه فله ان يركع او يركع في ركعة اخرى
 اذا دخل الامام موصوفه الصلوة وينبغي الاحتياط في طلع الساعة ان يكون في بيت
 يعونه به بجمعة الجماعة من احوالها او المدة في صلاة الجماعة الى التسليم وكذا يعنون
 على المشهور الا ان تزلزلت اركان الا ان تزلزلت اركان الا ان تزلزلت اركان الا ان تزلزلت اركان
قوله ويجوز الانفراد مع نيته هذا في جميع احوال الصلوة اذ لم يكن في الجماعة
 واجبة فان كان في انشاء التوراة قراة اخرى وشك في كونها في انشاء الحمد
 وينبغي الاحتياط في التوراة من انشاء الحمد او السورة خاصة فلو كان في
 بينهما مع احتياط السجدة مطلقا **قوله** والتسليم الى قبل الامام مع منه الانفراد
 ثم يقوم الى الثانية وبطلان التوراة الى ان ياتم التوراة الاولى بعد التسليم في الثانية
 ويحكم الى الثانية فيجوز تسليما بالامام **قوله** وفي التلاوة فيجب ان يركع
 الاولى ويكره بالثاني ركعتين وبالعكس الى الكلام في التوراة الكلام في الاصلية
 وفيها قولان يظهر ان الاول الفضل في المومنين الاحتياط **قوله**
 يصلون قراة الى بل يجوز الجماعة ويعنف اختلاف الجملة كالسجدة من ركعة
 الكعبة **قوله** ومومنين عن جميع احوال الاصلية في السجدة والتشهد والتسليم ويسقط

وقد ذكرنا في
 بعض نسخنا

وقد قدر المكي على
المحدث ايضا

البرزون المنور اللامع
وعلى الوعاء راية يابو
وجم الاشكال من الزوايا
وقعت في اليوم من
الليل ايضا كذا ذلك

١٢٠

وفي الرابعه لا يقر

الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً لا يورث
العلماء العلم كالسائر
ويعزى له

هذا كتابي الذي جعله الله لي
في الدنيا والآخرة
والله اعلم بالصواب

الرافعة
الرافعة
الرافعة

والله اعلم
بما كان خائفاً

وكانت
الفرقة في الاخرى الى
ان يكونوا اعضاءاً رافضين
لما انقضت عليه الملك و

فتاوى العبد الحقير الفقير
عبد الرحمن بن عبد الله بن
عبد الرحمن بن عبد الله بن
عبد الرحمن بن عبد الله بن

على الصواعق والاحترق
والله اعلم بالاشغال

بسم الله الرحمن الرحيم
اول ما نزل من الوحي على النبي صلى الله عليه وسلم
هو قوله تعالى اقرأ باسم ربك الذي خلق

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

أيامهم **قوله** ولا تعتدوا إلا ما زكوة ويجوز قرضها **قوله** فان دفع مثلها قرضا لا ينبغي
ان يكون هذا بقوله على ما قبله **قوله** ولو ائتمن من الدين جاز احبها الى
بشرط ان يكون بحيث لو دفع عوض الوضئ لا يبقى له من السنة الا ما شفع
الاجتب به ككوترة غنينا كالمو ارثعتت قيمة مال الوضئ العظمى عن قيمته
الوضئ ارتقا على كين لا وجب بالوضئ ولو لم يسهل السنة **قوله** ولو اراد يدين فخره
استانفت ورثته المولى الى هذا اذا كان ذكرا اما المرأة فكلما تد عن غير
قوله ولو اعتلت الى المراد بعقلها اطعامها شيئا مملوكا كالبنت وكالزوجه
حتى لو ائتمن من مملوك كان علقا بخلاف ما لو استجر رضا للرجل او اعطى
الظالم شيئا عن الكلام المباح فانه لا يعد علقا والمرجع في صيرورتها مملوكة
الى العوف فلا عبرة بهوم في سنة بل لا في شهر **قوله** ان لا يكون عوالم الى المنة
في ذلك الى العوف فلا عبرة بالسب من الزمان الكثير **قوله** ثم ياد واحد من كون
من سوال ان احدهما ان هذا النصاب ليس على وجه النصب التي قبله و
ذلك لان لم يحل محل الوضئ عام واحد وعشرين بل كل اربعين او
كل خمسين فاسى الغايه لهذا العدد الثاني ان الواحدة الزايدة على
العشرين ليست من محل الوضئ سواء اعبرت محل الوضئ كل اربعين
او كل خمسين او المعلق منها فاسى غايه لا اعتبارا بجوابه ان النصاب
الثاني عشر اتم كل لاسم بمخصوصه من مراتب العدد وشرط اعتبار هذا
الامر الكلي بدفع الابل العدد المذكور وعلى هذا فالواحدة الزايدة شرط
لتغير الحكم وليست جزا من محل الوضئ وتظهر الغايه لو تملقت بعد الملاك
بغير شرط فانه لا يسقط شئ واعلم ان **قوله** في كل خمسين حق الميراث

بختيار المكلف دايما بل الواجب عليه اعتبار ما يكون استيعابه اكثر
ففي باب واحد وعشرين يستر اربعين واربعين وثمانين وخمسين يوجب
خمسين خمسين وفي باب واحد وعشرين يستر خمسين واربعين وثمانين يوجب
قوله وفي البقر نصا بان لا يعد نصفها في المشي اربع ثلثها ستون وفيها يتبع
او يتبعين والمخيه عدد ثلثه خمسين وامر كل واحد من ثلثين او كل اربعين
قوله وفيه اربع على راس الى هذا هو الاصح ومناسوالم مشهور وهو ان اذا
كان على التولين يجب من اربع عامه اربع فاسى غايه في الاطلاق وعلى التوك
الاخر يقال اذا كان الواجب في ثمانية وواحدة ما يجب في مائتين و
واحدة فاسى غايه للزايد وجوابه ان الغايه يظهر في الوجوب فان محل
الوجوب مختلف مثلا اذا بلغت ثلثها وواحدة محل اربع جميعها فاذا
زادت ثمانية وعشرين فالوجوب بحاله والزايد عضو ولو فرض انها تملك
اربع مائة وحال المولى محل الوضئ مجموعها ويتفرع على ذلك سقوط بعضها
الوضئ لو تملك شئ من محملها لم يفرط وعلاوة على ذلك من الايدي شئ
وان لم يكن يتفرع بط **قوله** واثنا الماخوذة اتمها الجذع من الصان والشي
من المعلق الجذع مالم يسهل اشهر ودخل في الثمن والشئ ما دخل في الثمن
وانما يتغير الكاكتة في فروعها من زينة الابل اما الفخ فلا بد من مراعات المائنة
فيها او اعتبار الوضئ **قوله** ويجوز الذكر والامث الى هذا من رسالة الواجبة
من الابل الى النعم فيجب المائنة او الوضئ **قوله** ويجوز من المخرج بالنسبة
فاذا كان عنده نصاب نصفه صحاح ونصفه مرأض اخرج فريضه بغير نصف
صحته ونصفه من ثلثه كذا قبله ولا يحصل له ان الوضئ لا ينظر الى قيمته الا

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بجینہا

الا ان يكون
صافها بعد
الواجب في
الصافه هو

الحاكم المقيم
في هذه المدة

الجوهرة ان من الواحد من شيئين وان اختلف الرتبة الى اي ينعى الجوهر
 ان من الجوهر الجنس الواحد مع شيئين والبيان ان خلافتها لا ينعى فيه
 ولا يشرط شيئين في العود والبيان في كونها جاحداً واختلاف الرتبة
 في كونها احداهما معرّوباً والآخر غير معرّوب كالواحدة كانت لهما في الفتيان او
 الزميتين اعلى والآخر ادون من غير غشش **قوله** انما يجب في العلات الاربعة
 انما اشترى الصانع قبل ان يجعلها على ملكه ليعتق به وجوب الزكوة بخلاف
 ما لو اشترى بعد ذلك الصلاح فان الزكوة لا يتعلق بالبيع وغير الجميع من الاربعة
 الملكة مثله في ذلك **قوله** وان لم يمتدح او يجل او وعد الى المراد بالبيع
 الجارى والبعض لا يشرط به وقت واحد من غير الغشش الملكة او الخطا قبل
 بالعكس **قوله** بالعرب والدوالي الى الغرض يخرج الغني المحجور وان كان له ارضاً
 المملوكة الدلو والكبر والدوالي مع الدنية وهو دلو لا يعرف **قوله** وما يدرى
 مؤنة بعد اخراج المونة الى المراد باليمن ما يكثر كالمسنة لا يشترط النهو المراد
 بخصه السلطان قولهم الا ارض الطراصة او فقامتها ولو كان السلطان جاهداً كان
 ذلك حتى يتعلق بالارض وانما يستحق البور اذا كان حرى او لم يتعلق به
 الزكوة سابقاً ولا ينعى الضمان المون المتأخرة عن بيعه الصلاح في كل البقية
 وان قل يخلف بالسنة عليه فانه يشرط بهما ضابط بعد استيقان **قوله**
 من بها بعث العتق الى المراد غلبتها نحو انفق الا قدر على الاقرب **قوله**
 ولو كانت المون بعد بيع الصلاح اخرجت الزكوة وان ضاقت للزكوة
 عن التين الى ان تعلقتا باليمين وقد استوفى وجوبها قبل تعلق الدين بالزكوة **قوله**
 الا وجب على الوارث ان افضل الضمان بعد غشش الدين على بيعه الملك
 انما يعرف الدين مع الاستيعاب لان ان قلنا ان الزكوة لا تعلق على الدين

فواضح وان قلنا ينقل الى الوارث فليس الملك ما يتعلق بالدين بها
 تعلية بالدين بعد تحيط الدين على جميع الزكاة ويحتمل في الوجوب مع الزكاة
 لان خلق الدين بها اضعف من التعلق بالدين لان الوارث التخصيص
 اذن من المدين وكيف قلنا في الوجوب انما هو اذ اطلع بغيره بالارث
 الوارث منها بالكلية ويجوز ان يحصر بشرط السلامة الى من يجوز الحرف من التعلق
 لشخص الملك قبل بلوغ محل الاخراج ولو لم يكن مبلغ الاخراج الملك
 خارجا عن بعضها وانما شرطها بغيره ان احسن من اعيان الاصل وقرارة
 بالسلامة من شرط الزكاة في الدين فلو تلفت بعض القرعة بغير تخصيص الملك
 سقطت من الزكاة بنسبة التناقص عن الاصل وطريق معرفة الطول والقص
 قوله والجواب من الوجه الثاني ويجوز ان لا يشترط الاصل في الوجوب بشرط
 واعتبار القيمة فلو كان عنده ستم ثمنين بقرعة وثلاثون بغيره اخرج
 عن كل نوع بقرعة منه قوله ولو شهد عليه اثنان حكم عليه الى ان لو شهد عليه
 عدلان بشروط الخلو وبعين النصاب وعدم اخراج الشاة المعنية
 وقرارة ما ينافي دعواه ويخرج ذلك مما يصير بالنسبة في حكم الاشياء المنقولة
 المطلق خلافا لما هو اشرى بغيره بغيره ثم يثبت عنده حلا بطلان بغيره
 ذلك في حلا من الاخراج في الزكاة فيها الظاهر انما يقع الزكاة فيها
 عليها بدون راس المال المرفوع عند الشراء فلو طرقت في الخلو الشاة
 ببيع اقل من الاصل زكنا ببيع مقطوعه اسمعيل بن عبد الحاق قال
 سلمه محمد بن الاعرج انما يمس الزينة والتمتع بطلب بالقرارة فلو ملك
 عندنا سنة والسنتين لم عليه زكاة فقال انك انت تخرج فيه شيء
 او تجد راس ملك فملكك فيه زكاة وان كنت انما تبصير بالملك على

قوله

الاجابة

الا وضيعة فليس عليك زكاة حتى تقر بما ذمها او فقه فزكها السنة التي فيها
 قوله لما كنت عند الملك احترز به عما لو اشتهر به للقيمة ثم اراد به التمسك
 فانه لا زكاة فيه وكذا العكس وان كان لا يظهر من التصرف لكنه قد خرج
 بحكمه بعد ذلك قوله واذا بلغت قيمته باحد العدلين اذ كان ملكا ملك
 عروضا اما لو كان نقد اقل من اربعة اصباع بالبيع بذلك النقد قوله
 وخرج العاقل عن تصببه ان مبلغ نصف باوان لم يثبت ان لم يهر دراهم
 او دنانير والاصح انشاء الزكاة عليه الا بعد القيمة لان الملك ضعيف
 من حيث ان الربح وقاية لراس المال ولا يمكن التصرف فيه قبل ذلك
 ولا يمكن ربح الربح قوله اخذت الاثبات الصائمة مع الحول شرط فيها ان
 ان لا يكون عوامل على الاصح وان قلص في ملكه مكلف فليس ولو لم يشره
 فلا شيء في بعض النسخ قوله يجب عن كل من يملك دنانير وبرزون دنانير
 العتيق العزلة والبرزون كبر او لا العجم والكراد به انما ما عد العتيق وان
 كان كسبا وهو كرم الاب او فخرنا وهو كرم الام حوله الحكم المحرم وانما
 اذا عاد انما الغائب بعد سنتين فضا عدا ان يجب زكاة سنة وانما الحكم
 المحرم كل الزايب للرجل وكذا اهل المرأة له وحده لما فقدت كسبا
 الزكاة فيه وهو ضعيف وزكاة اعادته لروايتهم ان زيد المحرم
 يحكم الزكاة فيه هذا المعنى قوله العتق العتق للمسلم يخرج في الزكاة
 من حله لا يعتبر الجور منها ولا النصاب بل يخرج قدره من كل حله
 وان كان درهما حوله والمكوفة فلولهم وهم الكفار الذين تسلموا للجهاد
 وهذا انما هو قوله لا يحجب وقيل المكوفة اعلم ذلك وهو أقوى قوله

الملك

الملك

وفي الرقاب ومالك بن قيس فيهم ما يؤدون به مال كما تبين اذا
 قصر كسبهم واعني الكذب من السيد بكونه اعطى سيرة المكاتب مع
 الاذن وعدمه قوله والعبيد تحت الشدة فانهم يشتركون في الزكوة
 ويعتقون وانرجع في الشدة الى العرف قوله او في عرشه مع عدم
 المسخى المراد ان الرقاب الذين هم مصروف الزكوة مطلق
 العبيد وان يكونوا تحت شدة فانهم يشتركون ويعتقون مع عدم
 المسخى قوله والجارحون هم الذين عليهم الديون في غرضه الرجب
 ان المجهول حاله وهو الذي لا يعلم انه صرف المال الذي استدان منه
 معصية وغيره يعطى ويكوز مقاضة الغارم بما عليه والقضاء عنه
 حيا وميتا وان كان مكره نفعه ولا يعتبر اذنه ولا يشترط في القضا
 عن الميت قصور التركة فيه قولان افرها عدم الكثرة اطلاقا
 التركة الى الواوشت بالموت على الاظهر وعلق الذي لا يملك المقتونة
 في الذمة كالروضي الغارم على اذنه ما عرفت فانه لا يحجج بذلك عن الاخرى
 قوله وفي سبيل الله وهو الجهاد وكل مصلحة يقرب اليه يتم كسب القناطر
 وعادة المساجد وغيرها هذا الوجه القول في تفسيره سبيل الله
 وقيل هو الجهاد خاصة بمعنى ان يراى بالخصلة والخرق ما يت
 لا يكون معونة لغنى كسب القناطر والمساجد والتميط ومعونة
 المحتججين من الحجج ومن جرحهم ولكن المحتج مع الجاهل
 وكذا ذلك قوله وان السبيل وهو المنقطع به وان كان غنيا في بلد يفتقر
 بشرط الاباحة سفرها المشهور ومن الاصحاب ان ابن السبيل هو الجائر

لأنه الجائر ما يملكه

فغير ملزم به حاجته وعجزه عاودة عن الوصول الى بلده ان كان غنيا
 فيه فيعطى ما يملكه للوصول الى بلده ان اراده وان اراد بلده ان يعطى
 ما يملكه لانه لو عوده ولو الى بلده وليس الذي يريد انشا التبرع بال
 السبيل فان كان فقيرا اعطى من سهم الفقراء لا من سهم ابن السبيل ويعتبر
 في الضيف ما يعتبر في ابن السبيل ويكون سفرهما سائغا قوله لا العالة
 على راي الاصح عدم الاشراف عليها الا ان اعياها احموط وأكده اعتماد
 مجانية الكسب قوله ويعطى اطلاقا للمؤمنين دون غيرهم ان مصروف الزكوة
 انهم دون اطلاق الفقراء ولا يكون تسليمها اليهم استقلالاً بل بال
 ولهم جميع عودته في منسباً بما فهم كالألم وكقوله وعسى ان يكون امينا
 عاودة قوله ان لا يكونوا ارجى النفعه كالبوين وان علوا والا ولا دوان
 قوله ولا يكونوا ارجى من الفقراء وكجوز من غيرهم مستطو والمستحقين
 للزكوة ان لا يكونوا ارجى النفعه على الدافع اجماعا في اصل الانفاق وكجوز
 ضرورة ما زاد على النفعه الواجبة مما يحصل به التوسعة بالانفاق والظ
 من الملائمة واجبة والمملوك لعم له كان الزوج والسيد فقرا جاز مع ثلث الزوجه
 لو كانت الزوجه ما شترافا على اعطائها تردد فانها كما تقدر على الكسب
 ومنه الحكم اذا كان المذموم من سهم الفقراء وان كان لو كان وان
 النفعه فله ما اؤداه وكذا ذلك فلا بحث في الجواز قوله وان لا يكون امينا
 لا يجوز اعطائه الا ما شترافا على الزكوة على حاله الا اذا كان المراد من امينا
 اذ لم يجد الكفاية من ائمنه ومنه قوله فبئس ما يعطى قوله الكفاية من
 الزكوة له ولو اجتر النفعه عليه بما يفيها ولو توقع هذا الحاجة ان لم يقع

مما ساء

وهو الهش

والمداء

اليه ما يملك به مؤنة السنة عادة جاز الدفع فان وجد المحسن في اثناء
السنة امكن القول بوجوب استعادة ما بقى من الزكوة ولا يحسن
انه انما لا يعطى من الزكوة الى ما يتم ما يبيد دون من انصب ما يبره فاقته
قوله او اعطى مواليهم المراد بالمولى من اعتقه المالكى قوله وذكر الام
من الجحامة والاجرة ومعتبر في الاجارة المعرفة بقدر العمل والاجرة
ولو قصر السهم المدة الامم من بيت المال او من باقى السهام ولو زاد
فمنه باقى السهمين قوله وانما در على حسب المؤنة الى الاجارة الى
العتق بالبحسين والشفاة فان التنازل على العتق يعمل به لا على
وان امكن مع شئ والعاجزة يعطى وان زاد ما معه على غنىته قوله
ويعطى صاحب دار السكنى وقرى الركوب وعبد الخدمة الجارية كما لو زاد
ولو احتاج مع الغنى الى دابة اخرى فملاك العادة فكان لو رعى النظر
ولو كان في شئ من هذه ففضل ما في العين او القيمة لم تخرج من الزايد
ولو كان في الدار وسعة بحيث يكتفي بعضها السقف له قدر حاجته فانه
ولو كانت هذه الاشياء لنفسه لا يعلق بغيره استبدل بها ما يملك به
وحرفه الباقي في مؤنة قوله ولا يجب اعلامه انها زكوة بل هي التوصل
الى ما ينبغي فقولنا يصيرها اليها هدية قوله ولو ظهر عدم الاقتضاء
اركتبت مع العتقة والا اجوزت ولا يملكها الاخذ لا شك انه اذا
ظهر عدم اقتضاء المدفوع اليه لا يملكها وانما يجب ارتجاعها كل اذا
تعذر ذلك بوجه الوجوه فان اجابها عن الدافع مشروط بكون الدفع
على الوجه الشرعي ظاهر افلوم يكن قدس الله حال المدفوع اليه

يملكها
يملكها

ولو

ولو من ضمن ولو ظهر عبده لم يخرج على حاله بخلاف غيره من فرائض النعمة وفي الزكوة ردة
ولو صرف المكاتب من غير الكفاية الى الصبا بطريق ذلك ان من ملك الزكوة يوفىها
اليه تصرف فيها بمنية كالغفارة والمساكين ومنهم العاطلون والمؤلفة
ومن استحقها على وجه معين باعتبار مخصوص لم يكن له التصرف فيها الا على
ذلك الوجه فان صرف المكاتب ما افذه في الكفاية والا استعبد ان كان
المدفوع اليه من سهم الرقاب ولو فضل منه ففضل فالحظ استغناء ذلكا
العتق في الغارم وابن السبيل وكذا الغارم الا انه لا يجب عليه ردة
الفضل ويجوز ان يعطى الغارم ما انفعة من المعصية من سهم الغرارة وهذا
اذا كان فقيرا وفيه فلا عليه في المدفوع اليه مصرفه ايرى شئ وكذا القول
في الغارم وابن السبيل وكذا **مسألة** وسحب جميعها الى الامام ولو طلبها
وجب ولو فرق في انهم واجزا على ان الخلاف هنا في شئ من اقسامها
حمل الزكوة ابتداء الى الامام وقاله الخليلي وجامع يجب والاصح الاحتياط
بعد الطلب فلا كلام في الوجوب والثاني اذا فرقها المالك للطلب
لما قيل يجوز الاصح **مسألة** وان يعطى غنائه دفعة المراد انه اذا نزع
دفع الى الغنير اعتبارا ان لا يكون دفع شئ منها بعد صيرورته غنيا فلو دفع اليه
في مراتب ما لا تستغنى به ثم دفع اليه يحصل به غناه جاز ويصح من الدفع
بعد ذلك **مسألة** ويحكم جميعها عن بلد كجمع وجود المستحق فيه فان لم يوجد
جميعها مع الامن وجب من يحمل الاقتضاء على اقرب موضع يوجد فيه المستحق
مسألة وما خيرا يدفع مع العتقة فيصير لادبائها وانما يضمن ويجوز في الدرر وس
انتظار الافضل والتاخير للتعيم وجوزة في التذكرة للثاني ونحو الدرر وس

ما لم يصل العبد له بل ما لم يخرج وقت صلاة العبد ولعله صاده **مسألة** وان كانه مشروطا المستوفى فيها
عن المجتهد المتوفى له ذلك المطلق الذي لم يوجبه الله تعالى فيجب مطلقا الا ان يوجبه المطلق فيسقط نسبت
ما عدا **مسألة** والاستيفاء عند من الزيادة على آية اي وان لم يمتثلها قبل الحلال وسقوط الفطر عنه اذا
قلنا ان الفطر لغيره السبب ظاهر لان غير مالك وكذا سقوطها عن الزيادة اذا قلنا ان الزيادة على حكم ما كانت
ولو قلنا ان الفطر كانت عن حصول الملك امكن القول بعدم وجوب الفطر على ما هو متبع لان الزيادة لا تملك
لهم وملكه وقت الوجوب بل هي معلوما والقضاء انما يصح بامر حبيب ومثل الحكم الوجوب كالقول
د او رت او انشري وكذا لا يصح قبل الحلال ولم يعلم الا بعد وجوب الوقت فانه يجب عليه القضاء و
الوجوب اولى **مسألة** وقبله يسقط عن الزيادة لغير الزيادة لان الزيادة لا يسقط المبرور لا الزيادة **مسألة**
عن من الذي اراد ان يطال بسنوه الزيادة والمزاد الزيادة المبرور فيكون سندا على الزيادة والاصح
اعتبار الصام كغيره **مسألة** فان خرج وقتها وهو وقت صلاة العبد وقوتها اخرجهما
اذ لم يخرجها وجب قضاءها على من اوجبه الله تعالى في وقتها المبرور قضاءها باجرها بنية
القضاء سواء عزمها ام لا كما ان اذ اخرجهما في وقت وقت سنة الاداء **مسألة** وغيره مع عدم ولا
ضمان اذا كان الفطر في غير وقت ولم يتأخر عن الصلاة في وقتها فيكون له الا بعد وهو قادر على ادائها
الى المستحق في الوقتين **مسألة** ولا يصح الفطر قبل من صام الامم الاجتهاد والقصور ظاهر اذ ذلك
على الوجوب والاصح الاستصحاب **مسألة** وفي المنكح بالمحونة في دايه الجواب انه لا اسلام وليس عليه
اتره والباقي لا يكون عليه سكر الاسلام فلفظه في هذه العبارة اربع صور اولها في كبره لان يكون في
دايه الجواب انه لا اسلام وعلى المتقربين اما ان يكون عليه ان لا اسلام بان يكون في سكره ما يوجب
على من صوب المسلمين كاسم النبي او بعض سلاطين الاسلام او لا يكون واجبة القربان فيما عليه سكر
الاسلام وهو في بلاد الاسلام انه لفظه والصور المثلث الباقية لا سكره ان يجب فيها المنكح ويجعل
الباقية والضابط في كبره ما في الرواية ضابط الزكاة وهو عشرين مثقالا في الذهب وما

درهم في الفضة وفي غير المتقربين ما لم يقدح احد الامرين والكفر واقم على المال المملوك في الارض كانيا
ما كان وانما المملوك في الرواية ان يضاهيه عتقوه من مال الكافة ويجعل اعتبارا بما في وجه لا نقا فيتمه
العتق من مثقاله صدق الاسلام وليس بذلك الجعيد **مسألة** ولو كان في سبع وعشرين البائع فان عرفها قوله
والا فلتشري عبا لا يعرف البائع فليعرفه ان يعرفه من قبله من قبله يعرفه فان عرفه وان لم يعرفه احد منهم فمن
لشتره **مسألة** وكذا لو اشترى دابة فوجوه في جوفها شيئا ولو اشترى سكره فوجوه في جوفها شيئا
فمن الجاهل من غير تعريفه بحول الخس **مسألة** اي لو اشترى دابة فوجوه في جوفها شيئا ما لا وجب تعريف
البائع كما في الكثرة الموجودة في الارض المسبعة يسبق ثبوت البدل المقتضي لذلك ولا ان كان ما في جوف
الدابة من مال ما كان الاصل عدمه اصلا فليعرفه مالها وانما السكر فان ما في جوفها من غير وهو
على اصل الاخذ ولم يملكه الصاير بالعدم صدق الحائز على ما في جوف السكره لان الجاهل
يجتاز في قلعه الى شدة التملك ويجي مسعفه ويشكل هذا الحكم في صورته ان احدهما اذا كانت السكره
ماء محصور على راسه يكون منسوقا فانه سفي سا والاعادة الثانية اذا كان ما في بطنها
عليه ان لا اسلام وان كانت في الجوفات الثلاثة مال المسلم الا ان فوا انما وقع من الاسلام في الجوف
اخرى عند جاحقه لها واحد وقت من هذا القبيل **مسألة** وفي القفوس بالخمر والذرة اذا
بلغ ثمنه دينار الا يضرب في القفوس الاتحاد فليخرج قدر الدنيا من طرفه على وجوب الخس
نكس يستحق الزكاة لعارضها اجمالا على اخرج من دول الدنيا ثم عرض مدة ثم تحق اعظم القفوس
فانه لا يقرب اعتبار حصول الدنيا في المتأخر وكذا القول في المملوك اما الكثرة فانه يعتبر الزيادة
القصاب وهو عشرين دينار وما نقص عن القصاب من ذلك فهو اخذ في الارواح كما يوجب
الاحتساب والاحتساب والدين المملوك بالحياء ونماء التجارة وغير ذلك **مسألة** ولو اخذ في
البرنج لغيره من فلا خمس اي لو اخذ ثمنه من الجواهر والذرة بغير عوض فليس فيها احتساب
لأنها احوال فيها **مسألة** وفيما يفضل عن من ثلث السنة له ولغيره من ارام الخواص والخصا

حكم الواجب في قضاء الصوم وجوب القضاء والكفارة ولو لم يكن متكلما لم يقع منه الصوم
اما وجوب القضاء والكفارة فلا يتعلق به والظاهر ان الوضوء وطهارة البدن شرط
فيه وفيه في الماء لا يعين الصوم وفيه قوم وجوب القضاء والكفارة وهو **مسألة** والكفارة
على الله وسوله ولا يحد عليهم التسليم والبرئان ولا قضاء والكفارة على اي اعترض الكفر على التمسك
وعلى ان سوله والاخذ عليه وعليهم التسليم لا يشهد فيه في الصوم وعنده الا انه في الصوم اكد فلهذا اشترط
الاختصاص عدم وجوب تنجس من القضاء والكفارة به والبرئان في الماء وشبهه على الرأس فيه مع بقائه
حرام في الصوم الواجب على الشهر واجب قضاء والكفارة على الاختصاص **مسألة** ويكون بغير النساء ويسمى
بملك عتيق يسمى في العروس من ذلك من كونه شهوة وبأس به **مسألة** عما فيه صير فم
اوله ويسمى **مسألة** خصوصاً النجس بفتح النون وكسر الميم معروف وعلا الكراهة
فيه فشيء بالحيث **مسألة** ونظر في امره فامني او استمع فامني لم يقصد صوم هذا المستقيم
اذ لم يكن من عادته المساء عملة لا فيكون ذلك عادة له فتعذر عقابه وجب عليه القضاء والكفارة
والعرف في المالكين بين كون المظن لها محلاً او من غير ذلك **مسألة** غلظت في مضمضة الفم واليد والرجل
والعصب على اي اما مضمضة الفم فان دخول الماء للجوف بسببها لا يوجب شيئاً وان كانت
المضمضة غلظة وفي رواية ان المضمضة للفم لا يوجب معها القضاء اذا دخل الماء للجوف
العمل بها الحوط وكذا المضمضة للرجل لا يوجب دخول الماء لسيبها تنجس على الاختصاص ولما المضمضة
عنه في موضع الماء والمطهرة بالمضمضة للرجل في وجوب القضاء لو على الماء الجوف تنجس وهذا
كله اذا لم يقصده فان قصده على وجه الكفارة في الجملة **مسألة** ولو جبت في احليله في البول
جوفه القضاء على اي الاختصاص لا يوجب به تنجس وكذا لو جبت في البول او في موضع الذكر لم يمسح الفم
والعلم بالصبي ورق الظاهر ان المصنفين من تنجس ذلك اجزاء وفيه الجوف فان وصلت على ان
يكنه وان لم يقصده ففي وجوب القضاء فكان ذلك ضمن الفم تزداد لا يوجب وجوب القضاء

انما لو كان بالعلم بالصبي ورق الظاهر ان ذلك لا تنجس ولو وجد علم الفم فالتعذر لم يجب ذلك تنجس لا العلم وقد
يكون بالحيث الحاصل عن الجوف **مسألة** والحق في الجوف على اي هذا هو الاختصاص فان ذلك يكون
مسألة وانما في النجاسة اذا كانت من الجوف فانها كاللحم **مسألة** ولو قصد ابتلاعه افسدوا
تصدياً بل من المتشكك في الوضوء من الفضلات والاختصاص انه لا يفسد الا اذا اصابه قضاء الصوم فالتعذر
بحق القضاء ما خرج عن الجوف الماء المعجل وفيه وجوب كفارة الجمع قوله ولا يرب ان الحوط **مسألة**
ولو كان هذا الوجه افسدوا لوقوع المضمضة عليه بالحكم في المائدة بالماء وفي وجوب القضاء والكفارة
او القضاء خاصة وعدم الحلق اصله اقول وجوب القضاء في الكفارة او القضاء خاصة
وعدم الحلق اصله انما الحوط بعبارة الكتاب محتمل **مسألة** والاكره على الاطباء غير مفسد
لا فرق بين اكله حتى الاكره حتى الجاء او لا حتى الجوف ايقاض مع وجود شبهة حيث ليس في
الافطار فلا قضاء وان كان الحوط القضاء في غير الجاء وبما ينسب الجاء الشربة في الصوم
والصوم على اي هذا هو المشهور المعتمد وكذا يجب القضاء لهما لو نسي الغسل او لم يمسح
ونحو ذلك **مسألة** ولو نظر بالحزم بحسب الجسم هذا احد القولين وهو احوط **مسألة** ولو اكل عذراً
لفظ الاطباء بكلامه سقوا او طعم الفجر واسلم ما في فيه ذكر هذا هو المشهور لا يستعمل الا في الظاهر
ان يقول انه يستعمل في الظاهر في الصوم والموجب لذلك ظاهره انه في خاصة كالمعنى الذي ناسى
للتعذر فعلي هذا يرجع الحكم هنا لاجل الحكم ونوبنا انه يجب عليه القضاء خاصة والكفارة
احوط وقوله فالتعذر ما في فيه اراد ان القضاء حين الطلوع كان في فيه فابله بعد العلم
ما الطلوع والمفسر برؤية رمضان اذا انظر اكثر وانزعت شهادته اي المعززة برؤية هلال
رمضان لرؤية الصوم فلما انظره وحاول بذلك الرتبة في بعض العامة حيث اسقط الحكم عنه
بالافطار لمررت شهادته **مسألة** وفي يوم مع الاختلاف فظاهره ان الكفارة لا يكره بوجوب
ذلك والاختصاص النكاح ينكر المفسر على كماله في النكاح او لا وانما الجسد ولا يقدره الجاه

وكذا ما في معناه من الإجماع وعنده ما في المعنى في النكاح وكذا الاستعانة بالصالحين كالخيار
الخيار طه وغيره من المناقاة ذلك كله مقصود الإحصاف ولو اضطررنا إلى ما في مناجاة **مسألة** والمقالة
أي القول لا يخرجهم لو كان في مسئلة حلية لأن ذلك من الفضل القاطع إذا كان الفرض به اسماً
دينا وغيره هذه الأصول كلها البراءة والبراءة في قوله وحكم حلية ليلته ونهاية الصلاة بجميع المأكلة
بعده **مسألة** فإن اضطررنا في المعنى هذا الإجماع في قوله كذا أن كان متعيناً بالذات وجب كفاية
خلف الذوات وإن كان المعنى في الجملة كفاية خلف المعنى وإعلم أن المعنى شامل للمعنى بالمعنى
شبهه وذلك لأن المعنى في الجملة كفاية خلف المعنى وإعلم أن المعنى شامل للمعنى بالمعنى
مفسدات الصلوات لغيره لوجوب الكفاية سواء الجماع وغيره وكذا يجب الكفاية بالجماع ليلته
هو المعنى **مسألة** وفي غير بعضه وليسا أن كان والجماع والألفاظ على رأي غير المعنى إذا كان من دون
كالسومين الأولين من الإحصاف المتبع به لا ينبغي حلية في الفداء إذا يجب الإحصاف بالمتبع وإن
كان واجبا غير متبعين كالسومين الأولين في النكاح المطلق وجب الكفاية في الجماع في قوله ليلته
لا يخرج من مفسدات الصلوات **مسألة** ولو جامع في فداء رمضان كذا فإنه في النكاح المعنى وما
في معناه وقبوه في المختلف عاذاً المعنى اعتكافاً وهو متبع به على اعتبار ما يجب المكي وهو الإحصاف
وإن لم يتبعه دون ما لا يجب حله في طريق من الإحصاف المتبع في الآونة الإحصاف بطلان **مسألة**
والآن يبينها أيضاً عن حلية فيجب عليه إصرار أن كان هذا الصلوات لوجوب عليه مع ما يجب في
كان ليلته فاستأن وقد هو المستحق من الإحصاف كفاية الفرض **مسألة** وفي قوله في فداء الصوم المعنى
مسألة ثم يخرج من ترك الصوم الفدية حتى أفضل أوقات الإصرار **مسألة** والمخرج من ترك الصوم
المعنى مع الإصرار في الميقات أي لا بد أن تكون في موضع **مسألة** والتفريق كذلك أن لا يترك ما يراه
هذا فيتحقق القرآن إذا ساق المعنى مع الإصرار سواء اعتكف الإصرار ما شاءه وعلمه أو
بالسببية على ما سبب في تحصيله أثناءه **مسألة** والتمتع ومن نأى عن مكة بأي شيء سبب في كل

جزء

جانب إلى الإجماع ومن نأى عنها تمانية وأربعين سبباً من كل جانب **مسألة** والباقيان ومن
أصلها: وعندها للمادة ما في حاشيتها من كفاية ومن تمانية وأربعين سبباً من كل جانب
المعنى **مسألة** ولو هو ذلك منهم إلى من في الفرض لوجوب الإحصاف بالمتبع من جانب
التمتع فيما إذا خاف من أن لا يكون المعنى المانع من العمل في الصلاة ليلته فداء عادتها وهو لا
سبباً كان في وجه الإحصاف في معنى الفداء في قوله في القرآن والأفراد فيتحقق المعنى أيضاً
طرح المعنى بعد الإتيان بأفعال الحج بحيث لا يمكنه الإتيان بالصلاة المفردة بعد وقتها مما حله
سفره ففعله فافاً بقوله في التمتع وإن كان فريضة القرآن أو الأفراد ويخفى ذلك من قوله من روى
من حديثه في قوله دون الأثر **مسألة** لا اختياراً أي يجوز العود والعود في الفرضين لا يخرج
الأثر اختياراً ولا يوجب كونه ذلك التمتع ولما عليه من جهة التمتع في الإسلام أو يعلق
التمتع على ما سبق معني فليكن ذلك من قبله في حكمه فداء ولا يبين أو يستخرج على وجهه
البعد التمتع غير واحد منها وهو كذا في قوله في الإصرار بالصلوات المفردة **مسألة** ويخرج
لغيره لا يفرق إذا دخل مكة العود إلى التمتع أي إذا حصل التمتع في غير الأفراد أو القرآن أو قبل
الحرم إلا ما كان في الحرم العود إلى التمتع فافاً في قوله في قوله في ذلك الإصرار لا يخرج
أما يحسن في ذلك اختياراً إذا لم يكن ما سبق في قوله واجبا عليه بعينه أما بصل التمتع أو يتذكر
شبهه فإن كان كذلك لم يخرج العود اختياراً والإصرار أما القارن فلا يخرج العود والصلوات
على حاله لأن سياق النص في صفة الصوم التمتع **مسألة** ولو دخل القارن والمترفع كان أيضاً
الصلوات ويستحبها غير بالسببية عند كل حال ولا يخلو أن السببية على أي إيراد دخل
وهي على وجهها الذي لم يربح جان لها الصلوات وهذا الكلام في ذلك أنه لا كلام في وجهها إذا
جوزت بالسببية عقيدة الصلوات على ما في الآية الصحيحة وهل على القول على التمتع
المتصفح بأدونها والأصل يعني عدم الفدية والاستعانة بالصالحين في الصلاة على حاله

الطريق ولو كان في الصلوات المحضون فيتحقق جميعها ما في قوله فيهم عنها وعندها المعنى ومنهم
المختلطين بأمر ما يفعل ما يحكمه فعله في قوله ما سئل ما سئل في الصلوات بمنزلة ما سئل
من الصادات **مسألة** ولو كان في قوله ما سئل قبل التمتع من كل وجه الصلوات فيقولون في قوله ما سئل
والفقه كذا في قوله في قوله ما سئل من كل وجه الصلوات في قوله ما سئل من كل وجه الصلوات
لست عتبه **مسألة** وفي قوله في قوله ما سئل من كل وجه الصلوات في قوله ما سئل من كل وجه الصلوات
العدم **مسألة** ويخرج القضاء أن كان عتقه قبل التمتع والألفاظ أي أن الحق وكان عتقه في قوله ما سئل
قبل التمتع وألفاظه فافاً في قوله ما سئل من كل وجه الصلوات في قوله ما سئل من كل وجه الصلوات
أبواب من الإسلام مقتضى على القضاء **مسألة** ومن وجوب الزاد والزلزال على من عتقه حاله وعنده
عبادة أعباءه وألفاظه في قوله ما سئل من كل وجه الصلوات في قوله ما سئل من كل وجه الصلوات
ما وجوبه في الكفاية إن سئل في قوله ما سئل من كل وجه الصلوات في قوله ما سئل من كل وجه الصلوات
كفاية معناه ولا يعلل وأصح القولين أن لا يسلط **مسألة** والباقي تارة ولأدائه ولأدائه وكذا
فرض مركبة إذا كان أهله لذلك كله ولم يكن بنفسه بحيث لو استبدل بها ما لم يوجب له في قوله ما سئل
في قوله ما سئل من كل وجه الصلوات في قوله ما سئل من كل وجه الصلوات
كان أكثر من غير المعنى على أي لو وجب الزاد والماء وما جوي في قوله ما سئل من كل وجه الصلوات في قوله ما سئل من كل وجه الصلوات
أدلى من قوله ما سئل من كل وجه الصلوات في قوله ما سئل من كل وجه الصلوات
أصح القولين في قوله ما سئل من كل وجه الصلوات في قوله ما سئل من كل وجه الصلوات
عن يده قد لا يستأخذ لافق من أن يكون الدين مؤثلاً أو جافاً استثناء في قوله ما سئل من كل وجه الصلوات في قوله ما سئل من كل وجه الصلوات
الدين يؤمنه ولا يوجب ما يقتضيه **مسألة** ولا يخرج من قوله ما سئل من كل وجه الصلوات في قوله ما سئل من كل وجه الصلوات
لكن لو لم يمتد من قوله ما سئل من كل وجه الصلوات في قوله ما سئل من كل وجه الصلوات
عباد واجب أي وجب له وهذا مستقيم أن كان البدل له في قوله ما سئل من كل وجه الصلوات في قوله ما سئل من كل وجه الصلوات

القول

القول

۱۹۵۷

والله اعلم

۱۵۳

والله اعلم

تفاسیر
از
پایه ها

والعزم العود. ولا يبعد نظرك أن يكون الخلق احتياجا لعدم وجوده تعالى لعدم التقوى وعقوبة القتل. فانه
بمنزلة الأولاد فان قلنا به انها بشر من جنسهم فلهذا نظر وهو يعقوب الحكم إلى الخلق فانه
نظر ولا يبعد له صاحب هذه المسائل كلها لكن مسئلة الحرام وكما بينا في سورة رسله وتبعه أصحابه
لأنه حرام واحد وقعت في حكمه الرد وليس بعد عدم وجوده تعالى هنا **مسألة** ولو لم يوصف
موقعه فلا ينعى على واحد قوله كامل ان قصور ولا ينعى عليهم فلو لم يلد ابتداء الفناء على الأولاد
دخول الحرام كما في الرواية وبهذا ان وقع حاشا ان يتبعها وبهذا ان يكون ذلك ان يعقب النصف الفص
لزم في وجوده شاة فقتضاه عدم الفرقين الخلق وعبرها من الضيق لما في الرواية وبهذا
الردى ولو كان ذلك في الحرام من الحرام فضايعا للوجوب في الحرام بل شاة وتقدم وهو الخلق في الغيرة
ولو قصد بعض وبعض لم يقصد احصى على عكس ذلك وان كان المولى لا ينعى ان واحد في الحكم قصد
دون الزم استحال ولكن الواحدة لم يقصد **مسألة** والدال والمخلص من الأولاد وعرضي الكلب وسب
الام حتى يهلك الطفل والفاستقاء والساق والراكب ومن قد ختموا ولو كان سائر ما ينعى
بيد يعلق حاشا اما الدال فانه ينعى اذا كان عريا ومخلوفا في الحرام وترتب على ذلك الحاشا بما في الخلق
فلا كفارة عليه ان المخلص لم يقصد في بقية الحفظ فان في حاشا له من الخلق المخلص الى الجبال استحال فانه
محسن والراكب ان الضمان احوط ومسالك الام وهو الدال الطفل ان كان في الحرام او كان في الاسرار
الحرام في الضمان به. وكذا ان كان في الاسلاك من الخلق وهو الدال الطفل في الحرام اما العكس فانه رد
الضمان في رد ركب الدابة اذ اذ وقع له بالساق مطلقا ينعى ما عينة الدابة بيدها او عليها
امرأها اما الركب السائر وكذا العاين او بما ينعى ان عينة بيدها امرأها دون ما ينعى به عليها
مسألة وجمعا على الحرام في الحرام حتى اذا لم يبلغ الضمان فانه لا ينعى له ان ينعى على
عيسى المسيح ويكره الكفارة في حكمه الضمان ويكره على عاين في الحرام وفي الكفارة على الدال
الصحيح التبع وهو الخلق لعدم ذلك ظاهر القرآن وهو الاثني **مسألة** ولا ينعى الضمان في ذلك الحرام ومن

[illegible]

بغيرها فالجرح عدم الإجزاء ولو تفقأ من بين من دسسته فغده فأنك وجوب الأرش **مسألة** ولو كان
مقصود شارب حب حنظل في برهله بعد عرق رشده مقتضى ذلك كون الضيق طارئا للمكان عرض
طار وعرضه ما يحيل امتناعه ففي وجوب حنظله إلا أن يصير متعاضدا وجدا لا يرد به ويشك
المرئوس من جموده **مسألة** من جاع وزهده أو أضعفه قبله أو من تحمض في أوعجه وأحب أن يرد
عامدا عالما بالخروج قبل المشتمل من وجبه وعنده إغائه وبه وبذوالجرح من قبل ألتج إن التوجه المستقيم
بها كالإشارة في ذلك والمراد بالجامع المحجب فليس فلا بعينه إلا أن لا وإن كان المستبعد زنا
شبهه والغلام كان وجهه في الخلف الجهد واحترق بالجامع العلم عن التماسي والمطاع
فخره وانعاجي لم من قبل إذا استنوا إلى أوعجه التبع عامرة الأفراد فسادا حاصرا جميع
الآكام والكثرة عجرة أخرى وأخلطه في الفساد بالجامع قبل المقتضى معاملا قبل المشتمل
فغده تولا إذا صحها **مسألة** والأفرا وإذا بلغ الموضع عصبية ثلث إلى أن يرسا
الأفرا على الوجه والوجه في جرح الأفساد من حين المقتضى في آخر الأفعالا وفي القضاء
سبع بل في موضع الخطب إلى الآخر وبخفي في الأفراد مصاحبتها فالتحتم لأحق الطفل
الدوي أعز وانعاجي الأفعالا في القضاء إذا تعاضد ذلك القرص **مسألة** فلو أوعده الزن
لوحا متله لكان المزم غير الوجه إذا طوع **مسألة** والأجته جميعا وعنده يستان ولو أوسعا
أو أوكه أو دما فلي في عا المكوه وفي تحلل المكوه الكثرة تزد وكذا المرأه ته **مسألة** ولو أوعده
المشتمل أو غيرا لفرص قبل عا ففوقه المرأه والجامع في غير الفرجين الاستعناء بالمشتمل وبما
الألمين وغرض ما في في الذكر لعدم وجوب تنج سوي البون وإن أنزل وليس كذلك الاستعناء
بالدوايق حصفي كان أو عجزه اللس أو الخنثى والزوايا وبعده الأكثر لاستعناء عليه **مسألة**
وفي الاستعناء بونه وفي الفساد فلو أوعده من المني في الفراعوه والذكر وعزها بالاستعناء
بالدوايق العوايق وجوب الخراج مع المصدا والعلم بالخرم **مسألة** ولو جامع امرأة عليه إلا قوله

فان يحرق نشاء او عيسام المراد صيام تكديته على الخلق والسير في الزوايا فلهذا لم يكن نوعا من عزمه ان يدخل
النساء من الصيام بكنه ايام **المراد** ولو جامع قبل الحوائف الزيادة فبغيره فان نكح فمقر فان نكح نشاء
هذا التفصيل لايكاد يوجد في المقوس ساهو كمن هو جامع الاصاب والذي في زوايا يوسه
بجامع وهو باس من **المراد** وفي المربعة فلو ان الامتناع كانا خمسة **المراد** ولو جامع قبل سعي
المرء في ايامها فسوف وعليه بونه وقضاء هان كان ماقام عالما بالتحريم على نحو ما سبق في
الزوجه والامتناع والاحتياط والعلوم وجب عليه اتمامها ايضا ولو كانت عمره النكح والامتناع وجب
انكاح الخ والعشاء والافتراق كما سبق ولو لم يوجد له زوجة وجب عليه ما وجب عليه ومن يجب
الافتراق في العرق المنفرد يحصل ذلك والى ويات بالافتراق ظاهرة في الجملة وان اكرهه فله قضاء
عصفا وجب عليه بونه اضرعي **المراد** ولو نكح المهر فله ما نكح بغيره على الخمس وبقره على
المقسط وشاة على المهر الثاني ان ذكر الخمس والمقسط في المهر مشاركة الى ان الغريب فان كان
المقسط غالبا ان يهر من الجنه وهو الذي فيه بونه في العروس **المراد** ولو لم يطل نشاء
اعانه يترجم ببول ما بعد سواء اتهم في اخاذه فالان ادرى فانه اوجب من اذن الحزب وشاة
ولو علق الحزب على حرمه يترجم فبني على سماعه كان في بونه ويخفى وجوب الاعانة
والقضاء بالجامع ولو كان العاقل محلا فلكل على رأي وكذا يجب على المرأة ان كانت محلة
اذ علم بالهرم الزوج لم ينفقه ساعة عن الصادق ع ولم اقف على نص في حكمه ما اذا لم
يؤخر البلاء واستمره اذ استكمل الزمان في حال الارحام فلو لم يحكم وقد استدل قبل
الارحام فان لم يهر بقاء الحال الارحام فلا يترجم فوجب عليه ان يقضى على نكاحه في النكاح
المراد وفي الطلاق بغير نشاء وكذا في الطلاق عليه اما يجب النكاح في الطلاق الذي هو لغيره
اذ لم يكن ثبوته عن الماضي من الاصلع فان قيل وجب للباي في كل طريق ولو كان يهر وعليه
على وهو وحبت شاة واحدة والاشنانان وهو المراد بقوله ولو نكح المهر فله

ولو بقوله المجلس بقوله من رواية محمد بن مسلم ان النبي صنف من اشياء قوله وفي المنطق للمسيحي
مقتضى عصاة وسراويل وجب عليه لعل واحد في قوله بالاسم وعلى هذا فلو انما الصنف العترة
الوقت عادة وعندها اتحاد المجلس وكذا القول في كمال العلب حتى تراخي الزمان كساعة في ساعة
اخرى كذا في عبارة الشيخ ثبت التدوير وهذا اذا لم يكون من المتأخرين فان كثر عنده وجب له الجمع كذا
اخرى اما العلم فمعتبر بهذا اتحاد المجلس وانما لا يلتحق **مسألة** وهو كذا في علم كذا في قوله في
المستحق كما يسكن حقيقة ما به يحقق ترك الطواف فانه لو سعى قبل الطواف لم يعتد به والامر
بترك الطواف لم يثبت مقتضى ان كان متعمدا او عيى ان يحكم في ذلك العرف فاذا سعى في ترك الطواف عتدا
على ترك الطواف عتد بصرف تركه في الحكم بطلان الحج او يراه بعد من يحكم بعدم فعله في
ان يترك الطواف لعمره التمتع يحقق تركه اذا تركه في وقت لا يحل في التمسك به في كل
لعمري خروج ذي الحجة وان كان لعمره افراد فيخرج من مكة او يحكم في هذا الامر المعروف او
فيه ان يصح عليه تركه تحقيقا للركن او يتركه كذا يحقق معنى الركن الحقيقي للركن المطلق وهذا ان
العمر المرفوع هو الحلال من الاحرام عند بطلان التمسك فلو بطلت الاحتمية في التحلل لم يمتنع فيها الا في حال
التمتع وهو في بطلان ولا يحل ان الركن ماعد الطواف النساء **مسألة** ويجب فيه الطهارة والركن الثاني
عن التواب والبدن لا خلاف في وجوبهما وكذا فيهما في اختلاف في آراء هل يعني فيه عتدا بمعنى عتد في
الصلاة ولا يمتنع العتق وجب من العورة التي يجب سترها في الصلوة وبدن وانه يظهر من المعنى
المختلف التواضع في وجوبه **مسألة** والحنا في الرجل اذا كان متمسكا بالامطال والاشترط في المرأة ان تغطي
وهي تشترط في الحنفي في البصية فيه احتمالا فان طواف في المنق تبا ولها **مسألة** والسيد يحل له بعض الطواف
وما يطوف لمن حجة الاسلام او غيره متعاضدا وغيره الاسلام وغيره متعاضدا او افراد **مسألة** و
السادة بالحنفيان ينبغي في الطواف بالحجر الاسود قطعاً بان يجازي ما لم يمتدح به حاله كونه البيت
على يساره او كالحجر الذي في حجة الزكي في مقارنا بالسيد او ركعات الطواف بحيث يترك على كل واحد واجب

في قوله

ان يستقبل بوجهه ثم يخرج على يده ان يجعله على يساره استواء وان كان الاضيق اسبقا لما قال في قوله
على النية في الخلف والقبول والحنفي في الدار الحنفي في صفة الاستواء **مسألة** واخره المقام في قوله
عن الطواف عتد بطوف من البيت والمقام في قوله في النية من كل جانب كذا في قوله في النية
حتى من جانب الحجر على من من البيت **مسألة** وكيفية على مقام برهم في المار به البناء المعقول في ذلك
الآن وقد قلنا ان كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم عند الباب ثلاثة اذ من معظم الانبياء وكلام الامام في النية
فيما يتعلق في المقام بل يمتنع او يمتنع في بعض الفقهاء والفتاوى في المقام مما لا يستلزم ما هو
المقام باسمه لانه المقام حقيقة هو الحقيقة التي عليها ان قدم امر جميعها ولا ينبغي عليها الا في مقامها
وهذا هو الحق لان المار بالمقام في كلام الفقهاء هو هذا البناء الذي وراء الحنفي ولا يمتنع في
المسجد **مسألة** فان سجد رجم صلي خلفه او هو جانبا لان جميع بعض هذا المواضع على بعض
ووقتها عند الطواف وسبق المار به في القول القادر في ما لا يمتنع ساعدا اذا طعن في فصل
مسألة بوجه ميمون هو ميمون من الحنفي في البناء الممثلة والركن الا بطل **مسألة** فان قلنا في ستر المرأة
ان مراد العبارة انه اذا تعذر الغسل قبل صلاته لعتسها هو وجوبها في منزلة الذي يترك فيه ولا
تسجد في ايها غير المار به **مسألة** ويذكر في كذا من اهلها ايها اهلها فادام سقاه فكم على طريق المار به
ام لا ناسب اليه صلى الله عليه وسلم وتبين ان هذا يحقق بالقادر من المار به والتمام **مسألة** وهو قول من ادعت
سجد قبل هبل الصم موقوف تحت سجد ما به بني سجد من غير الاضطرار ليطاوع اهل البيت
سمعنا ان هذا الباب الا في قوله بيان السلم وسبق ان يعلم ان هذا الباب الا في قوله في قوله
تبين ان يكون راعي الاضطرار من الباب الذي سجدت الا في فعلها سمعنا في بعض من ابا السلام في الحصر و
بذلك **مسألة** والوقوف عندها قبل السجود تأنيث البناء في اللغة والفتاوى في قوله **مسألة** و
الطهارة في الفتاوى بسحب الطهارة في طواف القبل واجب على الجميع **مسألة** والاستسلام بجميع ميمون
المار به عتدا مما لا فان تعذر في بعضه فان تعذر في سجد والاستسلام الحنفي في قوله في قوله في قوله

في قوله

في قوله
في قوله
في قوله

وهي الدرع فيكون معناه اخذ حذو وسلاحة **مسألة** والزمنا ان المشي الى قبل كماله في المشي مع تقارب الخطى والوقوف والعود والرجوع الحس وهذا هو القولين الى حجاب وعلى ذلك على القولين بداهة طواف ياتي به المقام الى مكانه وجبا كان الى سدا وباسواء عقيدة السعي كطواف العمرة المتعم بها وطواف الحج المقدم ام لا كطواف الطواف اذا تقدم فلا يزال في طواف النساء والوقوف اجزاء ولا طواف الحج متع ولا فيه افراد اذ كان الطواف قد مضى وكذا ما استحب ان على هذا القول ليقبل التخييل دون المرأة والحسبي والمرتبين بشرط ان لا يكون في طواف ولا في غيره ولو كان ركبا استلزمه ابدته والوقوف فيه من الركبتين الجاسقين وغيرهما عذرا والاحتياط في المذهب والمشيورين الاحتياط عدم الاستحباب لعقودهما من المشي **مسألة** والقيام للحج واستحب في السوط النساء مع خاصية ويستحب الاقرار بالوقوف فان لم يرد عود مؤمن بغيره بغيره بغيره في هذه المكان الا عذرا فان كانا زعم مستحبا لم يبلغ الركبن الجاني واذا انتم حفظت مع قيام عاد الى طوافه منه حذر من التقصير **مسألة** والا فليأخذ وسنتين شوطا هو المشهور وزاد انما اربعة لغيره احذر طوافا كاملا في الاستحباب واستعزبه العلماء وفي جامع البريقي انما اربعة لا بد في سباق احاد يحد عن القصد في هذا الانسان وحسنون طوافا **مسألة** فان زاد سوطا كمال اسبوعين استحب ان يمكن ان ياتي بغيره للتأني لان ولا بعد في تارة لشد فيما سعي كالوقوف والوقوف التلويح ويكون ان ياتي سبط الاول ونظيره ما روي من ان من زاد في سوطه ركعة وقوفه عقيب الاربعة بقدر زمان التشهد بغيرها اخرى ويجوز صلوة منفردة وليس بغيره القولين في البنية حين تذكركه حتى في التلويح ان قلنا بذلك وكيف كان قايما على اسبوعين اذ انما تاتي كزيادة حتى بلغ ركبن الحج السوط الخامس فان تذكركه بطله قطع وجوبا والابطال **مسألة** ولو علم في النساء المألف الخامسة وقد هذا اذ المخرج الى فعل السوط في قطع الطواف وان كان كمالا اربعة اسبوعا والاممجة التيم باعجا الاستيفاء **مسألة** وطافه سواء كانت اولوق من **مسألة** اولوق من اولوق من اولوق من

فيها

قوس على وقفا اذ لا يفتي **مسألة** فلو تجايز للضعف مع فام المألف اربعة اسبوعا **مسألة** مضاعفا في عاها فعل وانكلا بعد جوعه على الموضع الذي قطع منه سوطا من سوطات الطواف ولو شك احتمل الاخذ بالاقوى واحتمل الطواف **مسألة** ولو ذكر في السعي المقصود في الطواف معناه في الضعف ثم انما السعي وبنو يسميها **مسألة** ولو كان في الأثناء فان كان في الزيادة قطع ولا ياتي بها الى ان يتناحرا في الطواف و قطع بانه طواف سبعة الا ان شك في انطاف تامنا لم لا يجب القطع فان لم يفعل الى طوافه وهذا انما السعي اذ كان من هذه الحرام اذ كان في انشاء السوط وعر وض هذه الشك فاحذر طوافه بطلاته فانه اربعين الاكالا للموجب للزيادة عذرا والقطع للموجب للضعف **مسألة** واذا كانت في المقصود استأنفت بغيره في ذلك ما اذا كان الشك في الاكالا والمقصود في الزيادة والمقصود **مسألة** ولو نسي طواف الزيادة حتى جمع الى اهله ووافع بعد الذكر فبطله والوجاه قبل الذكر فبطله فلو كان حواصدا من الوجوب وفيه تردد ويجب العود لاجل ان ياتى استجاب **مسألة** ويستحب ان ياتي طواف النساء هذا اذ لم يتصور حصوله وان يكون فيه العود ولو لم يكن تركه تعين العود لاجل ان مع الامكان ولو نسي طواف عمره الختم او الاواد وجب العود مع الامكان ولو واقع فان كان ناسيا فلا ينج عليه وان كان بعد الذكر اسكن استجاب جميع طواف الزيادة حقنا وبني وجب قضاء الطواف وجب قضاء السعي على ما صحت به الشيخ في الخلاف واذ في عليه الاجماع **مسألة** ويجب احذر عت للوقوفين وناسيا مني وجه التتمه لا للتعذر اذ يجب احذر طواف الحج اذ كان حج التمتع مع العذر المألف على عت بعد خوف الحيف والمرن **مسألة** ويجب احذر طواف النساء الا بعد اوسهواي يجب احذر طواف النساء مطلقا اي للتمتع وعذر العذر حصول العذر كالمرفق وعرف الحسبي او المصدق سوطا **مسألة** ويحرم الطواف وعليه بطله في العمرة البطله بغير التاء والظلال المألف واسكان الزاء ومنع من الزام مع الفسخ للفسخ على ان كانت السوطا مرفوعة انما من في العود واما يحرم البسح في كل طواف يحرم فيه ستر الرأس دون ما سواه في الاجتهاد القولين **مسألة** ويجب القولين

على العبرة بالعدد للرواية ويستلزم فيه البلوغ والذكورة والحرية وعلى سبيل العولالة نبيده وبعدها بالحق
الاستدلال **مسألة** ويعني العبرة اي باقية لها بعد الفراغ من الحج ويجب فيه السند ويجب انما لها على عترة
الفعل وبعده والقرينة على الحج ما سبق في الطواف ويجب استدامتها حتى يحكم في العزم والمفارقة لوقوعها
على الصفة في اجزاء منها فان لم يصح الصلوة بعدتها بها انما يكمل الصلوة في كل شوط ذهبا وبعدها عترة
وكذا في المروحة **مسألة** والحج بالمروحة بان يعلق اصابعه على مقلبي العبار وان لا يثبت الصلابة
العترة من عترة نوقر **مسألة** ويستحب الطهارة في الوجه واليدين **مسألة** واستلزام الحج
اي بعد الطواف عند زيادة التمتع **مسألة** والمطرح من الباب الحادي الحادي له قاله الدوميني
الذي خرج منه النبي صلى الله عليه وآله من المسجد على اسطوانين مع وفدين فخرج من بين المار والداستحباب
لخرج من الباب المؤدي لهما **مسألة** والصعود على الصفا يجب بولي البيت من يار وفي بعض النسخ
ما يولد على استحباب الصعود على المروة وينبغي عليه في المنع والاطالة في الحالة الوقوف على الصفا
بعد صوته المرفوعة من سلا مروي انما يثبت العترة والحج والحر واليه من المنارة وزاد الصلابة
لرجل خاصة والمنارة الاحاب السجود وزاد الصلابة من موضع مروي **مسألة** ولو شربها جمع
العقري اي لو شربها لزم له اداء ما كان الذي هو ولا يشد واذا بها والعقري يعنى الفاني والراء
واسكان الفاء هو المعنى الاخلف من غير المضافات بالوجد والوجد مستحب لكن هذه الحصة كرها
الشرب في الاستحباب وبعدها يفسر عمدا للوجوب والاستحباب وكذا من فعل **مسألة** ويقع على الطواف
عمله بعد آه في صحته مشهور من حازه وعجزها ما يولد لانه لو قدم السجدة اعاده بغير الطواف
وان كان ناسيا **مسألة** ولو كان متمتعا فليز تمامه فاحل وواقع او لم او فقتلوه بعد وقوعه وتامه
سقطت المحكيون رواية عبد الله بن سحابة وسعيد بن يسار عن الصادق ع في العبارة انك لا
قول فاحل معناه وقضى فيكون الحكم بالدم المحمي ومنه على ان حكم القتل وقتل الشريك في الشرب
فكذلك لم يوقم الحكم لوقوعه معلوم من جهات ويمكن ان يكون اراد بقوله فاحل انه اعمد الاحوال في

نفسه فقام **مسألة** ويجوز قطعها لقصاصة واحدة له والعزم وهو يجوز قطعها لغيره ان ذكر ان اسكالا **مسألة** ثم تبد
للطواف العبارة تعني البناء ولو على شوط واحد وليس عند البناء حيا ومن شوطا والعبارة على
كونها ناسيا **مسألة** فاذا فرغ من سعي عزم التمتع فليس يثبت من كانه احرم منه ويجب فيه السند
على كونه عزم التمتع لا سلام او عزم والوجد والمفارقة والاستلزام ويجب كونه عزم ويجب ان
يجوز على المروحة ويحكي من كونه السند والوجد والوجد والوجد بالسند **مسألة** ولا يلزم ان
يقول فاعلمه دم هذا اذا كان عاملا علما ولا يخبر به الحلق عن التقدير فيسقط **مسألة** ولو لم يثبت
احرم بالح فاعلمه دم اي لو ثبت التقدير حتى احرم بالوجه والوجه انما لا يثبت عليه والدم على الاستحباب
اما العام فانتج القول من صوته محبة مرفوعة ولا يخبر به عن فصد لكان التمتع متينا على وفي الحاصل
وجها ويمكن الحاقه بالعام **مسألة** عند الزوال او بعده فانه يستحب ابتعاذه بغير صلوة الطهارة
مسألة من تحت المزاب او المقام وفي الاصل منها خلاف ومخرج في القول من المقام وهو جبر
الخطف وهو الوجه **مسألة** فان سجد جميع آه الماهل كاشا في خطف من العام فانه لا يوجب عزم
والا فلا شك **مسألة** ثم ينبغي استحب السجدة في ذلك الموضع في القواعد استحب في الموضع
بعضهم منه ان لا يسوي له اذ لا يثبت من الاستحباب وليس ينبغي لانه المستحب في ان كان العزم
منه الدنيا وزماني هو لزمه انما لا يشهد عند السماع فكل الضم في الاستحباب والاطالة في نعم
ذلك والمستحب الاقامة على الاخر عزم **مسألة** فيقف بها بعد الزوال الى العزم والزمه انما لا يوجب
الكون بها هذا الوقت **مسألة** وهو كمن ينزله على انما لا يشهد الزمان من الوقوف هو ما يقع عليه اسم
الكون في هذا الزمان المخصوص ويجب كونه من الزوال الى العزم وليس انما هو الكون من
الزوال الى العزم **مسألة** وكذا لو كان سحوا ولم يقف المشرك على اصلا لا اعتبار ولا خطارا
وسباني هو قريب احوال ادراك الموقفين او احوالهم او صوره **مسألة** ويجب فيه السند ويجب
كونها مقاربة لا زوالا لوجوب الوقوف في هذا الموضع وان تأخرت انما اجزاء وبعدها سجد

الطواف

استحباب

اذ لم يتعدوا الخلل **مسألة** ويسقط افعال الحج عن فاته وتخلل بمره فلما نزلت هذه المصاحم على الارواحها
 والابواب سائر افعال العمرة **مسألة** ثم تعينه ولجبا مع وجود هذا ان كان وجوده فلا يستقر لكونه
 قد وجب قبل اتمامه او في حاله على وجوده لا بد من الحج اما لو كان واجباً على من لم يطرأ فلا
 تعناء عليه لأنه قد سبق بذلك عدم الوجوب **مسألة** الا المساجد مطلقاً على الاتح والتمسك للمقدوسين
 في عبادتهم على المنع من المسجون الحرام ومسجون الخفيف **مسألة** ويجوز ان يكون الحج اكل من الحرم
 منها وتوقع اسم الحجارة عليها في الحرم فلا يجوز المنع في الصغر اذ قد لا يتم عليه اسم ولا يتركها
 اكلها لم يرم بها فذلك **مسألة** هل سقطه اي غير محرم على من هو في امواله بغيره **مسألة** هل يجوز
 وادي بمحرم البعوض طويها اي لا يجوز ذلك فان تغافلوا وكافوا وسبق ان يكون المذبح الجوار الذي
 اي لا يدخله والى وادي محرم ليس من المستع **مسألة** والسعي فرائض حسنة لا الهوى ولا يمكن ما في زعم
 او مائة خطوة **مسألة** مع البنية عبادتها على تعيين الفعل ووجده وكونه في حج الاسلام او غير
 حج الصم او غيره والمقارنة لاول التي والاسطوانة قال في الدعوى والاولى القرينة للاداء والى
 بدفعها هذا اذا كانت وبما لا يوجب العقاب **مسألة** وسقط الطهارة قبل وجوبها ولا تتخلل
 ولا فرق بين الحقن الاكبر والصغير **مسألة** والى حد فاقه قبل وجوب وهو منيف ومنه السبب
 بان ينعما على اتمام هذه البنية وهو بغير الواسطة وفي الصحاح ان الذي طار الطهارة **مسألة**
 على المستحق وان كان محيا قبل الحج على المكواة تمت وهو منيف **مسألة** عن عبد المأذون والمسرح للمأذون
 له في الحج من سببه فان الاذن له في الحج لا يوجب التحريم على السبب لانه لا يملك الحج والعبادة
 لاجل ذلك **مسألة** ويجب فيه السند من اذن الحج عند عبادتها على تعيين الحج الذي يرم فيه
 والوجه والبركة ولو كان ناسا في النيابة على عبادتها على تعيين الحج الذي يرم فيه والوجه
 والبركة فعل وعين الموجب وعبد عبادتها الا في الذبيحة والاستسنة والنية
 والذبح اضيق **مسألة** والواحدة في الوجه فلا يجوز الواحد الاثنى واحد **مسألة** ويجوز في المذبح

مسألة وان اخلت بالاعمال لم يبع صومها المراد بالانسان غسله
 الغنا ولو اخلت بواحد منها بطل الصوم ولو اخلت بغسل الليل لم يؤثر في صوم
 اليوم السابق **مسألة** وليس لقلبه حد اي ليس له حد من قبل الشارع و
 التحديد بلحظة من حيث انما اقل ما يتصور **مسألة** واكثر النفاس عشرة ايام
 على الاظهر وهذا هو المشهور وعليه الفتوى وقيل ثمانية عشرة وقيل احدى
 عشرة **مسألة** ولم تر جملة رات في العاشر كانت ذلك نفاسا اي كان
 ذلك وحده لكن بشرط ان ينقطع الدم على العاشر وان عبر العشرة كانت عادتها
 في الحيض عشرة ايام كان ذلك الدم نفاسا والا فلا نفاس **مسألة**
 ولو رات عقيب الولادة ثم طهرت ثم طهرت العاشر وقبله كان الدنيا
 وما بينهما نفاسا المراد بقوله طهرت كونها بقيت من الدم وانما كان ما بين
 الدين نفاسا لكونه النفاس قد احتجف بدمين كل منهما نفاس وانما يكون
 كذلك اذا انقطع الدم على العشرة فادون او صار في الدم الثاني العاذه والا
 كان النفاس هو الدم الاول خاصة **مسألة** ويجزم على النفاس ما يحرم على
 الحائض ان يطلق الاصح اب كون النفاس كالحائض في جميع الاحكام والى
 من ذلك امورد الا قبلت الاكثر فنقل ثمانية عشرة واحدا وعشرون
 لا يرجع النساء الى عاذه النفاس بخلاف الحائض لا يرجع المبتداه الى
 عادة نسائها في الحيض ولا هي والمضغوبة الى الوروايات ولا نسائها في العاذه
 الى المميز **مسألة** والنسائس الحيض يدل على البلوغ بخلاف النفاس لمصلحة
 الحمل والعدة تنقضي بالحيض ومن النفاس عالبا ولو حلت من زنا ورون
 قرين في زمان الحمل حسب النفاس فراء اخر وانقضت به العدة قيل
 لا يشترط ان يكون بين الحيض والنفاس اقل الطهر بخلاف الحائضين **مسألة**

النفاس
 والنفاس

الى عاذه نسائها في النفاس
 انما وان كان في كل
 هذه رواية كقولها
 لا ترجع ص

ولا يصح طلاقها بشرط ان يكون مدخولا بها وزوجها حاضرا معها او في مكان
قوله وهو من كناية الى الاصح انه فرض كفاية ولا فرق في وجوب بين
 الميت الصغير والكبير والذكور والانس والحر والعبيد والظان انه يبقى على الاستبراء
 الى ان يغسل ويسقط الوجوب باستبراء الحيض المثلث **قوله** ويصح تطهيره
 الشهادين والاقرار بالنسب والابيه عليهم السلام لا يخفى ان تلقينه الا
 بالنسب مع تلقينه الشهادتين مكره لتضمن تلقين الشهادتين الاقرار
 بالنسب صلب والظان المراد حمله على النطق بذلك لان في موافقة ان يغسل
 ذلك حتى ينقطع منه الكلام **قوله** ونقله الى مصلحه المراد به الموضوع الذي
 كان يكثر فيه الصلوة من بدنه وهذا اذا قصر خروج وجهه **قوله** فيستبرأ
 قبله ما مات الموت هي حق الخساف صدغته وسيل انقه وامتناد جلدته
 وجهه **قوله** فيستبرأ قبله ما مات الموت هي خشاف صدغته وسيل انفه
 وامتناد جلدته وجهه واغسله كنه من ذراعيه واسترخاء قدومه وتلقف
 انثيه الى فوق مع تدلي الخلد **قوله** ويكره ان يطرح على بطنه حديد
 ذكوز ذلك السيفان واكثر الاضغاب **قوله** واوحى الناس به اولا هو بولائه
 فيستبرأ ذلك كايستبرأ في الاوث **قوله** واذا كان الاوليا رجلا ونساء
 فالرجل اولى ههنا في الميت الرجل وينعكس الحكم لو كان الميت انثى والمراد بالولي
 عدم تقدم غيره عليه فلو سلم الى ما مثل الميت جاز ولو اشتهع في اجباره او
 سقطوا اعتبارا به تزود وانما يجب تفصيل المسلم ومن يحكمه حتى لا يقطر من الاسلام
 او دار الكفر وفيها مسلم على الحاقه به **قوله** ويغسل الرجل محاربه من طرد
 الشيا باذا لم تكن مسلمة المحرم هو من حرم نكاحه مؤبدا بنسب او رضاع او
 مصاهرة مع حل السبب وانما يغسل المحرم مع فقد ما مثل الميت حتى لا يثبت

دعوى

المسجد وقد تم الى جهة القبلة تبج من ثلثين ذراعا وعن يمينها ويسارها خلعتا
 كذلك ولا يخفى ان الميت در من العبارة استحباب فعل الركعات الست
 في مسجد الخيف وان الموضع المذكور كسجا بانفعلها وليس كذلك بل ليس ذلك
 بصحيح في نفسه وانما المراد والمنقول انه يجب للمسلم ان يجعل صلوة
 في مسجد الخيف فرضا ونفلا وافضله ان يجرد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقد روي انه صلى فيه الف مرة ولما اذا اراد النوافل سجد صلوة ست
 ركعات في مسجد الخيف في افضل الصلوة للرواية عن الصادق ع وهذا
 هو المطابق لكلام المحققين والروى وكذا بعيد عن عبارة المصنف **قوله**
 وسجد المصعب المراد به النزول مسجد الكهنا لا لا يطع ناسا بالنسب وما
 انه ليس بالمسجد انه في هذه الارض من كل ما صعد من هذه السنة بالنزول
 بالاربع **قوله** وفي الثلثية عدد آياتها ثلث واربع وقسوس **قوله**
 والمسجد رومو مقابل باب الكعبة عند الكرم اليماني وسجد رومو
 من باب الكهنا طين موباب بنى الحج وهي قسلة من قبيل قرشي ثم بذلك
 قبل سبع الكهنة عنده وقبل سبع الكهنة ولا يكاد يوجد من يعرف موضع
 هذا الباب فان المسجد قد زيد فيه **قوله** ويخرج ساجدا الى عند اذنه
 يخرج وجوه وسحب الاطالة ثم يخرج **قوله** وقشرى بدرهم ثم ايقده في
 به احتياط لا لا المراد بالبرسم المورثر عا ويصدق به قبضه فصفه
 ليكون كالمادة لما عساه كنه في ارجاءه ومولا يعلم من كل او سقط فله
 او شمره ونحوه فلو تبين احقاق ذلك عليه فعل بجري قبل نعم وهو بعيد
قوله وسجد لمن حج ان يعزم على العود **قوله** ويكره المجاوزة بركة هذا

هذا هو المشهور وعلقت بحرف اللام وقلة الاحترام وهو متفق على المدينة فان
 الجاورة بها سجد وبالحرف من ملازمة الذنوب فان الذنوب بها اعظم
 والنظر ان المواضع الشريفة كلها كذلك وان تفاوتت ومانع من ان يكون
 المكلف وانما شاق اليها وهذا ينبغي الخروج منها عند قضاء الحائض
 وروى ان الحائض بما عسى العلب وسجدها في الدروس للمواضع من نفسه
 والنظر ان الكرامة ولعل العلة خروج البصر منها كرم وعدم عوده اليها الا
 للشك واسراعه الخروج منها واكثر الاحكام ثابته بالتاس **مسألة**
 وسجد النزول بالمعسر على طريق المدينة الى موضع شديد البراءة فيها اتم
 متعول من التعسر مع النزول آخر الدليل للاستراحة اذا كان سارا
 ليلا والمراد به هذا النزول في سجدة البصر الذي عرس به وهو على وجه المدينة
 نرس سجدة الشجرة باناءه على القبلة ذكره في الدرر كنسياه صلى سوار
 كان النزول ليلا او نهارا **مسألة** للمدينة حرم وحده من عارال وغير
 لا يعرض شجرة ولا باس حصيده الا ما حصيده الحسين وهذا على الكرامة
 المذكورة عار ووجوه على ان بالمدينة ووجوه مضمومة على مواضع
 مستعدة بغير الدواوين في العين المهمة وفي الدروس انما يقع الواو والمراد
 بالجر من حرة ليلى وحرة واغم والحرة نبتة الحار المهمة من الارض التي فيها حجارة
 سودا اذ عرفت ذلك فان هذا الحرم كيد في كيد اثنا عشر ميلا في احد عشر
 ميلا يحتمل قطع شجرة واصح العقول بحرم ما حصيده من الحرة واما التلخيص والمهم
 في المتن واختار المهم الكرامة وقد فرق بين حرم مكة والمدينة بما هو اصدق انه
 لا كرامة فيما فعل فيه من حيد او قطع شجرة بخلاف حرم مكة اثنا عشر ميلا في احد عشر ميلا

ما روي الحجة والعلف للمعتمد على البصر الثالث انه لا يجوز حوله **مسألة**
 بخلاف حرم مكة الرابع من ادخل صيده الى المدينة لم يجب عليه ان لا **مسألة**
 سحب زيارة فاطمة عليها السلام من عند الروضة من سجدة صلى الله عليه وآله وسلم
 قبلة الشريف ومنه وسحب زيارة عمه ايضاً من سجدة صلى الله عليه وآله وسلم لان قبره
 غير معلوم **مسألة** وسحب الجاورة بها لا تارة ولا جارة الوارثة بذلك
مسألة وسجد الفتح في الدروس ان سجدة الفتح هو سجدة الاحزان وكذا في الفتح
مسألة وسجد النصح بالصلاة والحق المجمعين سجد بذلك لانهم كانوا النصح فيه
 التفرق الاسلام الى سدة فونة وفي الدروس ان الشمس ردت لانه لم يمتنع
 بالمدينة **مسألة** الصعد بالعدو والاصحاب بالرضى المعروف عندنا ان الحضور
 والمصدود وكل منهما غير الآخرة والخبر الصحيح ناطق بذلك ومنها فرق في الاحكام
مسألة ثم قضى في النبل واجبا ان كان الحج واجبا والاند با انما قضى واجبا
 اذا كان وجوب الحج مستقرا ما على عاقبة او مع قصيره بحيث انه لو لم يقصره
 في الخروج مع العاقلة الاولى مثلا لم يرض له الصعد ولو اضطر الا ان فلا وجوب
مسألة ولا على الا بعد العدى ونية التحلل ان بعد ذبح العدى ناويا به التحلل
 ولا بد من ذلك من التوضيع على اصح العقول فلا يكمل بدونه وموضع ان موضع
 الصعد كانا كان ويكمل ذلك من كل ما احرم منه من النفس من غير توقف على
 طوافهم بخلاف المحصر **مسألة** وكذا البحث في المعتمر اذا منع عن الوصول الى
 مكة للمراجه المعتمر عمره مفردة لان التمتع حاج والمعنى ان يحلله مع الصعد
 كتحلله الحاج اذا صعد بزيح العدى للتحلل وكذا التوضيع **مسألة** ولو كان ساق
 العدى مثل السعير الى مدى التحلل فيلحقه ما ساقه وهو الاشارة الى ان مدى

السباق ان كان منزها بما يجمع ان لم يتعين وجب لانه لم يشترطه ولم يتحقق
 منه ما يعضد وجوبه بل من نوره وشبهه بل ساقته نفسه انه بعد ان يقطع كذا والا
 فلا يصح ان لا يكون **مسألة** ولا بد ان المذهب لا يخلط فلو عجز عنه وعن نفسه على احواله
 ولو خالف لم يكن اصح القول بل ان لا بد ان بعد ان يخلط لا ينفك ان ينفك عن كذا
 بعد ان يجمع ولو قلنا بالبدلية فهو عشرة ايام من غير تقييد بمسابع وكذا
 لاني ارجح ولا في غيره لا ينفك ان ينفك وتقبل شيئا التمهيد ان في الرواية
 ثمانية عشر يوما وهي لم يجد العدول ولا ثمانية عشر يوما على احواله ولو توكل بالخلط لم يزد
 في كذا **مسألة** وتوقف الصدد بالجمع عن الموقوفين وكذا ابا لم ينع من الوصول
 الى مكة ولا يجمع بالجمع من العود الى من لم يجمع بالجمع والجليلت بها
 بل يحكم بغيره ارجح ويستتبع في الرمن المصدود اذا ان يكون حاجا ويدخل فيه
 المصدة بعد ان لا يعمد الجمع من ارجح او معترا فان كان غير افراد
 فان كان الصدد عن دخول مكة او عن دخول المسجد خاصة فهو مصدود والا
 فلا وان كان حاجا فان الصدد عن الموقوفين او عن اصداف مع فوات الآخرة فهو
 مصدود ولا ان صدد عن مكة خاصة ولو صدد عنها وعن من خاصة او عن من
 فقط فان المكن الاستنباط في الرمن والذبح ليس بمصدود وكذا لا يجمع بصدور
 الاول ان يصدى عن الموقوفين مع خاصة وهو مصدود ويخلط انما ان الصدد
 عن اصداف مع فوات الآخرة وتكون تلك التماثل ان يصد عن مكة ويمنع من التخلط
 ولا يصح بغيره خصوص خاصة بعد التخلط والاصح ان غير مصدود بل من على افراد
 ان ان تاتي سابقا لافعال الرابع ان يصد عن مكة ومن قبل التخلط والاصح ان
 مصدود ان من ان يصد عن من خاصة ولا يجمع ما يصد ان المكن الاستنباط

في الرمن

عن سبعة وعن سبعين من اهل الحنفية لا يراد بالحنفية بل بالحنفية ولا يجب بالشروع في الملاحقة
 الحنفية وهو الاصح والمبهور من الافاق والمبهور في السباق ان المصنف بالاستعانة ان
 التقليد والقول والحنفية كذا المذهب ونحوها ما يوجب عليه وهو كما ان يكون اهل البيت واحدة
مسألة ولا يصح تباين الحنفية في ايجاب فلو فعل اجزاء لانه لا يخلط بالجمع حوازا لاهتمامه في حقا
 لو يتبع له مسابح اجزاء **مسألة** والحنفية في الصلوات على صاحبها الاتية ان يجرى اذا جدد على صاحبها
 الرواية الصحيحة واحدا في الذكر ومن وهل عجب فربما في رواية يبرأ منه ايام ثم يبرأ ولم
 اجعل بالحوصل بها بالوجوب وصح في الذكر ومن بالاستعانة بالعلمة فيكون المصنف في كل السبابة
 فالأمر من عدم التعريف فسادا وتوكل ان التعريف فادركه عدم احتياج ما ذكره اليهودي اخرون
 كيف قلنا فلو ترك التعريف وجدد في وجهه ان يبرأ بعد ذلك فان لم يجد المالك ينبغي ان يقال
 سيقف في به ويسقط وجوب الاكل في ولا اكل هذا المفسر في حقا **مسألة** ويجوز من الصلوات
 المجمع لسننهم اذا اكل سبعة اشهر ودخل في الدامن **مسألة** فلا يجوز العولاء سواء كان عولاء
 وهي المخصصة العين لم لا يصح بدية المصنف فلو كان على عيشها سابقا فاهم عجزه **مسألة** والعرضاء
 السنين وهي التي لا تسير مع القطع **مسألة** ولا المصنف علة الاذن بخلافه المستوفى قد مضى ان بين
 شيئا في فافا جري ولو اعدوا المصنف فالتل لا تنفك الا الصوم **مسألة** فان اشترها مبيدة
 خرجت من ولة او انفا من ولة لان كان قبل ولة اشترها على انفا من ولة فظهر من سبب قبل
 الذبح اجزاء ذبحها فقلها ولو علمت بعد الذبح فله الرواية الصحيحة الاجزاء وفيه استكمال الاعمال
 بعدم اجزاء المهرولة كيف يقع منه السيد مع ان الحرم معتبر فيها ولا يراد عدم الاجزاء المصروف
 ويجوز في كذا سبب علة الطق **مسألة** ولو اشترها على انفا فظهر من قول المصنف على كماله
 الفرق بين المصنف والمهرولة المصنف فله المهرولة المصنف **مسألة** ويستتبع في قوله في
 سواد وبشيء في مثله ونظرة مثله يحكي ان يكون المراد بغيره في السواد ان المكن استنباط من حيث

خفي يتنزه في تزيين موضع القتل حتى ينفذ دمه ويخفى وينزع بغير الماء وفتح الزاد والاحتياط في كل من
موتة والام يحقق الاستعداد وقيل اذا لم يسلح فاداسم فيكون الامام عزرا من الخ والعداء والاستعداد
نظر **مسألة** وان اسلموا السرايا لا يسقط هذا التعيير باسلامهم **مسألة** ولو لم يسلحوا لم يجب تزيين الجرح
الامام فيه ونسخت ان يزداد في الوجوب على الموانع بل زاد بالاعتق والملازمة بالاسير هذا الموضع والملازمة
فائدة بعد انقضاء هاهنا كما في سائر الامام فيه لانه لا يخرج في الفاع قبله واما القادة فلا يعل
قبله على حال **مسألة** ويكره قبل الاسير من قبل ان المراد به ان يحبس لمقبل وتبين ان يعقل ولا يضر بطريقه ولا
قبل جرحه من الناس وقيل غيره **مسألة** وحصل اسد من المعركة ولا يكره لو كان فيه كانه الكفارة **مسألة** ولو
استرق الزوج الفصح المكمل بالاسرا فاقته قبل ان يذبح الزوج كبر لان الموجب لفتح الكلام هي
طرق الاسترقاق والاحتياط الاسرا لان الزوج والطلاق يملكان نحو الاسر فلا يبقى كلام ولا فرق بين
كونه الزوجا صغيرا او كبيرة في شيء من هذه ولا في الفصح باسرا الزوجين بين كون الزوج صغيرا او كبيرة
مسألة ولو كانا عوليين غير الغنائم اي لو كانا عوليين قبل الاسر غير الغنائم في فتح الكلام وانما يعلم
جوده ما عرفت في فتح الكلام لثبوت الرق قبل الاسر **مسألة** ولا تجب عادة المسئلة لو صرح اهلها
الطلاق مسلم من يهرم فالطلاق في المرأة التي بهاها المسلمين اذا جرى الصلح بين المسلمين وبين اهلها
الطلاق اسير مسلم يوم عاين رقة عليهم فالطلاق الاسير في هذا الحكم لا يغيره هاهنا ووجهه في الموضع المسلم
فايقا بل يعق من اصلا **مسألة** ولو اطلقت جوهين جاز لم يستولدها مسلم حتى استولدها مسلح
من الاموال لم ترق **مسألة** فعليه طسقه له المبالاة بالطلاق الاصح وهو مبر **مسألة** ومع غنمة
ملكها المحي في الرقة في ذلك بين المسلم والكافر **مسألة** ولو كان له ملك مصر ونخله طسقه له هذا الحكم
منه من الامعاء وبعض اصحاب روي ان الملك الذي اقر وانزل اهلها **مسألة** ولا يملكها الكافر
عدم ملكه في حال ظهور الامام عليه بالاهياء فانه اذا لم يكن الاهياء بانه فاذا في فاعلي شيء لم يملك
ذلك اما في حاله فيجوز في بعض كلام استنفا السهم ان ملكه ولا بأس به **مسألة** ولا يسمو بالانجيل

ج

سابق على احياء الحي المحي بغير آله فانه محرم بغير نصب المورس ونحوه فهو لوق به ولا يجوز لعزيم احياءه
والمرور من من والمراد به القواب الذي يجمع بين المرحول الارض **مسألة** وهذا الطريق في المشتك من
ادسهم وقيل سيج الكسفا والخصن قوي ان لم يقع الحادثة اليه التسليم ممكن اذ دعاهم الاجال وعبه
القول في فاذعت لم يكره الا سبع لما فيه من الجمع بين الاحبار وقيل يكون الطريق في المشتك في الاملاك
لا يجب ترك بعضها الا على الطريق في كل الطريق الماخوذ بين المشتك ضا او استمع اما في المشتك والملازمة
الملك المحفوظ في الارض للمباحة فانه يجب على المشتك بلين اذ اشعر في احياءه دفعة التبا على الطريق في
الذي سبق استدل في ذلك الموضع او كانت الحاجة توجب اليه عجب العادة العقل للملك وان
تأخر احياءه احيوا خاصة فغلي المناخرا صفة التبا على ذلك ولو استغرق الناس في الملام ان يرون
القتاب فالمنع من احياءه هو قدر القصار جماعة **مسألة** وحرمة الشرب مطر ح تزايد والملازمة على جسد
اصل الشرب بكماله ولا الخط من الماء في المشتك اضرها اقلها تزا والملازمة هذا البصر وجره ما ذكره فان
ومقتضى الملازمة اذ جازية لاصلاحه يحتاج الى عادة **مسألة** وبشر المعطى ليعود في احياءه في الناحية
ستون العطن والمعطى ومن الاعيان وهي براك الارض والماء للشرب والناحية البصر يستحق علق
لا يرب ان يرمع البشرا فاعبته في الموات فلا يجوز احياء هذا العقول من جميع جوانب البصر فيجوز تزا
حرى ولا غيره **مسألة** والعين العرة في الرقعة وخساسة في الصلابة ليجرم العين العقل المذكور فلا
يجوز لعزيم استبدال عين اخرى **مسألة** والملازمة مطر ح تزايد ليجرم الملازمة في المباح معتدا
مطر ح تزايد لو استقدم **مسألة** ويحصل بغير المورس والملازمة في عد العقول على جليل من الجرح يطول
احياء في حق المخلوق فان اراد المص بالملازمة استعمل في احيائه فلا يجب ولا يفيد تزا وبما في ذلك
الي انه احياء وان قصده السكتي **مسألة** والاحياء بالعادة اي يحق احياء عقنفي العادة ففي
المسكتي بالعقول على جليل من ثلثين لو تشبها وقص وبالسكت على اشهر العقول والحيوان والاشجار
المن السكت في النكاح كاحياء عند انفا اما الاول فلا فيسقط في عقليتها جها **مسألة** وسوق الماء

111

في بعض الذرع اذا كانت الارض الحية لم يجر اجرتها المطعنة فلا بد من تعدي الماء لصل العباس سائدا
او غير شى وغرفة ذلك ليصل احياها واذا كفت المطعنة شترت ذلك في المياه **مسألة** ولو ساء بقا الارض
مع تعذر الاجتماع المفسد احسن واصلا ان المصون ان كان بحيث يمنع المطعنة كما ولهم الحق في تعذر
والموافق موضع الحق من الارض **مسألة** في حرجه المرفوعة الحق او لا وان لم يستع على جميعها فالقول با
لحقه ببعضها **مسألة** وعنده الامام على تمام العمل او التخليد لو كان له على انطره الميزان الحق
مسألة ولو فوس المباح او سبل الوادي بوجها بالاولى آه المراد بالاولى من على هذه القدر
والقوة كغيره اول الوادي وانما يكون من على القوة هي الاول اذا سبق بالاحياء او جعل المال
اذ اعلم السابق فله ان السابق استحق قبل المتأخر ولما اذ اقبل الحال للملك في ارضه السابق والمتأخر في
القبض الاول النفع في ارضه مما يخفى المصنوع ومنه ما اذا احسنه فله **مسألة** ولو فارق بطرقة ذلك
كان لعهد الا ان يكون حرجا باقيا فاذا راجع الوجهين فقاء حقه ان لم تطل المدع عتبت بوجها بالانقضاء
ولو جزم له بعد وقضى الزمان ففي بقاء الحق عدم تعارضه وجهان **مسألة** واسترابطا فله
عساکا المسلمين اي يجوز استرابطه ذلك مع الموند ولو اقصى على الضميا فله جاز بشرط ان يكون استرابط
زايدا على اقل ما يجب عليهم من الموند ليحقق الامر ان اعني الموند والضما فله **مسألة** مع عدم التعذر لا بد
من كون المسى وما معلوم العقد باليمين فله الا يتم وعود من تضاعف وفيه القوت والدم وعطف
الدواب وجبته **مسألة** والهم الاجع عدم التقطع ولو استجروا كنيسة او مسجد في بلاد
الاسلام وجب ان يبقوا ليعني ان نزل الاسلام البلد التي مصرها المسلمين كالحق فله والبسوة
والبلدة التي يحكمها منهم فله او صلح على الارض للمسلمين والموند على ما فهم **مسألة** ولهم عتوب
ما كان قبل الفتح انما يجوز لهم في بلاد الاسلام من مئة المنهوم والمستقدم اما الاعادة لوانهم المجمع
وعنده نطن وفي عدم الاعادة **مسألة** والحق بوجها في ارضهم لو اريد بالتعدي هذه الاصوات امكن
للتعدي الاصوات في ارضهم والمراد بها الارض التي سالتهم على ايمانهم ومذهبهم الخراج وادابا

الاحد من جارية الاعادة والموند بطريق الو **مسألة** ولا يجوز فذوي ان يعلو مناه على الجبل المراد
جاءه عادة ذلك ماسواء ولا يجوز المساواة على **مسألة** ولا استيطان الجبل المراد بذلك والموند
وكذا الطائفت وتما ليعنها وانما هي جبال لا تعني بن جود تامة وهي تحجر الداء ارضه من
لما لم تكن وتكون كته تامة وكذا لا يجوز استيطان من بركة العرب ومو حاشي جود في ربيع عباد
ان طولا ومن تامة ومباواها الى الارض الشام عرضا **مسألة** وكذا العواد واسفل الى ما في عليه على ارض
قد لا على **مسألة** ولو فعلوا التحريم عندنا وعندهم غير الحاكم بين الحكم بينهم على مقتضى شرع
الاسلام وبين صلحهم الى حكمهم وهذا اذا افسا وقت للثان في وجوب الموند واجهنا الانقضاء
بالحكم او الحق فاما ان لم يكن في ملصق موند على ذلك فانه غير الخاء حكم الاسلام ولا يجوز ان يطل
حقا اقدم **مسألة** كل من خرج على امام عاد انما العبادة بعينه من وجبة اعتبار السيف ورجوع
سواء الا اعادة وبقا فقه واعتبر الشيخ وابن ابراهيم كذا فقه بحيث يكون في ارضه موند وقوى المس في
المسحق الاول ارضي لو كان ولا مذهب الرضن بن طاهر لعنة الله واعتبر واخر وجب عن تعقبة
الاسلام واحكامه وانفرادهم عند سبل اوباد وفيه التأليف حجة ومن احتسب المسحق فامتلى
اعتبروا ايضا ان يكون لهم ما قبل والا فحصر قطاع الطريق **مسألة** وبما حواد العسكرة مما يتصل به
فولان الاصح ان يملك **مسألة** وبغنى الماني ما تلعبه على العادلة في الحرب وعجزها لا ترق في الاعادة
كونه مسبا او كما لو احدث ان سابعه للامام عليه والام بقا عاكلا **مسألة** وساء الامام فقل انما
يجب قبل على كل سامع مع الامم **مسألة** وما واجبان على الكفاية على ارضي الا ان الامر بالمعروف
الواجب واجب والسعي من التوكيد واجب ومبا عتبا يجب على جميع المكلفين بما يجب
المباداة الى الامم والنهي وان علم بعضهم ان البعض الامر برفعهم بالامر والنهي ولو كان الوجوب
كفايا لكان في ذلك التسوية عن هذا البعض وان لا يكون الفرق بين الوجوب العيني
الكفاي وهذا وليس المراد من الوجوب العيني ان الوجوب لا يسقط عن باية المكلفين بفعل

المعنى قياسا لما فوق من المتكلمين ونحوه ان الامر بالمعنى او نفي وتحقيقه انما شرط ان ذلك معلوم بالظواهر
فان لم يمتنع تحقيقه انما يقع على المتكلمين وتزاد المعنى ومعنى وجوب الامر والمعنى لظهوره الى المراتب من الوجوه
المعنى فاذكرناه **مر** بشرط علمها اي بشرط علم الامر والنتائج بالمعروف والمتكلمين من ان يمتنع عن
المعروف وبأن المتكلمين في استظهار هذا الوجوب نظر فان قيل في الجملة ان ذلك المتكلم متكلم استظهاره
عزولين متلاعب عليه تعلم ما يصح مع هذا الامر والمعنى المتعقبات التي هي وجوبه كما لا يخفى **مر** وبما ان
بالعلم مطلقا او لا يعرف الا بغيره بالعلم الكلي هذه او يضرب من الاعراض والحوادث على الامر
المتبع القلب مطلقا غير متبع وبما ان معنى من الامر المذكور وهذا انما لا يثبت الامر والمعنى وادها
كأنه انما يعرف انما يعرف بالعلم الكلي هذه او في هذا الكلام سؤال ان قول مطلقا بمعنى علم
استظهاره هذا القسم يعلم الامر والمعنى بحال ما يريد ونحوه عند الذين كذلك لانه لا يستلزم
اي وجوب الاكثار القليلي لا لا يعلم المتكلم كونه متكلم ان يجوز الاكثار القليلي ليس له انما
على اعتقاد كونه المتكلم متكلم وهذا لا يمتنع ايضا لان المعنى يستلزم على القلب ولا يمتنع وانما هذا
الاعتقاد من احكام الايمان وليس الامر والمعنى في معنى الايمان فكيف يمكن ان يكون من الوجوه التي هي الاعراض
المذكور وهو كراهية المتكلم واداه المعروف بالقلب على وجهه فيمكن من اظهاره بما لا يخفى الا ان
في وجوب ذلك نظر من ان قوله انما يعرف مع كونه مقتضايا لكون وجوب هذا القسم للمعنى
مطلقا كما ذكره وهو مقتضى هذا القسم يقتضي اعتبار اظهار الكراهية بالوجه وبالاعراض
التي هي وعرف ذلك ولا يكون وجهها بالقلب فقط بل مع هذا الزاوية ولما كان هذا الزاوية
دالا على الطلب ليس بعدة في الامر والمعنى **مر** ولو افترق الامر والمعنى انما يعرف الا انما
على رأي هذا هو الاتح موقوف من قولنا في العسنة في الاحتياط في القضاء من الامر المطلوب **مر**
والايقام الحدود الامانة خلاف في هذا القسم والفرق بينه وبين ما قبله ان نفس الفعل
الذي هو الحد مطلوب من جهة الدلالة من جهة الحكم من جهة متعلق بمقتضا الامانة فلا بد من اذنت

الامر

الامر فيه واما الجرح والمقتل الامر بالمعنى فانه غير مطلوب من الدلالة بالامر والمعنى ليسا عندنا بغير
الامر قطعا فان ذلك وقع الخلاف في الاول من هذا **مر** وجوز انما نسبنا على الجملة في هذا الحكم من
بين الاحكام بل كما ذكر في اجساما ظاهره ان لا يشرط في التوكيد فيها ولا يمتنع ان يمتنع من علمه
بالحد لسلطانها ونحوه **مر** قول وعلى الاول وان وجدنا الامانة لا بد في الاول والامر من كونها
لشروط العتق بها ليجوز ذلك **مر** ولا على الحكم والامانة وغير الجامع والشرائط الدورية من الحكم
الا فناء ان الحكم الفناء قوله في حكم من على يتعلق بواجبه تخصيصه بالحكم على يوجب من عمره
في دمه واما العتق بها فاما بان حكم من على لا يتعلق بمادة تخصيصه واما هو على وجهه كذا في خصوص
الحقيقة بانه يستلزم عسنة **مر** والاول من قبل الخادم في ان يرد الى من قبل الخادم وان
كان بصفت الحكم ويحكم بالمرءة هنا من جهة ان الحد ولا يمتنع الا بالجامع للشرائط في زمان
العتق ويحكم ان يرد من ليس بالعتقات ويحكم بالحق لكونه من الامر المعروف والمعنى المتكلم
ان ان قوله مقتضى سائر الاحكام فبما ان ذلك ان قوله والى حوط المنع فبما ان الاول والامانة
للمعنى ذلك اذا كان بالصفات **مر** جاء الى في الفساق لانه لا يجوز وانما الفساق لانه
لا يمتنع في الدماء **مر** كتاب المناشير هي جميع بحر وهو ما يصدر عن المعنى المتكلم او
اسم مكان بمعنى علم المتكلم وهي الاعيان التي يكتب بها ولو تضمن المصداق بالمتكلم في كل واحد
لان موضوع العتق افعالا المكلفين من حيث الحلي والهمم والصححة والفساد وظلال البصر
الاعيان كما لا يخفى ان يحصل موضوع الباب بمعنى موضوع المعنى في المتكلم في باب
الزكوة بالحقا على عين بعقو معاونة لاكتساب عند الملك وتكلام بعضهم ان لا فرق في
معتوم بين البابين وهو مذهب وجوه من انما يصح في الواجب المتكلم بدلا على انهم لا يربون
بالمتكلم ما يخص بقصو الاكتساب لها هو من ذلك ولهذا احتجوا عن ايراد البسم بما هو في
من ذلك ان تعرف المتكلم في الباب الاول فيتم المملوك بعقو المتكلم ولا يجوز تارة منه

هذا والافهم غلط الدالين **مسألة** بانقسام الاحكام الخمسة ليس على التسليم من خصوصيات
النجاسة بل على اعتبار العقوبة كذلك وليس المقصود بالنجاسة من حيث طوق الدعاء والذم بل من
طوق الذم وعدم طوقه اذ المراد بتقسيم العقوبة بيان الخلال من طوع من غير النجاسة الى حصول
الواجب والمنذور فان ذلك حيث يخص بالعبادة امت والنجاسة في المعاملات ولا منافاة بين كون
النجاسة عبادة باعتبار معاملتها باعتبار **مسألة** فالواجب ما اضطر الانسان اليه في المباح
الواجب من النجاسة ما كان في نفسه سائغا يحتاج اليه الانسان لغرضه والعرف واللباس وما
جرى هذا الجري وما يجب لغيره الواجب المقتضى فان كان له طريق الى حصول ذلك سوي
النجاسة ففي واجب محتمل محقق اذ انقضى ذلك على ان تعريض المصالح فاص من المصالح فان انقضت
الافارج وان وجبت الا ان يتركها فيما اضطر الانسان اليه على تأمل ان المتبادر من قوله
في المباح تعليق النجاسة باصطراحيه يكون المعنى ما اضطر اليه الانسان في المباح ولا محذور
ويمكن حمل على المراد به السامع من انواع النجاسة ويكون الجواز على محقق وفيه خبر يرد الواجب
ما اضطر اليه الانسان وكان في جملة التسامع ولا يخفى ما فيه من المكلف **مسألة** والمستحب ما
يقصد به التوسعة على العبد والصدق في الخلق فادخل المقصود في كون الشيء في نفسه
مستحبا فان العرض من ذلك كونه مطلقا للتسامع على جهة الاستحباب وانما يؤثر العقوبة في وقوع
المكلف مستحبا انه لا ضرر في ان يعيد الصدقة بغيرها على الخلق او لم يزل مطلقا الصدقة على
الخلق والاعتناء مستحب فالنجاسة باجتماع ذلك في المقتضى بذكره من تعريفه انه لا يرد
المعنى لعدم منافاة تنتمي من الواجبات الدينية والدنيوية **مسألة** والمجتمعة المستط
اي مع اشراط الخلق لا يرد في فعله ولم يشرطها وان بذلت له واستحب لمن يحتمل ان
يشرط قبل الفعل لانه بعد التزامه فكل هذه الاشراط من قبل الخلق خاصة **مسألة** واجرة
تعلم القرآن فيه تفصيل هو ان القدر الواجب عيناً سواء وجب بخصوصه وهو النجاسة

دعوى

او غير ذلك وهو التسوية وما يحتاج اليه في الدلالة على الوجوب ونحوه من الواجبات الاعتقادية لا يخلو حق
الاجرة عليه وكذا الواجب كقائه كالمعتد في الاجتهاد وما يبقاه فوازي القرآن وما عدا ذلك لا يجوز
اخذ الاجرة عليه على كراهية **مسألة** وكسب الصبيان ومن اجتنبت الخلق اى كسبه كسب الصبيان
نكاح المذموم اى موضع خلاف في المذهب الصحيح عن كسب الصبي الذي لا صفة له فان لم يرد في فعله
المعنى العقوبة وكذا الآية التي لا صفة لها فانها اذ لم يرد في كسبه من لا يجنب الخلق
اذ لم يعلم من ان كسبه **مسألة** والاحكام على ما يرى في الامم غير **مسألة** وهو من المصلحة
والشعور والتم واللبيب والشيخ والخ في زمانه الزمان ولا ينافيها ولا يحقق الاحكام في غير
ذلك فلو اضطر الناس الى ما سواها كان الحكم في الحقيقة قائماً لهم لم يلزم حواضره ولا يخفى
ولا يتم **مسألة** اذا استبقاها للزيادة ولم يوجد باذله سواء يستعان من قوله ولم يوجد
بازله سواء احتياجه الناس الى شرائها وهو معتبر في النجاسة ويكون هبة في دعوى الاستبراء
الحق الزيادة فلو استبقاها للغير من غير ان يأسى واحتياجه الناس الى شرائها فلو استغنوا
عنهما فلا حرج وعوم وجود باذله لا يستلزم به الحاجة سواء فلو انعت الحاجة بغيره
فلا محذور **مسألة** ويحرم على البيع لا السعير هذا من المواضع الذي لا ينافي في الاجراء فيها
صحة العقد كانه اجباراً في الشراء في طعام الغير في المحضدة واما عدم التسعير فيسحق ان
يعتبر عاذاً لم يثبت في التسعير في العادة باعتبار الزمان والمكان فليس على من لم يثبت
ولا لا سفت فابوة الاجراء ولزم الضرر **مسألة** عدا الدهن الحصى بنى بغيره عاذاً سفة
عارضة وهو المسمى فاما فحاسة ذائفة كهي المسكة فلا **مسألة** فابوة الاستقبال به
حت التسمية في بعض المعنى المستوية الى سفة السهم وما حلا ان الفابوة لا تخص في
ذلك اذ مع ذم فابوة اخرى الدهن لا ينفى على طهارته يمكن بعده هلكا فحادة القساوت
منه فاد وهو يري منه طلاء الدواب به قوله لا بأس بالمسك المنة عليه سيما وقد ذكر

الاجرة على العبد المولود و قد مر ان من الامور المشروعة **وكذا** اخذ الاجرة على
الاذن ان قبل هذا ليس من قسم الواجبات فكيف اخذ في الدين اجيب بان لم يكن عبارة
توهم دخول في الواجب بل عطفه تشبها في الحكم والاختلاف في غير اخذ الاجرة عليه
سواء كان من السلطان او من غيره من الناس كاهل عيلة او قربة وهل يحرم بذلك اذا
قال له ابن البراء ووجهه المص في المختلف بان ايقاعه على هذا الوجه ليس بشيء
فيكون بدعة نعم يجوز الزنا من البيت المال والظلم انهم سبيل اقد من الزكوة
وعقبه بثلث مال الامام **وكذا** والقضاء المراد بالاجرة على القضاء اخذ الاجرة من غير
المحكومين على ان يكون قاضيا فان المحكومين المحاكمين هو المستحق بالرسوة ولو تقدم
حكمه سواء اخذ من السلطان او من غيره وسواء كان السلطان عادلا او جائرا وسواء
كان للمنفعة بالاجرة او للمعالة او للصلح وقد جاز الشيخ في النهاية اخذ الاجرة على
ذلك من قبل العادل والمعين في الناس عن اخذ الاجرة على ذلك والاطلوا بعضهم
الاطلوا الترخيس والمبا في المختلف فقلنا ان يعقبن القضاء اما سبعين الامام او
يعقبن غيره او بجو الا فضل وكان يحكم الم عجز الاجرة عليه وان لم يقتض او كانت
محتاجا فالافرن الكوا حيد لفظه فان اراد بالاجرة الماخوذة ما يبيع المحاكمين فمستحق
كما تقدم وكذا ان اراد بجواز الاخذ من بيت المال مع عدم المعين مطلقا ولو لم يكن
محتاجا وفي حديث صحيح ان الصادق ع سئل عن قاضي بين قريتين اخذ من السلطان
على القضاء الزنا فقال ذلك تحت مع امكان ان يراد بالسلطان الخاير والافرن المنع
مطلقا الامن بيت المال خاصة كما يراه ابن ادريس ومعنى الحاجة عبارة التماس يقتضي ان
المعين لا يجوز ان يترق من بيت المال وان كان محتاجا وهو مستحق لعدم تسمية ذلك
باجرة حقيقة **وكذا** والاجرة على عقد النكاح اي لباي بالاجرة عليه وقد سبق الاعجاب

على ان المراد بذلك ان يكون وكيل احد جانبي في اخذ الاجرة على النيابة في الفعل ولما على تعليم
الصيغة والعامة على المتأقون فله يجوز قطعا ومن حق من ذلك المدة المنقبة وشخصا
في الدعوى وكذا في العقود **وكذا** والرزق من بيت المال لافرن يجوز في ذلك كانه من
المصلحة والمراد بصاحب الزكوة ان صاحب القضاء الذي يثبت فيه اسماء المتقاضين
ويعين الوقائع ويختار ان يراد به صاحب ديوان الجسد العادل وكيف كان فهو من الصالح
وكذا وما اخذ السلطان الخاير بايع المتقاضين من الغلات والخراج عن الاعين والوكلاء
من الانعام وان علم المالك المراد بذلك ان ما كان من الضرورات حقا للامام العادل اذا اضر
فيه الجاس طلق بالشرق الصحيح نظرا الى تشبهه المذهب باليمن الخالف بما يقتضي
مذهبهم وان خالف من ههنا اذ لو لا ذلك لادى الاجرة عظيمه ومنه كثير من الاصل فيه
النق الوازع من اهل البيت عليهم السلام والاجماع من اصحاب كاحكام بعض المناظر من المنا
النق فقروا وفي الشيخ حصة الله في الصحيح عن جميل بن صالح قال اراد ابيع عمر بن
الخيراد فابتاعه ان استرجه قلت جعي استاذن ابا عبد الله عليه فامرت مصادف الله
مساله فقال له يسترجه فان لم يسترجه لست اراه عزمه ومن اسحاق بن عمار قال سالت
عن الرجل يشترى من العامل وهو يظلم قال يشترى منه ما لم يعلم انه ظلمه احد وفي
الصحيح عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عن ابي جعفر ع قال سالت عن الرجل يسرق
من السلطان من امواله الصلوة وعثمان وهو يعلم انهم باخروا منهم اكثر من الحق الذي
يجب عليهم قال فقال اما ابى والغنى الاصل المظنة والشبهة وغير ذلك ولا بأس بدعوى
يعرف الحرام بصيغة قبله فماتري في مصدوق عينا فافضل الصلوة فامرنا
نقول بعناها منسفاها فماتري في شراء هامة قال ان كان اخذها وعرضها فلا بأس
قيل له فماتري في المظنة والشبهة عينا التام فقسمن لنا خطنا واخذ حنظله فبخره

تحتل قاري في شدة ذلك الطعام قال ان كان قصده بكل واشترى حقلين فله ما من يسترد
منه بغير كسر وفي رسالة ابن ابي عمير عن ابي عبد الله ع قلت له اشترى الطعام بصدقة من سطل
يقول بطون فقال لا تسترد ومن عوى من ذهب قال قلت لابي عبد الله ع استرد من
العامل الشئ وانما اعلم انه بطل فقال لا تسترد الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة اذ عرفت
ذلك ففقدت من اصحابنا اخيرا بشراء ما اخذه الحارس باسم القاسمة ولحقه والركون
وقوله هبة ولا يجب رد على رايه وان عرفت بصحة ومن سأل عن ذلك الشيخ وعامة
المنافذين والحمد لله ما عرفت لكن سبق البحث بمسائل الاوباء في حق الاخذ
بين اخذ الحارس لها او وليه وعمه اذ هي خارجة عن تلك صاحب المال كما هو معلوم
وعوم استحقاق الحارس من حق الاخذ لما سلف فلما حال تحصيلها من غيري القسمة او وكلا
في ضمنها او ابعداها باصناف وحالاتها ولا يتحمل من قوله ع في حوштеشام ان كان
اخذها وعرضها فله ما من عوم الجواز من وفي القصة ان ذلك يولد عوم جواز اخذ
شئ مخصوص من ذواته ومن لا ساعدهم جواز تبي مطلقا فله التماسد لابي صاحب
المال سفيها ولا سيما في سفيها ما بين من قاض غير ملوك له وليس ثم مناف الا ما يتحمل من ان
السلطان الجار غير مستحق لها الا ما قوسنا اني اعتنا عليهم التسليم وقد خصوا المنان في ترتيب
نقد فائت على فائته فها يلحق والعرض ولم يجعلوا كونه جازيا منا فيا بالنسبة الى جوار
نقدنا وان كان موجبا لاشد في نفس الامر ومن هذا يعلم انه لو مكنته الرد على له كالم
عليه التمسد لو اخذ الجار من ابي الجار فاني قد عرفت ان حق الضيق بالخير والاعمال المحرم للجميع
وهذا الحكم بين بالنسبة الى الزكيات لانها مقدر شرعية وانما بالنسبة الى القاسمة
والخارج فان التحويل في يد الراعي الموقوف في العرف العام فورا في هذا الموضع ان كان
العاد اصل الراي انه لا يوجب ذلك الا من عرفا فان هذا من جملة احكام الاجابة في جميع

في يد الراعي الاربعة كما يحسن البيع يحسن غيره من المعاول صافات والهبة ولا على اتاها
بغير ذلك لما قوسناه ولو علم صاحب المال يقسم في حلقها بطل كما يعقود في الاحاديث
السابعة ومن سأل عن بيعه بغير هذه الاحكام شيئا السهمين في الموروس وبعض
اصحابنا المناظرين **مسألة** والاجابة ان اخذ بغيره لا يرد هذا هو فتوى الشيخ
في النهاية وافي في المسوط فله في المجهدة عوم جواز الاخذ فله في الصحيح ان الخطاب لا
يؤخذ في الخطاب لانه باخر غيره وفي رواية عبد الرحمن بن الحجاج ما يولد عليه الضر اذا قد
قوسد حاله او مقالية يولد على الاخذ فانه يمسكها **مسألة** وسحب السويك من المتاعين
اي يكون البعبي بمنزلة الكجبر والتساكيد بمنزلة الماكس والمسيحي بمنزلة البصير
لما قوسناه للمدعي في الامر اذ عمت اهل القافين في الاخذ وشو القاف والمدايا
لصبي هذا البالغ الصافي في اوابل لمعه فان من لم يسلع لا يعقد بيعه وشراءه والبصير اذ
به من يحسن من اهل البصيرة والخبرة ذكر ذلك كله في المنتهى في حوштеشام عن الصادق ع
ان التعاون في السهم بالأكسدة في الرحيل والتمسك لاسيها وانما اذا اتحد بها إعادة
فقد لا يعني الان سعة بها واحدا اي سيم الماع **مسألة** والتمسك والبيع عمن
السراء اي بغير تمسك والتمسك الشهادتين وذلك بغير السراء كما يفهم من الرواية
مسألة وقصص الماخص واعطاء الراعي عن الصادق ع قال لا يكون الوفاء حتى يرج
مسألة ومعنى الماخص وقدم المشتري قال ان ادريس معني ذلك مع من مع الماخص
سعيه عن الامتعة وقدم المشتري لما يسترد وان شئت جعلت الماخص بمعنى المبيع فكأنه
الراعي مع المبيع لانه قولاني فاعل بمعنى المفعول قال الله تعالى ليعلم اليوم من امر الله
اي المصوم قالوا فاما دم المشتري ان شئت قلته بفتح الراء فيكون معناه الشئ المشتري
قالوا وكما سما حسن **مسألة** والعين عليه في غيره عن الصادق ع انكم والحلف فانه يحلف

البركة وسبق السلعة **مسألة** والبيع في المظلة اي في مواضع المظلة لان العيب ينجي فيها و
الرجوع على الحق في الموضع بالاحسان لما ورد من ان الرجوع على الحق من وقدر استثنى في
الحق ما اذا استرجع ما اكثر من مائة درهم بعد قوة ثوبه وان يريد به التجارة
فيجوز الرجوع عليه مع الوفاء به وكذا ورد ان الرجوع على الرجل لهلم احسن محل يخدم
عليه الرجوع والمراد به شقة التخليط في الكراهية بالنسبة الى الموضعين **مسألة** والسوق
يقطع الجهر والنجس والرجوع التمسك لانه وقت الفرج للعبادة والادعية المستجابة واستدعاء
الرزق وقوه النبي صلى الله عليه وسلم عند **مسألة** والرجوع الى السوق او لا لانه ما في السبب طبع
مسألة ومعاملة الادب في ذنوب العاهات والاكراد الادب بفتح الذوق وبهوها ساء
ساكنة عن الصادق ع الاطاعين ولا تعامل في الامن نشاء في صدره وقرب من الادب
السفلة وقوه النبي عن خطبة قال ابن بابويه الاخبار في معنى السفلة هو الذي
لا ياتي ما قاله ولا ما قيل له ومنها ان السفلة من يترهب بالظنوع ومنها ان السفلة من لم يسمع
الاحسان ولم يشبهه الاساءة والسفلة من ادب الامامة وليس له باهل في اجتماع
خبره او جمعها اجتبى فالطمة وعن الصادق ع لا تعامل ذاعانة فانه اظم شئ
وعنده عليه المتلازم ان الاكراد في من احباء الحق كسفت الله عنهم العطاء فلانها لظفر
مسألة والا سيما طبع العقل اي سواء كان قبل الفرق او بعد ذكره في المنه في
مستقنه في النبي ع عن الاستحاط بغير الصفقة ولا يحرم لبس الناس عنده في حوت اخر
مسألة والزيادة وقت الشواء عن ابي عبد الله ع قال كان ابراهيم بن عازم اذا نادى
النادي فليس لك ان تزبوا واذا سكت فلك ان تزبوا ويجعل السكوت على ما لا يرد
الشراء وعبارة السبع في المفارقة اذا نادى النادي على الماء فله ان يزبوا في الماء فاذا
سكت النادي زاد انشاء **مسألة** والعز من الكيل والوزن اذ المحسن وذلك الجهر

او يعطى ناقصا واحدا ليجامع فيكون فوفعل محمدا **مسألة** والرجوع على سوم الحق من غير محرم فانه
توقع في حله انكر وجهات والمعتد للرجوع لمعقود لا لسوم الجاهل على سوم احده وانما
يحرم عند كون النفس الى البيع وسبق ذلك باسبغ اقسام احوال ان يوجد من البيع
المتبرع بالرضا بالبيع وهذا يحرم السوم على غيره ذلك المشتري الثاني ان يظهر منه ما يدل
على عدم الرضا وهذا لا يحرم معه الزيادة فالرجوع المنهي ولا يعلم فيه خلاف الثالث لا
يوجد منه ما يدل على احوال وهذا انما يحرم السوم لعدم المقتضي للرجوع لغير البيع ان
يظهر منه ما يدل على الرضا من غير تبرع والجد فيه التبرع ليعوم التبرع خضع عند ما حق
بالوليل ولوجود دليل الرضا فادع السوم لعنة الزيادة واصلة بما ورد الحق ومنه
السوم في البيع وهو يتجاوز الحق في السعر الزيادة **مسألة** وان يتكلم صاحب لباد
البادي هنا من يوجب البلوغ من غير اهله سواء كان بوا او من قرية او بلدة اخرى
ومعناه ان يخرج الماخر الى البادية وقد جلب السلعة بغيره السعر ويقول انما ابيع
لك فبني النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال دعوا الناس بوزق الله بعضهم من بعض والمعنى فيه
ان لا يمتنع ترك المردوي ببيع سلعة استرها الناس برفض وثق مع عليهم السعر
واذا اتوا الماخر ببيعها واشنع من بيعها الا بغير البلد ضاق على الناس وعلى هو على
التحريم او الكراهية طبعه ان الكتاب الثاني والاخرى الاول وانما يحرم ذلك بشرط
ثلاثة الاول ان يكون الماخر قصدا لبيع الباقى ليعود البيع له كذا ذكره في المنه وفي استعاطه
استكلا فان النبي صلى الله عليه وسلم والعليل اعم من ذلك **مسألة** ان يقال يلزم منه عدم جواز التبرك له
وهو يرد الثاني ان يكون الباري جاهلا بالسعر وفيه ايضا لا معرفة السعر لا يقني
غالبا فان اصدق في البيع امر امر وراء ذلك الثالث ان يكون قد جلب السلعة للبيع
فولجها لا لا ينجس عليه الماخر على البيع المحرم وكيفية كان فلا يبطل البيع وهل يجزى

الشراء الباطني كالمبيع فالشراء المنهني لا يستكمل بان العمل في الموهب يقتضي المنع منه والاولى
العدم **مسألة** والتلف وجوب الربعة في البيع مع العقد المعتبر في المثل في الحرير والذهب
قبل بالكمالية وهو عند المثل هذا ولا فرق في الثاني بين الشراء منهم والبيع عليهم
وانما يكون حراما او مباحا بقدر العقد المخرج لا بقدر الابناء والتلف في الثاني فلو كان
يكون له الشراء منهم والبيع وكذا المعتبر ان يكون الربعة مخرج فادون فلو كان في
فلبأس فالشراء المنهني ولا فرق بين عائلته فادون في الموهب عن الصادق مما دونه
الربعة في البيع **مسألة** ولا خيار في البيع بوف العيني المراد به العيني الفاضل الذي لا
يتعاقب الناس بمثله وهي على التوفيق كاسيا في جنات العيني وكذا الواب عليهم ان
على السعر على الاستعانة بمثله عن المشتري **مسألة** والجنس وهو الزيادة لمن وطاه الباطن
الجنس البنوني والجبر والمشتري المحققين في عقد فالشراء المنهني وهو ان يزداد السلعة
من لا يزدادها وانما يقصد بذلك ان يقتصر به المسلم على ان يزداد فيها هذ
الصل لا وهي تساوية لعدم ذلك فالوهو محرم اجماعا وذلك لانه عيش وجزء
واعمال الاصحاب اختلفوا في إطلاق العقد به وجمدة مع ثبوت الخيار وعدمه
ومعهم من فرق كونه عو طاه الباطن فيمنع الفسخ ومنهم من منع والمعتبر في العمل
فان كان عو طاه الباطن فقد فعل حراما وجمدة البيع مطلقا وثبوت الخيار مع العيب
الفاحش وينبغي اعتباره جعل المشتري بالجمدة لثبوت الخيار ولم اجعل المصنف بذلك
في الدرر وس ابراء اليد واعلم ان طاه كلام المصنف هنا تحريم الجنس والفعل انا در وفي
تصرفه للجنس اسكالا حيث فاله الزيادة لمن وطاه الباطن وكان الاو ان يقول من
وطاه الباطن مع قصوره اذ لا يثبت القسم الاخر اعني من لم يوطاه الباطن فصرف
المنهني اجماعا وشكلها تصرفه المختلف حيث فاله الزيادة لزيادة من وطاه

الباطن وهذا مقتضى عدم الزيادة ولم يقتضيه احد **مسألة** الايجاب كعبت فالشراء المذكورة صيغة
الايجاب بعنا وتبريتا وتلك ولا يشترط الاتحاد اجماعا فيقول المصنف فيقول
المشتري بعنا قلت تبريتا مشرك بين البيع والشراء فيصير لهما بخر بالزبد والوصف
محملة ذلك المعاد في الحرير والقرن اعدوا شجيرة القردوس ويشترط عدم تحمل كلام اجتناب
الايجاب والقول وان قل وكذا الرضا ان يكتب الحرف له على الثاني جوابا لاداءه فلا بد
من التوافق معني فلو لا بعنا العيني بالف فلا قبلت بصفة نصف الثمن لم ينع ولو لا ذلك
قبلت فثبت فعل بيع عملة لانه بعناه والعدم لان اسقال الملاك على خلاصه الا ان يوقف على
الصيغة ولا يكتفي بالرضا من وجهها ومن ثم كان الاتحاشط بعنا في الايجاب **مسألة** ولا يقصد
به وبذ وان حصلت مائة الرضا في الجبل والحفرة والمواد ان نقاد البيع موقوف على حصول
العقد بالصيغة المخصوصة فلا يكون الحاطة وهي اعطاء كل من الشخصين المبلغ الذي
على جهة المعاوضة بما خلا فالعقد جهة الله فانه جعلها كالعقد وبعض العامة جعلها
بعضا في الحفريات وغرسها بآداب ونصاب السيرة والاطراف في عامة المناظر من الايجاب
من ان الحاطة بعنا واحدة كل من العوضين لاخره وكلها مضمنا الرجوع فلا ماد امت
العيني باقية فاد المصنف احوى العسرين لزم البيع ثم وعقده في ان العيني ملكا ماله من لولا
ولزم بذهاب احدىهما والا لثبت باللفظ وانما فلو لا ذلك لا يحصل الا باحدة اذ المقتضى للمعاطيتين
ا واحدة متويزة على ملك اليمين كسائر البيوع فان حصل قصورهما بانهما فلهما والا وجب ان لا
يجب ا واحدة بالكلية بل يثبت الحكم بفساد ذلك اذ المصنف عينا واقع فلو وقع غيره لوقع غيره
قصود وهو بطل وعليه بغيره الماء وجواز في طرية الماحضة بالمعاطاة ومن ثم قد
اعرب وتما وتسا في ما قلناه مضافا الى ما تقدم مما عدا الفسخ فابعضها كالصحيح فيما قلناه
وقال المصنف في الحرير والاقوى عندنا ان المعاطاة عند الزيادة لا يثبت فيها المعاوضة

وصحة البيع الاول فرع له **مر** ولو خذ المبيع من الممنوع والمقوم عند سعيه
او على قدر العينة اذ فيه لفت ونشترت فقول عند سعيه بالبراءة قول كالمعنى
وقوله او على قدر العينة بالبراءة قول والمقوم وطريقه مسيطر المستحق على العينة ان
يقوم المبيعان ثم يقوم احداهما على انفراد وينسب قيمة المجموع اليه وبينك
النسبة فيؤخذ منها من العينة مثله فوما بانه واحدهما مستحق وهي ثلث احصا من المثل فاذ كان
المعين بما بين مثله او مائة وعشرة اخذ منه لذي السنين ثلثه احصاه والباقي وما احصاه
التي ببراءة الآخر وانما وجب القسيط كذلك دون القسيط على العينة لان كان ثلثا من
المقسط من دون اعتبار القيمة وانما وجب بقومها ثم يقوم احداهما الجواز ان يكون العينة
اكثر من القيمة او اقل منها فلو اعتبر قيمة واحد في الفاضل من العينة بالبراءة الساقية
وهو اقل من القيمة بكثير في صورة الزيادة وبالعكس في صورة نقصان **مر** والعلم ان
له في العينة احسان موهوم اخذها وان نقصت قيمتها عن جاز العينة ثم بالبراءة **مر**
وهل يرجع ما حصل له اذ افضح الجوع ليعوم المعروض ويرجع على من عثره وقول مع
على ان يكون له هذه المنافع على ابناءه على ان الملك به صغير برة المعروض يرجع على عثره
وقول مع على ان يكون له هذه المنافع في ثمنها على كالحبة من الخنطة فانها مع كونها
مملوكة بالبراءة لعلها كفي ثمن في الذمة ويقوم بعضها كما صرحوا **مر** والمشرية بين
المسلمين **مر** فلا يصح بيع الوقت الا ان يخرج ويؤدي الى الحلف بين اربعة على اى ظاهر
انضواء بيع الوقت بشرط مجموع الامر من اعين حرام به بالفعل واقتضاء الى الحلف بين
اربعة وعبارت الاصل ان يذ لك تختلف والكثير لا يعتبر جزاء الجواز البيع وما اعتبره
جعل سببا برأيه وبعضهم زاد جواز سعة والمعين جواز البيع في ثلثه مواضع اعدوها
اذا حارب واصحى عدت لا ينضم به فان لم تكن المسجل اذ ادرت وجزعه اذ انكسر

نحو

البيع ما يباع اذ احصل خلف بين اربعة بحيث يخاف منه الاقتضاء الى الحلف الاموال والنقود
ومستند صحة على بن مرسا ويشترى بقبته في الموصوفين ما يكون وقفا وسواء ذلك
النظر الخاص او العام بالبراءة اذ الحق الموقوف عليه حرجة شديدة ولا يجوز له ما
يكفيهم من غل وغيره اذ لا يبيع من حسان بن الصادق **مر** ولا يبيع ام الولد
ما دام ولو احيا الا في غيرهما مع اعساره ولا يبيع من جاز البيع مع
الاعسار فيمن سواه كان المولى احيا او ميتا وفي الجواز مع حياته اخذها ولا يبيعنا وعموم
سواء يبيع من يزيد عن اربعة الحسن يقضى الجواز وهو الا في ويجوز بيعها في موضع آخر
مر ولا يبيع الا بالاذن للمعين فان كان له الحق لا يبيعها ولو لم يكن يعلم
كان له البيع فلو كان ولا يعلم ان البيع لا ينفذ المعاري في قوله المذكور ومن بطل البيع
المعصية المزمرة الا بطلانها **مر** فلا يصح بيع الا في مفرغ او بيع من غير شرط في القيمة
ان يكون تمام بيع افراد به البيع ولو بيع على من يقدر على تحصيله ثم البيع بغير قيمة وهل
يلحق بالاقفال في بيع بعد القيمة حذرا على الا في موضع مطلقا نظرا الى صورة
البيع واصالة عدم الاشتراط وجهان ذكرهما الله والقول على ان يكون الثالث وهو عدم
الجواز مطلقا لان العقد على التسليم شرط اصاعا وهي تنفذ **مر** والعلم
في الماء المحنونة في المذكور وانما يبيع بعد بشرط ثلثه كونه مملوكة وكون الماء
رفيقا لا يمنع المشاهدة وامكان صيد **مر** ولا يبيع كالمصاوي في ذلك كله وقال
سلما اذا اشترى ما لنفسه الاختيار بشرط الصحة ثم يبيعها فله الا من اول الرد
المشهور لعدم لان الشرف يمنع الرد **مر** ويجوز اتيان جزء من سلع من معلوم آه
فلو كان مجموعها فان كان مكيلا او ما في حكمة لم يبيع والا في **مر** يعقب من قبل وان جعلت
لميت على اطلاقه فلا يفسد عملها باشتغالها على ذلك **مر** او الوصف الرابع للجملة

أما الباع إذا لم يكن رأى البيع أو بعد عهده به أو لشترى أو لهما **مر** ثبت للشترى
الحياض مع الميزان مع وجود الوصف متغير وكذا الباع لو وصف له ولو وصف له
فكان متغيراً عن الوصف بالنسبة إلى منصفه **مر** فالأمر في المذكرة لو باعه شرط عدم
الحياض لشترى لم يصح الشرط ثم قال وهل يقبل البيع لا يجرى عن ذلك **مر** قدّم
المشتري مع عينه وذلك لأصله براءة ذمته من الشيء فلا يلزمه ما لم يقرب أو يشت
بالبدن **مر** مع عدم تعيين المشتري من صور عدم التعيين بالواعدة **مر** لا
الأمر بما من هذا حيث ينبغي الزرع فينبط على الأمر لم يجل بالموضع الذي ينبغي إليه
وتفاداً للأجزاء والشئ في الألفاظ **مر** ولا يجوز مع التملك في الأوامر
وإن انتم إليه القصب أو غير علي رأي أي القولان الشيخ قال الحكم الحقيقي أن يقول
المضاد إلى التملك أن كان هو المقصود بالبيع ويجوز التملك بالبيع البيع وال
فلا وهذا حسن لكن فيه اعتراض عن الأحكام الواردة في ذلك **مر** ولا يلزم في
الضرب وإن انتم إليه ما حله هذا هو المستقيم وقال الشيخ في النهاية وجبادة
بالجواز والأول أي نعم لو فاعله عن اللبن مدة معلومة يعرض لم يكن بيعاً حقيقياً
بل نوع معاً ومنه وصفاً غير لازمة بل سايغة وفافاً لأختياره في المختلف **مر** ومنه
ابن ادريس وفي حسن الحلوى وصححه عبد الله بن سنان ما يستحق الحلوى قال في
الدرر ومن ولو قيل جواز القطع عليها كان حسناً وتزجج وعليه حمل الرواية
مر والحل في ذلك فغير المتيقن عند وجوبه الشيخ في النهاية مع الضميمة وهو ضعيف
لأن ضمنية المعلوم إلى الجحوى لا يقيم معلوماً وقال في المختلف أن يقول إن كان
الحلوى بالبيع كالمواعدة الأم وحصلها أو باعه ما يقصده مثله قبل الشيء فقد لا
باس به ولا كان باطلاً وعلى الحكم الأول حمل رواية إبراهيم الكنجي وهذا التفصيل

أقرب **مر** ولما يلحق الفحل وكذا الأخوة البيع عسب الفحل وهو ينفذ وأما الإضرار
فإنه جازن وجوز أخذ الإضرار عليه في المذكرة جعل الإضرار في الاستيفاء مقصوداً
على أنزال الماء في فرج الدابة معللاً بأنه وإن كان باعاً لكنه المقصود بالاستيفاء على
الاشباع وهو متحد **مر** وكذا أن يجزى مقصوداً أيضاً لمثل أو معلوماً سيقاً
من مقصوداً صابغة هو أن الجحوى إذا أضيف إلى المعلوم مقصوداً وكان الجحوى
تابعاً له وقصص به في الخلف في سبيل ويظهر من عبارة أن كل موضع استرط
فيه الضميمة كالأثر ومع التزم بعد ظهوره أن شرطه في حصوله الذي يأتي ويضحيها
يعتبر فيها كون الضميمة مقصوداً كتحقيق الاستفادة هذا من كلام القوم ثم خفاء
مر ويجوز مع الصوفى على ظهوره الغنى على رأي هذا من هذا المعنى واحد وقوى
ابن ادريس والمهم في المختلف والتذكرة والتحريز وشرطه في الدرس وسوفي
محمدة اشترط جرح في الطلأ وإبقاءه إلى أو يجرى ولا يربطه أصول والمعمل الجوى
مطلقة لأنشاء الغرض ولو رواية إبراهيم الكنجي **مر** وإن كان بفعله شاربعة
يقدرها وإن لم يكن عيناً أمارة العين بفعله في كل موضع القوب وأما زيادة
المسبعة كذلك في كل موضع العين الخط والصحة **مر** فلو تلف في القيمة فلو لم تلف
على رأي القوم لا قولاً وأسماء دليل اعتبارية وقت التملك في القيمة لا وقت
الاستقلال إلى البذلقة لو كان نقصان القيمة نقصان العين لا نقاء السوق اعتبر ذلك
الفاووت قطعاً وإنما في المتأخر الواسية ومع نقصان المثل يمكن وجوب القيمة في ج
باعترة قيمة وقت تعذر مثلاً فناء **مر** ولو باعه ببناء غير درهم فسيئله أن يقول
مع جهالة المنسبة أو بما يجود من المقتضى إذا باعه ببناء غير درهم فلا يخلو
أما أن يكون حالاً أو مؤجلاً وعلى المقدرين فاما أن يكون النسبة معلومة أو مجهولة

أما

وعلى كل يقرب فاما أن يكون الاستثناء من العقد الماضي وقت العقد أو من المجهول أو
من الميقال به وقت الحلوى في الموقل بالصورة عشرة التي حالها والمنسبة معلومة في
الاستثناء من العقد الماضي فتعرب الصورة حالها والمنسبة مجهولة في حالها
المنسبة معلومة والاستثناء من المجهول والصورة حالها والمنسبة مجهولة في
هذه بطلان الموقل والمنسبة معلومة والاستثناء من العقد الماضي فتعرب الصورة حالها
المنسبة مجهولة والصورة حالها والمنسبة معلومة والاستثناء من العقد الماضي فتعرب
قسط الحلوى في الصورة حالها والمنسبة مجهولة وفي هذه المحن بطل البيع أيضاً
إذا عرفت ذلك فاعلم أن قول الملم ولو باعه ببناء غير درهم سنية لا عري على
الطلاقة بل لا بد من يقين بكون الشيء من العقد الماضي وقت الحلوى **مر** فليكن
استثناء حكمه في المسائل من عبارة وهذا التفصيل أو لا من طلاق الشيء في
الجماعة القول بالطلاق وإن كان الطلاق من جهة مع أحد الموانع من الصحة
بعد استيقان حكم الدخول من الدخول والدين من الدين **مر** فليكن
أما يجوز بيعها بعد ظهورها وفي اشتراط بطلان القتال الذي هو الأمر والإضرار
ولم يجرى غايته في قولها الفساد أو من جهة حب التمسك أو التمسك في الضميمة أو شرط
القطع فلو كان فيه مسائل الأول لا يجوز مع التزم قبل ظهورها عاماً وأما إذا عان
هل يجوز أكثر من عام فلو كان لا يوجب اشتراط عدم الأثر الجوى والشئ
صحيحة يعقوب بن شبيب الصريح وما حصلها الملم عليه بعين وهذا القول
قوي لكن العمل المستعمل وأما الباقي هل يشترط بعد ظهور التزم بدو صلاهما
أو الضميمة أو اشتراط القطع بحيث لا يصح بيعها من دون ذلك المكني **مر**
الظهور للاختلاف القول بغيره عليها الملم بقول لبي أن فظاً إلى أن الاختلاف راجع

راجع إلى الجوى وعدمه لأن القول الثالث ضعيف المقتضى بالحكاية وهو قول سائر رايته
يراجع فيها التسليم وكيف كان فالمعنى الجوى استثناءه إلى الأصل وعمومات الفرائد
وحسنه الحلوى ومستند من سبيل والأخبار الواردة في المصنف استدلوا بها
محمولة على الكراهة جمعاً بين الأخبار ومما لا يرد في خبر الحلوى وعجزه أن النبي صلى
نفي عن ذلك لوقوع الخصومة وإعراجه فليكن دليله على هذا المثل الثالث اختلاف علماء
الأصحاب في بدو العقد وقت الحلاوة وطبقت الآية في المقام والنتيجة في مثل البطيخ
وما لا يتلون ولا يتغير طعمه بل يوكى صفراً كالقضاء وتناهي فطره بعينه وبين هو بل غايته
يقوم عليها الفساد وقتان الأمر والأصل أن ما يعتبر في ثمره الخلل خاصة وما هو لها
لحين يتحقق فيها الماء الحلو ويصفوا الوفا وما يتصور لحيين يسترور به ويتعقد
في الكرم انعقاد الحصرم والمجموع بين الأقوال في عبارة أن يربطه التبريد على الأقل
فيكون الأمر والأصل المشار إليه الأول ولو غايته في قولها الفساد أشار إلى
الثاني وانعقاد الحب في الشجر والزرع أشار إلى الثالث ويجوز سكونه عن حكم
الخل يقول على استفادة أنه من الأول ويجوز أن يكون اختياراً من الحلوى غير أنه لا يمتنع
ولها أحرازه فكذا البحث سابق **مر** ويجوز مع الذرع والسبيل قائماً وحصوله لا يصح
من بيع الذرع قبل أن يسيل سوا شرطه فيه القليل إلا إذا فاقه القدر **مر** وفي
الحق بعد انعقاد الفطه والغلات والطبة وشبهها جزء وجزء والخاء والنوب
حطة وخرطاة لا فرق في جواز بيع الحفرة بعد انعقادها بين أن تضاف غطها أو لا
المجموع في الفطه والخاء والطبة إلى الخرف ولو امتزجت الفطه المبيضة بالخبث حدة
من غير عسر **مر** فإن خاست التمر سقطت الدنيا بحسب شرط عدم العقوى والتفريط
وطريقه في الجوى المساع ظاهر وأما الأجزاء المعلومه فيوض من البحر والخبث فيقال

أما

هذه هي تلك العزم او ضعفها فيكون انما يتقرر تلك النسبة **ب** وان سمع ما باعده
من التزم وغيره من زيادة او نقصان قبل القبض ويحتمل في جميع محال من سلم عن احد ما عليها
النسبة في محل شرط التزم ثم بعدها قبل ان يقبضها فالانسان وقرب منه صحيح المحل عن
الصادق والحق في العلم من التزم وغيره ما يوجد في غير هذه العبادات والذي في القول
والجواب والقواعد هو ان التزم من غير ان يرضى لما سواها وجب فيسمى ان يكون ما سوي التزم من
المضروبة ونحوها ايضا الجواز الباع قبل القبض في التزم وعلاوة **ب** ومنع التزم
على النحلة بالامان وغيره بالالتزم وهي الزاوية ولا الزرع عيب منه وهي الحافة المزانية
مفاعة من الزين وهو الدفع ومنه الزاوية لا تقرب بل يكون الناس في التنازل والمبايعا
كلهما يوافق عن نفسه عن صاحبه لو وقع في هذا البيع لا اشتد على القبض فالدائم
في سم التزم على راس النخل يتم والحافة ما حوطة من الحقل وهي المساحة التي تزرع سميت
حافة لعلها تزرع في محل ادعيت ذلك فاعلم ان الزاوية هي سم الربط على راس النخل
بالتزم والحافة هي سم الحفلة في سبلها الحفلة الصافية وهي بشرط التزم بها اتحاد التزم
المحقق ان قبل ان ينفذ التزم في البيع الحفلة الدائمة السنن لا يجب منها معين المفسر
وليس التزم النخل الدائمة عليها بغير منها فيكون سم كل منهما بغير غيره ذلك التزم ويجب من غير
تلك السنن وهو قوله الشيخ في الحاف والذري اختاره الملم وجماعة المحررين مطلقا وهي
المعتمد والجمعة صحاح الاخبار وهي يقرى الحكم في سم العيب على الشجر بنسب او
عيب وكذا الذن في السبل من صافي وغيره الم ان جعلنا العلة في تزم المزانية
والحافة الزاوية من التنازل في لواء الزرع قبل ظهور الحب بالحب فله ان لا يصدق
غيره عظم ولا يكتفي سواء تبا واخشا وتقاويا ولا يشترط التقابض في الحافة والذري
في النكحة **ب** الا العربة غيرهما من غير هاتين الجهتين لا القبض ولا يشترط ان

من غير هاتين الجهتين وتنها هذا استثناء من غير من الزاوية والعربة النحلة يكون في داما
غيره او بدتانه فباعتبارها غيرهما بشرط ان يكون التزم من غيرهما لا يكون لو شرط
سما ولا يكون جفده وهو ضعيف الدائم كونه معلوم التزم كونه او وزاوية الثالث كونه
موصوفا او متاهلا الرابع كونه حال الخامس عدم الحاف من العربة السادسة من كونه
تلاخيصه في بيان واحد من واحد ولو يعود البستان الى الاجزاء بعد ما ولا يشترط
التقابض قبل الفرق عندنا ولا التماثل عند الحاف بل يكفي التماثل بين العقد **ب** ولا عربة
في غير النخل ولا ما شاء على ان يخرج المزانية لا يبعد في الجدة العربة النخل فيكون البيع العيب في
نحوه جاز من غير عقيد واما بناء على التقدي ويقصر حكم العربة على النخل فليس في
الخصلة على مودة التقيد مع احتمال الجواز ايضا **ب** والعيب بشرط السلامة المراد به ان يقبل
احدا لشيء يكون حصة صاحبه من التزم بشيء معلوم منها لا على سبيل البيع قال في الدرر
وهو نوع من النخل لا يسم ولا ين ستر وبه السلامة تليق باذنه ما لا يستر من سفل من العوق
بالنسبة كذا قالوا والنظر فيه جاز ولا على جواز اصل القبيل بل يرد ليعقوب بن سعيد عن
الصادق في ما واما اشتراط السلامة فتشترط واسكن منه جعل القبيل المذكور **ب** ولو
سمه لم يخرج التنازل ولا على راي لا يجب في ذلك ان لا يفتهم قصر الجواز على النخل وبعضهم
جوز مطلقا وبعضهم مطلقا وهو لا يقرى ومن جوز بشرط عدم الحمل ولا لفساد وقم
الشيء من المال وعدم العقد فيها **ب** والعمود في التنازل والماء بها الأصول والفرع
لان المذموم النسب من علان على شيء من الاغراب فصاعدا انما عيبا
الا على والسفل وتوابعه ان القبيل المشتري يستدرك بالفساد او العود انت
بالنسبة الى المبيع لا يبيع سبعا فلهذا اطلقوا وضع المبيع والمشتري معا والجوازات
المطلوب بان ان التزم من يرضى شراء ما وبوطان في الملك ويمنع بيعه الا لعنف

ميت وهو يقرى في المشتري اذ الم يكن بقرى او زاد الحق المراد به زيادة في زيادة
العادة لتوليد زيادة قليلة سواء لا يتعامل بها عادة لا يبيع **ب** ولو قال لا يشترط في البيع الا
لم يرم مطلقا على راي المراد بقوله مطلقا الاشارة الى انه لا فرق بين ان يكون للعبود حال
العقد او لا خلافا للشيخ وابن البراج والحنايا في بيع المملوك **ب** وتكون المدة بين الاطفا
قبل ان يبيع سبع سنين وقيل بجم ومنهم قصر الجواز او ان يبيعه على حق الرضا والحكم
لكرهية الشبهة الظاهر في القوي وعمل في القضاء التسع وعقود الحكم الممنوع
مقام الام في الشفعة كالاتم والاخت والاف وهو في صحة ايمان عن الهادق
وعلى التزم بطل العقد وجب فلا يخفى بالبيع بل يبيع سائر العقود الثلاثة وقيل الخلاف في ما
يعود سقي المملوك والامانة لا يملك فلا يجوز قطعا لا تسبب الا اهلا الاول قطعا **ب** ولو
من ولد من الزنا سواء كان بالملك او انعقد والعقد شر كراهية فان فعل فلا يبطل الولد
انما يرضى العبد بتمتد المملوك الذي في الرواية المملوك وهو او لا تاسمى وعلى اية لا يطاع
ب او خمسة ولا يبيع يوما يعني اذا كانت في حق من عيب ولا يبيع ولا يبيع
الاستبراء بالبيع بل يبيع سائر وجوده فيلحقا حاله ان اذن او من ولوا ببيع قبل الاستبراء
البيع وفعلها او ما يبيعه لا يبيعه **ب** وكانت الام على البني الصغير والعين
والحيوان طوق بالملى فيحق الحاق ولوع وطاعة المرأة فيحق عقد فاق من
الاستبراء وبرتما اختلا اسقاط الاستبراء مع الجمعي يحصل وفيه جرم في موضع وجوب
باسر الاول ما اذا اعتقه او تزوجها فانه يسقط ذلك الاستبراء في بعض الاخبار
التي ما اذا باعها الام ببيع صحيحا ثم اشتراها مسافاة لا يبيع سقوط الاستبراء
يعيد في القامة مستقرا من امره وجوب الاستبراء سافا كان تابعا لملك او اراة
الوطي وقسط اعتبار من المالك الثالث ما اذا تزوجها وطلعت قبل الدخول كان الاستبراء

فلو اقتصر على الاطلاق لم يكن في ذلك اشعار بجواز التنازل وكذا لو قبل بالبيع خاصة امتا
للقبيل المشتري فانه من حق القبض بالبيع لان المشتري بزيادة البيع ليعرفا وان كان
محال على البيع هنا على البيع حقيقة مستعفا **ب** قبل ولو استثنى الباع الراس والجلد
كان شرعا بقول القيد هذا في البيع في النهاية وجماعة وهو ضعيف ونسب الشراط
يعتقد العقد والذي اختاره الملم في المختلف والقواعد جواز الاستثناء من الموقوف
او متاهلا في البيع لاما استثناء العينة في يكون لاما استثنى ولا يبي **ب** واما الاوق
فانما عليك في الاصل التزم عليه الا ان مراده بالملك الملك المستقر يستقيم استثناء الاما
الامارات والاولاد والحركات فانه عليك في اول الامر في يفتق ويحكم في ان الموقوف بين
عليك في اول الامر لان التزم المقتضى تلك موقوف في القاية فيجوز الاستثناء من غير احتياج
الى ملك وفيد نظرا لان العربة منع ولام الملك لا يبرأه كاي البيع وغيره من الاسباب
النافذة **ب** ولو ملك البعض بعق يملكه فان كان مملوكا او لم يملك ذلك البعض مختارا لم
يقوم عليه ولا يفتي الموقوف تردد وانما المملوك المقتضى وهو قرب **ب** حكم الرضا
حكم النسب على راي هذا هو المعنى **ب** وملك لقطه المملوك وذلك متى وباران
يكون فيها سلم على قول القيد عند **ب** ولو اذن في الاداء مع عليه خلافا لما اذا
لديته بل يترتب بغيره التزم عليه بشي لا فرق في اذن من ان يكون مملوكا او غير **ب**
والاوق بالارث اي والاوق ان يخرج الامسالة بالارث لا يباع لان المقتضى لم يمت
الصانع في ابله يقتضي الزمان في الاعراض وهو موجود في صورة الزرع وعلى القوي **ب**
والجدة جواز الزام الباع بالارث الحكم فانه يمتد في التزم والتمديد وهو على حق
المشتري من ادة الارث مع حو ويحب في الملتزم بالحيثام بالصبي المملوك في حق الحق
الاول وعين شدة ان غا الثاني ويظهر انما يبيع في جواز اراة بذكر بعد الملك في المثل

من الوحي المحض غير شرط في الدوام كما في حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيسقط وجوب
النسبة له بالزوج في ما اطلقت قبل الدعوى لانه لم يزوجها له ولم يزوجها له في المطلقة عنه
مدخل لها في النظر فيه بحال والحكم بين وجهي استمرارية ما قبله انما هو الوحي ومنه قوله **وله**
ويجوز في الحاصل قبل ما قبله من بعد اتمه وعنده الاحتجاج ان ذلك انما هو في الحاصل من الزمان
المحتمل حاله فيهم حتى يفسخ وفي الذكوة يجوز في الزمان الوحي قبل المدة المذكورة وفي الذكوة
حقن الحرم فيها بالقبول خاصة **وله** واستحب عزله نصيب من ماله من قبل هذا الاستبراء مع كونه
محلًا على بعض من رتبته يعقوب وعقوب على الاول لان الامر يخرج من حيز زيادة الاحكام
لان اختلاط الماء المحمود بالحلي ويجعل الباقي اذا لم ينعزل المصيب له ماله من قبل ان لا يكون
والثاني ان لا يفسخ من حق النسبة بغيره او بما عاين من المصيب ما اذ لا يفسخ لا يعرف فيه نص غير
ناحد وقد توهم نصيب استبراء في قصاصه عن سهام الوتر **وله** ويجوز شراء ما سلبه المالك
من الكافر واحدة وبنته ومن وجه المراء بالظالم الجارية انما اذا بقى الكفار وسبهم يكون
عقبة الامام **وله** وكذا كل ما هو من المراء من غير ان الامام يلقى حضوره عليهم السلام يستقيم
خاصة في حال العيب المالك المحلى قابل للبيعة وكذا يجوز في بيعه والوحي وان كانت الامارة
او بعضها ولا يخرج حصه من الامام منها لمصلحة من المراء ولا فرق بين ان يكون
السابق المسلم او الكافر لان الكافر من اهل المالك والمحلى قابل للبيعة وكذا يجوز ان يستمر في
الكافر واحدة وبنته ومن وجهه ان كل من يزوج ما قلناه وبني عبارة الكفار عراج
انما تاتي ان كان في قوله من الكافر المراء جلي الكافر في جوارحه من ماله سلبه الظالم
من هذا الجنين وجب في قوله واحدة وما بعدها غيره واقع موقعا لان النص في كل من
المالك انما يستقيم بغيره في الكافر وفيه فساد من جهة ان الكافر المذكور يرد في الجنين فلا
نقصا اليه الاغتصام وما معها من ان المتبادر في الغصم عود النصير الى المحرم عند الوحي

نحو

فيفسد المعنى وفي بعض النسخ بعد الظالم من الكافر زيادة الواو فيكون المعنى ويجوز المراء من
الكافر واحدة وبنته ومن وجهه ان ما عاين وليس بعين وقد سئل الصادق عمن جعل
شترين من رجل من اهل البيت ففوضها قال لا بأس **وله** والمحرم جوف البيع الى الاستفاد
وتبوت المالك للشترين بالسلطة الاستفاد هو من المعنى عن بترعية في نفس الامر او ظاهر او غير
شريعة وهو الاضواء واليد الشريعة في نفس الامر كونه وظاهر ان في المراء المستوفى عليه
ظاهر ان يعرف ذلك فاللزم على من يبيع الى الاستفاد كما وجب ان لا يفسد الحكم المبيع
اصلا ان المبيع قد يوقف في الذكوة والقواعد في ذلك وشيئا في الذكوة ومن جعله تابعيا
لنسبة الى المشتري فادفع النصير وهو غير صحيح مع رعاية من صرف البيع المذكور الى الاستفاد
وعنه عند القيمة مع البكارة ولا يفسد تمام البكارة فلا كراهة لشرائها وامام بتوبة
فمنشك اذا كانت عالمة بالشرع مطاوعة لمقاومة لغيره **وله** وهذا المعنى على راي
من يظن هذه المسئلة في القوف والذين المأخوذ من من المعنى المعنوية اذا بيعت في
الحكم في الرجوع واحد وشك في وجوبه فعنه الاجرة **وله** ولو كانت الجارية سرت من
اسن القتل اه هذا الحكم مخالف للقواعد المقررة من وجوب اوجوب المراء على البائع
او وارتد مع فقهه فانه غير ماله ولا بد من رعية كغيره من سلب مال الغير المعصية
اليه واعتذر شيخنا في شرح الارتداد عن ذلك بان البائع لم يبت كونه سارقا ومنه اوقام
ونظا طلبة بالردة الممنوعة مع بعد ذلك الكفر وذلك ان نقول اصل الامر في الكفر اما
الكون بدو من رعية البائع صحيح ما في فلاحه او غير شرعية فلا يجوز التسليم اليه وبطلان
بالردة لا يفسد حوائج التسليم اليه في يده وان وجب عليه التسليم في هذا الطريق اذ كان اما
بما جرد المالك او الحكم وليس له ان يقول ان الرواية صحيحة في هذا الامر لانها كانت صحيحة
لا احتياج بها كفت من غير ان يوجب خارج عنها ولا وجب اطلاقها ولا يفسد في هذا النصيب

من كان عالما بالشرع ويرى ما استحل من حلاله ان كان في ذلك المصير فكيف يجوز له ان يطالب
بان لا يفسد حوائج التسليم اليه عن كونه نائبا والمعتبر في المصير فتمت ما سواه من ادوات
النق او نقصت الرواية بل يوم الاكثر ما اولى بالجلي على ما اذ انقصت القيمة **وله** في
ولو اشترى عبد في الزمة فادفع اليه عشرين ليخبر احداهما هذا هو الذي عليه المأخوذ
وفي رواية اخرى سبى برجع نصف الثمن فان وجد العبد غير اتم له اذ في نصف الذي
اخذوه والاعلان الجارية بينهم ونزلت على تساوي العبد في القيمة ومطابقتهما للوصف في
اخصاص الحق فيها ويسقط بان اخصاص الحق لهما ان كان لهما واد البع على عبيدهما هو
خلاف العرين وعدم نصيب المالك في حاله فاعلى الاكثر من ان القبولين بالاستم
معتون وفي المختلف نزاعا في تساوي العبد من من كل وجه للمعنى عتسا وفي الاجزاء
وجب فيجوز بيع عبد منهما كما يجوز بيع قصير من الصبر فلا شاعة يكون المالك عليها
والباقي لهما قلت هذا في ارجح نصف الثمن كما ذكر في الرواية والمعتون في الكتاب
وله ولودع الى ما ذوق ما لاه وفي رواية ان اسمعني المجدة وبره في الملاءم متى
نقيم الباقي بنده وجهها في الذكوة من بان كافي الدعاوي توجب ساقطها في
المالك على ما ذكره واجاب عن الملاءم بتقديم مدعي الصحة على مدعي الفساد بان مدعي
الصحة مستدركين من مبادئ سكا فثان فيسقطان وذلك لان المدعي لا يملك المدعي
مستدركين من مبادئ لان مبادئ المأذون والوحي لا يكون دعوى العترة مكالفة
لدعواه بل هو مقدم في كل ما قام كل منهما من جهة العقد بقدر مدعيه من الارتداء على
نقد مدعي الملاءم فان مدعي الفساد هو الملقى لا يخالع الاصل والظا ولواهم الوتر
ومو المأذون سبى دون مو الملاءم فالحجدة بقدر مدعيه من الوتر لان مو المأذون
ذو الوتر ولا يسمع بنبذ بناء على ما سبق وبالمجلة فالمسند نظر والنجس فيمجال

من كان عالما بنبذ في نفس ان يصر في مال غيره عتسا وسلبه الا غير ماله ان يطالب
به وان يخام عنه نظرا الى ان ما كثر عالم برجع على احواله او لم يكن له رجوع الا على اتم
العدم على بسط الثالث على ماله ولعدم الوصل اليه او نظرا الى اختياره حق في ذلك والامر
تكونه بالاطلاق وهو الرد الى المالك مع السواد الداي عليه فلما كان يعمل له وصلة في حقه
العدم لانه غير ماله ولا يملك ما يبيع دعواه يستام مع اكله ان ذلك بالكلية ويجوز له فلا يلتصق
اليه دعواه وانما اذ اعزم المراء والقيمة فيسقط الحرم بتمام دعواه والامر بالتسليم اليه
يلج من كل ما يتخاف في الذكوة وجواز التسليم مطلقا ولزمنه بقوله دعواه المحمود وهو
مستحل وانما ذكر ان هذا للنسبة استطلاعا من ان يسلب الى المالك انما يجوز من بعد
الوصول الى المالك فلا يستقيم على الملاءم ان استسعا بما في الثمن المدفوع الى البائع
كما في الرواية فيقتضي استعادته من غير اخذه لان ما يبرها انما هو المالك والمعتون في الذكوة
بان الملاءم في الحقيقة في ما لم يصح صانع من استعادتها عتسا فلا يعارض في هاب
ماله عتسا احتراما حقيقيا وان يقول اذ اصدق الاحترام وان كان عتسا صدق
الاحترام في الجدة وهو يقتضي عتسا الملاءم والمكلف للملاءم حقيقة ليس هو الملاءم
بل الذي عزم والمعتون برجع على غير وجهه كغير رجوع على غير من غير مائة ولا سبب
وحقيقة الملاءم كما استام مظلوم نصيب ماله فلا يرجع احوال المظلوم من على المظالم الا برب
يرجع على الملاءم والمولى ان الرجوع بالثمن انما هو على البائع ان يملك منه والا فلا يرجع
على غيره وبالمجلة برة على المالك او وراثته ومع العترة يسلم الى المالك **وله** ولو لم يخط
احد الشريكين سقط الحق في الشبهة والاكثر نصيبه الملاءم لا فرق بين ان يكتسب
وبكلا فان الحق انما يفسد ان كان جديا وفي الرواية ان يبره مدعيه من الحق بقوله ماله
فيما من العترة ويعقب بغيره بالنسبة **وله** فان حصلت اياه فاهم ثبوت هذين الحكم

انما

للمبادلة في جميع سوا جعل وكيفية المبادلة ولا فرق بين ان يكون المبادلة عندهما او
عن احدهما او يترك كل منهما للمبادلة الى احد فاذ اختلفت به لم يكن خيار فان ثبات
الاختيار في زمن الخيار ثبت الخيار بشرط ان الحق والوقت في الحقيقة له ولو لم يكن الخيار
لهذا والوجه ان خياره ما له فكل من استقر في البيع على مقتضى الشرط ولو تعاقب
بالبيع والاجارة قد اشترى **مسألة** وبسبب العقد في البيع سببا لها العقد اختيارا
ومع ذلك **مسألة** فلو لم يتطابق في خياره اتصال بين خيار الشرط والعقد فلو شرط
تلك او ان يزد من خياره شرط صحيح العقد بشرط علة بالاصل وشكا بالعمومات او في
المسكون عندئذ ولو لم يحصل اشاع لم يكن الخيار بعد المالك ومن دونه فان خياره والوقت بعد
والبيع قبله لا فرق ولكن الخيار بعد العقد للعقد التسلية **مسألة** ويجوز اشتراط المبادلة
ان يقع سوا او يشترط بشرط ان يتصور في الاصل بشرط ان يقع في غير العقد
فيلزم في العمومات السابقة لكن لا بد من شرط من الاستحسان في الخيار والبيع
ان يقع حتى يتصور في الاصل وان كان في الاصل في خياره ولا بد من سبب الباب في
محل الخيار فحينئذ يتصور في خياره في الاصل المتباينين من غير تعيين
الشرط والعقد **مسألة** واستوعب البيع بعد من اذارة الممن ان يجوز ان يقع في غير
المبيع عند رد الممن مع تعيين ذلك في الاصل وعموما وان كان خياره عن غير مبيع
اختر البيع المتكفي عندئذ ولو لم يرد من الاحاديث عن اصل البيع في غير
في ذلك وعلى هذا لا بد من خياره ولا بد من سبب في ذلك الممن ان يملك ولا يلزم
على غير الممن اختيارا **مسألة** فلو شرط في البيع الاصل وان كان في ذلك مفعول المبيع
منه فحينئذ لا بد من خياره في الاصل والوقت على ذلك عند العقد بعد
نفس من سبب ما عتبار المسمى في ذلك المالك فحينئذ لا بد من خياره في الاصل

لا بد

من الخيار فلو شرط على الاصل وكذا خياره الممن ولو شرط فيهما فالشرط حلال في العقد
لثباته الشرط المتفق العقد وفي الاول لم يرد الممر وبها احتل الفرق بينهما حيث
ان العريضة العن سبل الاصل فلو شرط في البيع سبب اختياره انما اختيارا
فيبيع شرطه فيهما والفرق ان خياره التاجر يخصص في البيع فاذ اشترط خيارا
خيارا والوقت فلا بد من ذلك **مسألة** فلو شرط في البيع سبب خياره في البيع سبب
وخياره في البيع سبب خياره في البيع سبب خياره في البيع سبب خياره في البيع سبب
روية في الحق **مسألة** والاختيار في البيع ان زاد او زاد ونقص من غير اختيار
اختيار الفاسخ على الممن **مسألة** خيار الشرط يثبت في كل عقد سوى النكاح والوقت
والطلاق والعنف في معنى الطلاق الخلع والمباراة وفي معنى العقد الذي يثبت فيه
ويثبت الخيار في العقد وان لم يثبت في النكاح لعدم كونه من زوائد العقد
انما يصح شرط الخيار في البيع اذ كان لا يستعقب العقد كالمسكن القريب الشرا
تسه ان يوصى **مسألة** ويسقط بالشرط في خياره الشرط بالشرط فلو شرط
المستأجر بشرط خياره دون الاصل فلو شرط في البيع خياره سوا كان في خياره
عن الملك لا لا لا استخدام والقبول والشرط في الاصل خياره في البيع سبب
فوق في ذلك ان يجوز الخيار بمقتضى المسمى وسر كونه بين البيع ولو شرط في البيع
نقص في الاصل في خياره من المسمى بمقتضى البيع كونه في هذا من مقتضى
الخيار وتطرد في ذلك على ان المراد من خياره البيع انما هو شرط خياره وسقط
الكلام لا يصح حق ان يختار في الدوس بمقتضى من العارية للمنفعة في البيع
منه الخيار لا يجب من المسمى في البيع والمسمى في البيع في البيع ولو شرط في البيع
احدهما باذن الآخر بشرط خياره ما قبل ذلك غير القواعد والمهر وعلم ان المهر والوقت

المسمى به المراد عليه بالقبول العقد فلو خياره ولا ادرى او سقط خياره او بعد
البيع العقد في مسمى او في غير مسمى في البيع والوقت في البيع في البيع في البيع
اولا الى المواعين الثلاثة فلو شرط في البيع والوقت في البيع في البيع في البيع
سقط في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع
ولا بد من خياره في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع
بين ان يجوز في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع
الرد لو غاد اليه وهو ضعيف لعل في الباقي ثم انما رد احدى ورعيه ولو لم يرد
اليه ولم يرد فاحتمل فيه بعد ما فيه سوا وعلم ذلك القول وبذلك لا يجب ان يرضى
عليه البيع ويرد عليه بعد ما فيه من ذلك القول والعيب من قوله لو لم يرد فاحتمل فيه
ذلك فلو شرط في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع
اولا على الخليل وحل المصلحة من الاستحسان فلو شرط في البيع في البيع في البيع في البيع
الاولى في خياره انما هو كونه حاصلا قبل البيع فانه يرد ما وان شرط فيها يرد
بالوقت خاصة فلو شرط في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع
وقد ان الاصل وسقط في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع
فحينئذ لا بد من خياره في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع
الجنين عيبا في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع
كونه عيبا في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع
المسكن في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع
في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع
وغنى وسقط في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع

وهذه الصفات من دون فعل لا يمكن جازة ولا ضحا كما هو مصرح به في كلامهم **مسألة**
المسمى بالعقد على ما يرضى به المبادلة البند على خلافه في المصلحة وسقط في البيع
بان البيع لا يملك الا بعقد المبادلة سواء كان مخصصا بالاصل والمهر خلاصه وحكمه
يقرب على القولين المعنى سواء المتصور **مسألة** وان كان في خياره ولو كان في خياره
فقد في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع
البيع اذ شرط في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع
اذ لم يكن التلف بفعله **مسألة** ولا يقطع الخيار تلف البيع فلو شرط في البيع في البيع
عده فحينئذ لا بد من خياره في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع
البند لو رجع بالتمسك **مسألة** وفيه في خياره في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع
لجاء اذا اشترط في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع
انما يصح التمسك فيه **مسألة** ولو شرط في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع
لأن البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع
المراد ان لا يرد في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع
الجند او قبله المخرج او كونه في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع
نفسا زعمه واحتياجه الى المنة ولا يجوز على ان من عيبه في البيع في البيع في البيع في البيع
اوسا راد او انما هو كونه في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع
مختلفا في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع
ليدفع فيه المصلحة لان ذلك عيبه في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع
ويثبت في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع
ولما اوجال فالمسئور ان ذلك خلافه في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع

لا بد

والخط كذا من حرم واحسان المسح في المختلف فتح يكون الورد بطلان البيع بهما والرد
وغيره من هذا الحكم بين الوجهين وغيره من انواع الصفات والاصح عدم الاشراط بخلافه
الاختيار ويخص جواز الرد في كلام الامام بوجوب الورد في الصورة الثانية الشاه المصنف
اي في حصرها وجمع فليقبل لئلا يسلك في ذلك كثر لبنها وهذا الفعل الخارص لا ينعش فاذا
باعتها بصله وظهر على المشتري بغير تباهيت له بالرد والرد والاسالك فان المصنف
تدليس بوجوب الورد وليست عينا في حصر الورد وهذا اختيارنا في غير المصنف بخلافه
طريق الى العلم بالمصنف فاذا قبلها ان لم يرد اياها فمقتضى انها ظهر كمنها بصله ولو لم يرد
او كان العسر المصنف سقط الورد وتقدم ان لا يرد سدا واعلم ان علم المصنف كذا
الصورة من سقط الورد بالمصنف بوجوب الحكم منها بالمصنف بالورد والمطلب في العلم
بالحل والصرح ومنه لا سدا بعد ذلك سواء تصرف في العلم او بعينه ولا يرد في
بعد العلم **الم** ولو لم يرد قبل التصرف فلا يرد من غير رد ويقدم ان لا يرد
الارد فيها **الم** وكذا في امرى شاة منقعة لم يرد لها الاصله فل معنى على الورد
والرد منها وجازيا للمصنف في البيع بالهنا والجل على من المصنف من ذلك البائع
دفعه كما لا يرد اليه لكان اقصا لثقتة بالرد وكذا قطع الترخيص المبسوط في
من تخلو من جواز الجحد وازاد من ان لا يرد من جرحته واما جواز الرد في
البائع اخبر العبد بصفاته لزم حصوله اجازة وظهر من المصنف انه لا يرد
اليه وهو الاصح ولو لم يرد في المصنف با ان امرى رجلا عبدا من بطلان فله ان يرد
اصه بالرد قطعا لان مقتضى البائع وجوب عقد العقد **الم** وقول البائع في غير
سبق العيب المراء بهما في الحال فترية الدالة على المردود وفي المردود من غير
افاق القطع وسحق بان المراء لنا بعد القطع عادة وكذا في طرف المردود بالثبوت

الرد

الرد والعيب ويمكن ان يكون قول المصنف وشاة الحال راجعا الى البائع والمشتري **الم**
وردد الورد كماله مناهو المردود في بعض الاماكن بوجوب العلم بوجوب الرد
بالكافة فلو لم يرد في حصر العينة الاولى وصفته الثانية وموجب رد المراء
وعلى القول بانها لما ردد اذا كان حاصلا من البائع لا اشكال في وجوب العلم بالبيع
بطلان على القول بالرد مطلقا فيشكل في بطلان المراء في حال الورد فينا قيل
في المراء وان لم يرد في المراء بوجوب العقد من اصد له او كثر المراء في البائع كاي
لبن المراء وغيره عند البيع فلو لم يرد هذا الاشكال بعد الاعراض في وقت وجوب
العقود الاضاروا لا سدا بعد وقوعه كما ان دفع البائع الى جواز الرد بعد المراء
وكذا في بعض الاماكن على الوجه فاصلة **الم** والرد المراء آه مناهو الاصح وهو في
في النهاية في المراء والمبسط بوجوب رد المراء من امر او صاعا من زمان العقد وجوب
قبته والتي على الشاة فان كان لبن المراء باقيا لم يرد منه شاة او ارد دفع
لم يرد البائع عليه وان قلنا ان المراء عليه لانه كان قويا اذا عرض ذلك فلو لم يرد
الدين ولو لم يرد في وقت وجوبه او دفع ارسته وان اخذ منه حينا او مطلقا لزم
كاللنا في بطلان المراء قالوا لولا ان رده فله ان راد المراء بوجوب الرد في المراء
كان في حصره واما العقد فاصلا مع العقد في المراء استلزامه في المراء على ان
النسب بوجوب العقد من اصد له او كثر المراء باقيا لم يرد منه شاة او ارد دفع
لم يرد البائع عليه وان قلنا ان المراء عليه لانه كان قويا اذا عرض ذلك فلو لم يرد
الدين ولو لم يرد في وقت وجوبه او دفع ارسته وان اخذ منه حينا او مطلقا لزم
كاللنا في بطلان المراء قالوا لولا ان رده فله ان راد المراء بوجوب الرد في المراء
كان في حصره واما العقد فاصلا مع العقد في المراء استلزامه في المراء على ان

ورد المصنف في المذكور وفي بحثنا في المراء وغيره بالنافع والاقرب والاحتمال في
الثبوت لولا علم المصنف بوجوب العلم بالرد في المراء في المراء في المراء في المراء
الذين بين الاولين وبعض في المثالين في المراء ولو لم يرد في المراء في المراء في المراء
فاستقر عادة في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء
منه في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء
المبسط احاد الاول وفي المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء
والثانية على ان لا اشكال في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء
والثالثة في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء
الاصح في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء
وان اردت في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء
فما سئل في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء
به المصنف في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء
في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء
الوجوب وقيل في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء
فلهما تدليس في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء
بردد الورد وان شرط بيعه من المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء
ووردوا الض عليه فلهما تدليس في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء
لا ينافي في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء
فلهما تدليس في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء
الحل اجزا الماشه وكذا الذين في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء

في

وان كان احدا جازع التاوى والخطه والشعر من احسن على او مضاف
المعقد اخر فيقول من ان باب الورد في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء
الذين بين الاولين وبعض في المثالين في المراء ولو لم يرد في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء
فاستقر عادة في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء
منه في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء
المبسط احاد الاول وفي المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء
والثانية على ان لا اشكال في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء
والثالثة في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء
الاصح في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء
وان اردت في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء
فما سئل في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء
به المصنف في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء
في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء
الوجوب وقيل في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء
فلهما تدليس في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء
بردد الورد وان شرط بيعه من المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء
ووردوا الض عليه فلهما تدليس في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء
لا ينافي في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء
فلهما تدليس في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء
الحل اجزا الماشه وكذا الذين في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء في المراء

فلا يحسنه ظهر قوة كلام البردوس **قوله** من اعلق على حرام من حرام او فروع
وبعض ضمن بالاعلاق فان ذل السبب وارسلها سليمة سقط الضمان ولو
بطلت ضمن الحماة بشدة الفروع بحمل والبيضة برسم ان كان حراما وان كان حلالا
فمن الحماة برسم وفي الفروع نصف وفي البيضة ربع **قوله** وقيل سقوط الضمان
بغير الاعلاق والاول اشد بوجه الحكم من هذه المسئلة لا يتصور ان يتكلم
لان الاعلاق المفروضة ان كان في الحرم وجب اذ كان حراما الحكم متصاعف
الجزا فوجب العداوة والبيعة ولا يكون الشاة وهدية في الحماة مثلا وان كان
في الحرم لم يوجب شي لان في غير الحرم لا يفرق بين حرام الحرم وغيره عند جمع ولو
برسم حكم الحرم المذكور على كون الاعلاق في الكل وحكم الكل على كون الاعلاق في
الحرم وان كان خلافه فعدم العداوة واليمن ويكون الحسد الى ذلك كما سبق
من بيان حكم الحرم في الكل والكل في الحرم وما سياتي من ان حرام الحرم لا يكون في الكل
على الحمل وعلى بعض المتكلمين وجوب التصاعف على الحرم في الحرم لان ذلك
غير محقق ثم ان قوله لو اعلق على حرام من حرام الحرم لا يكون في البيضة
يكون من حرام الحرم خاليا عن الفاعلة عند من لا يحرم حرام الحرم في الكل واعلم
ان مستند هذا الحكم رواية يونس بن يعقوب انه سأل الصادق ع عن رجل
اعلق على حرام من حرام الحرم وفروع وبعض فقال ان كان اعلق عليها قبل
ان يحرم فان عليه لكل طير درهم ولكل فرخ نصف درهم والبيض لكل نصف ربع
درهم وان كان اعلق عليها بعد اوجرم فان عليه لكل طير شاة ولكل فرخ حملا
وان لم يكن حرام فدرهم والبيض نصف درهم هذا لفظ الرواية وما اوردناه واد
لا يستقيم الحكم للاخبار كما في غير السند بل وفي كلام التذكرة اياما بعد ذكر الحكم انما

واراد

واراد الرواية قال لو كان الاعلاق من الحرم في الحرم وجب عليه الحرام والقيمة
اذا عرفت ذلك فظاهر ان ان الضمان من الاعلاق وسقط لبعض الصحابة
والا وجه انه انما يستحق بالاعلاق ثم جعل حاله بعد الاعلاق ان الضمان كالوكر
للصيد وجعل حاله ولا يفرق في ذلك بين حرام الحرم وغيره **قوله** قيل اذا نزل حرام
الحرم فان عاد فعليه شاة واحدة وان لم يعد فعلى كل حماة شاة الى لو لم
حرام الحرم فكل واحد من الحرم فشة عن الجميع والافضل كل واحدة
شاة ويصح ان يكون فرض المسئلة فيما اذا نزل الحلال في الحرم فبقيت الفروع منه
ومن الحرم في الحرم فلو كان حراما في الحرم فمن وجوب العداوة والبيعة مع العود
اولا معه لم يطر ولو كان حراما في الكل فكل عدم وجوب شي لعدم التصاعف بخلاف
القيمة لانه بمنزلة الاطلاق فان قلنا به فكل يفرق من عودته وعدمه في نظر
ويكون اجزاء الحكم التي بنى على عدمه بحيث يجمع الحرام والحرم ويكون هذا ما استويا
فيه واعلم ان المعهود المسئلة على طريق الحكامة وظل منه استصفا فيه
الحكم لا يتقارر الدليل فان الشيخ احمد انه فان هذا الحكم ذكره على بن باويه في
رسالته ولم اجد به حديثا مستندا او العمل به اقوى لانه كما يكون اجماعا
ولو نزل جماعه واحدة فبادت فمن حكمها تردد وليس بعيد عدم وجوب شاة
بهذا **قوله** اذا روى انسانا فاصابه احد ما اعطى الاخر في الرواية
لان هذا حكم الاربعين الحديث ومنه ان ادرس وجوب العداوة على الخط
او الرواية محم عليه ولو تعدد الراي فمن تعدد الحكم الى جميع من اعطى الشك
قوله اذا اوقع جماعة نادا فوقع فيها صيد لا يملك واحد منهم فداوا القصد واد
الاصطفا والافناء واحد المراد ايتا دان في حال الاعوام قبل دخول الحرم

لونه صيدا فملك بمصا وبه من اوا هذه خارج حمله لا يفسخ عليه غيره الى
ان يعود الى السكون **قوله** لو قطع وقع الصيد في شاة فاصطفا فملك افعا
صنع ان تعدد او يفرط فالحال الى اللطال او السحب فلا يشهد في الضمان والا
فغيره اشكال فانه يحسن وما على الحسن من سبل والضمان احوط **قوله**
من دل على صيد فملك حمله هذا اذا كان حراما في الكل او الحرم او حلالا في الحرم
لان كان حلالا في الكل وضمن الدال كما بعض القائل **قوله** ولو اشتركت
جماعة في قتله فملك كل واحد منهم فداوا فيه ترددنا من ان المقتول هو
موجب له فداوا واحد على الجميع ومن ان كل واحد منهم فعل فعلا مسلطا فكان
عليه العداوة ولو روى على بن جعفر عن اخيه موسى ع وسوالا **قوله** وهل يحرم
وسو نعم الحرم قبل نزع وقيل بكرة وسوالا شبه الرواية ما هو هذا والوجه
ان يكون متوجهما اليه وشهدوا بالزيادة وقوله واجه القول ان بكرة
لرواية الصحيحة بانه لا يحرم بمجل قبل التوهم على كل ما به جماع من الادلة
لكن لو اصابه ودخل الحرم فاشتهر بوجهه وقيل تردد هذا كالمستثنى ما قبله
ونفت التردد ومن ان الجباة غير مضمونة لوقوعها في غير الحرم ومن ان السب
لا خلاف الصيد في الحرم فبعضه والاصح العدم والضمان احوط **قوله**
ويكره الاصطفا وبين البرد والحرم على الاشبه اعلم ان الحرم هو ما فاهو
ببريد من كل جانب وسو راد الحرم فالحرم بريد في بريد من كل جانب
ببريد من كل جانب **قوله** والمعنى بكرة صيد البرد الذي هو خارج الحرم
نهية البريد الى الحرم والبراد ان صيد هذا البرد من ان جاز كان
اجزاء مكره وان كانت العبارة لا يتصور من كل طرف اذا عرفت ذلك فالحكم

كما في الرواية وفيها ان الواقع حامة او شبهها وفيها انه لو كان ذلك
تعدد يقع فيها الصيد لزم كل واحد درهم شاة فصاعدا عدم الفرق
بين الحامة وغيره من الصيد لما في الرواية وبصر في البردوس ولو
كان ذلك في الحرم من الحرم فصاعدا الواجب من الحامة بزم شاة وقبلة
ومن الحمل بزم القيمة ولو قصد بعض وبعض لم تعدد اخذ كل حكمة ولو كان
المقد اثنين او اهدا فحق الحكم مع قصد اهدا دون الآخر اشكال وكذا
الواحد اذا لم يقصد **قوله** اذا روى صيد فاضطرب فملك اوصد آخر
كان عليه فداوا الجميع لانه سبب الاختلاف سواء كان الراي حلالا في الحرم
او حراما في الكل والحرم ويعتمد في كل من الحالات بحسبها وانما بعض الجميع
اذا حصلت الجباة على المعبر او جعل حاله **قوله** السابق بعض حكمة
وانه وكذا الرواية اذا وقف بها واذا سار ضمن حكمة يد فيهم فمقتد
ضمان الركاب بالوقوف ان السابق بعض سواء وقف او سار واطلاق
ضمان الجباة فيها لعم الجباة يمدى الزمان ورجلها وراسها وهو
كذلك كما ان الركاب الساروا على يد فانها لا تضمن ما يجنيه برجلها لانها
لا يشهدان رجلها ولا يملكان على عيها وقد قال عليه اقول فداوا
وراء جباة بيد بها او راسها فانها مضمونة عليها **قوله** اذا اسك
صيدا لم يخلط بغيره باس كضمن وكذا الواحدة لملك صيد الا طفل من
الحرم لا كلام في ان الحرم اذا اسك الا لم يملك بغيره بعض سواء كان
في الكل او في الحرم لا يملك في الحرم من الحرم ولا يملك لملك في الكل
فملكه الطفل في الحرم اما العكس فغيره تردد والضمان اقوى **قوله**

لونه

فلا يفسد الازال وانما الاخذ من ما اوشبهه والعلام كالزوجة على الاصح
تختلف البهية واحترارها بعد العالم عن النسي والجماع بالجموع ومنه ان اذا
جامع قبل الحيض معا جاعا او قبل الشهور بعده على الاصح **قوله** وعليها
ان عمرها اذا بلغت ذلك المكان حتى ينفصل المناسك ذابجا على تلك الطريق
ومعنى الفرق ان لا يكون الا ومعهما ثالث **قوله** اعزاد بالمكان موضع الخطيئة
ولا بد من الثالث من ان يكون محرما فلا ينفصل عن الطفل الذي لا ينفك
بجانب الاخر في حق النكاح الا في حق الزوج في الاصح **قوله** وسعد
الخطيئة الى آخره انما هو وسعد ذلك النفس **قوله** ولو لم يكن فيهما نكاح
وكانت على ذلك زمان مما جرت من ولو لم يكن فيهما ثالث او كان احداهما غائبا على
الملكه وفي حمل الملكه الكفارة ترد وكذا لو اكرهته وفي وجوب الفرق
في كل موضع يفسد في حق نظر **قوله** ولو قيل ان يطوف طواف النسي او طواف
منه ثلثة اشواط فمادون او جامع في الفجر قبل الوقوف المانهم يتحقق
وجوب الكفارة بطواف ثلثة اشواط في دون من طواف النسي ان الاربعة
مستوعبة وجوبها وسواها من الطوافين خلاف لابن ادریس والمراد بالجماع
غير الزوجين المستمتع بالتحديد وبما بين الاثنين وتحت ما وصف في الشك
بعدم وجوب شئ من البدنة وانما انزل وكذا في الشهر وترد وجوب
شئ او لم يرد في الميعين موضع تعلق الكفارة بل يطلق في الشهر وعلم في
الشك في نكاح قبل الحيض معين وبعدمه وعبارة المصنوعة بما قبل
الوقوف وليس هذا كما لا يستحسنه بالبدن وجوب في حق شئ الشهيد
في شرح الارشاد بان طلبه الاضحية في حق الفرق بين كونه بالحيض بالبدن

اول النحر

او ان عضوا كان او مجرد النفس او العقل وعبارات الاكثر لانت عليه **قوله**
وفي الاستحسان بدنه وهل يفسد بالجموع وجوبه العقاب قيل نعم وقيل لا ومنه ان
قد العلم في الشك والاعتقاد الاستحسان لم يكن بالبدن والاطلاق لعدم العبارة
بوضع العقاب لانه يفسد بالجموع مع البدن والعلم بالجموع **قوله** ولو جامع احده
محملا وهي محرمة باذنه يحمل عنها الكفارة بدنه او بغيره او شاة وان كان محملا
فشاة او صياما او صياما ثلثة ايام على الظاهر وليس في الرواية نص في
لكن قد علم غير ذلك ان بدل الشاة من الصيام ثلثة ايام **قوله** ولو جامع المحرم
قبل طواف الزيادة لزمه بدنه فان بحر فبقية او شاة الموقوف ان الشاة
مرتبة على البقرة كذا هو في كثير من العبادات ثم ان هذا التفصيل لا يكاد يوجد
له في النصوص شأ يذكر سوى ما عليه الاحكام والذي في رواية معوية بن عمار
وجوب جزاء **قوله** واذا طاف المحرم من طواف النسي فحتمه اشواط
الى قوله وقيل كمن في ذلك مجاوزة النصف والاول مروى الاصح انه يكتفي
بمجاورة النصف ان يطوفه اربعة **قوله** واذا عاهد المحرم على امر او
ودخل المحرم فعلى كل منهما كفاية هي بدنه وتحتسب الاثابة وجوب العقاب
مع الاتمام بالجماع ولم اقف على نص في حكم ما اذا لم يدخل **قوله** وكذا لو كان
العاهد محملا على رواية سامة العمل على الرواية لشدة معصية ما بين الاحكام
وكذا يجب على المرأة وان كانت محلة اذا عطلت باجرام الزوج في الرواية المذكورة
قوله ومن جامع في ايام البقرة قبل النسي فسقطت عمرته وعليه بدنه وقضائه
هذا اذا كان عاهدا عاما بالتحريم سواء الزوجة الدائمة والمستتعة بها والامة
والاجنبية والعلام ويجب عليه انما هما ايضا ولو كان عمره التمتع فالاصح وجوب

بغيره

الجماع فيها للرواية الصحيحة وموالا **قوله** وفي كل فطر من طعام وفي افطاره بدنه
ورجله من مجلس واحد ثم انما يجب الشاة في افطار البدن او الرطين اذا
لم يكن قد كثر عن الاضحية فان فعل وجب للباقي لكل فطر ولو
قلم بدنه ورجله من مجلس واحد وجب شاة واحدة ولو قلم بدنه ورجله او بعضها
او بعض الرجلين من مجلس واحد قدم واحد بطريق اول وفي ثلثين فطر البدن
دم وفي الباقي فدية ولو قلم بدنه ورجله فالغنية تدون الدم ولو قلم البدن
في مجلس والرجلين من آخر فدان **قوله** ولو افترق ففطره فاداه انما فطر
شاة في شرط لذلك كونه المفقطة محتمدا او عدلا محتملا ذلك لان الوضوء
شرط في جواز الاستغفار ومحتمل لعدم فخلو النفس وكلام الاحكام عن اعتبارها
وفي الدرر لا يشترط الاجتهاد وطلب ان لا بد ان يكون المفقطة من المفسق
متمم بجمع اليد في الفتوى ولا يشترط اجماع قطعي ولو تعد المستحل الاداء
فلا شئ على المفقطة **قوله** المحط حرام على المحرم فلو لم يكن عليه دم لوانظر
الى بسبب النسي فليس غير مقلوب وجبت الشاة على الطهر ولو لم يخط
بالبدن ومواثوب المستعجل كله وليس يحجبنا على بحر بسبب او عهدة الازار
شاة على بحر عقد او ذر الطيلان ففني بغير الغنية به **قوله** ونظر
خلق الشرع في شاة او اطعام عشرة حاكم لكل منهم بدنه وقدرتة لكن منهم
وجوب الكفارة بملء جمل على وان قل الشرع وطلب الازاله من غيره
كما كحلج والعقد باطعام عشرة حاكمين هو المشهور بين الاحكام **قوله**
ولو فعل ذلك في وضوء الصلوة لم يضره شئ وكذا العمل ايضا وبقية في الدرر
ومعنى ان يكون التسمي واذ النسي به كذلك والفرق في الوضوء من الواجب غيره

الجم

الكمال والحق والافراق كما سبق ولو طافعة الزوجة وجب عليها ما وجب
وبل يجب الفرقان في العمة المفردة محتمل ذلك والروايات بالافراق
ظاهرة في الجموع وان اكرهها فلا قضاء عليها وجب عليه بدنه اخرى **قوله**
والافضل ان يكون في الشهر الداخل هذا الاصح بناء على جواز نسي العمة
ولو نظر الى غير ذلك فمات كان عليه بدنه ان كان موسرا وان كان متوسرا
بقرة وان كان معترفا في الظاهر ان ذكر الحوسر والمتوسط والمعسر
اشارة الى الترتيب فان شئ المتوسط غالبا ان يعجز عن البدنة هو
الذي فيه من الدرر **قوله** ولو نظر الى المرأة لم يكن عليه شئ ولو لم يكن
عادة الاضحية بالنظر او قصد الاضحية فنظر فمات من وجوب الكفارة نظر
قوله ولو قبل المرأة كان عليه شاة الحرام بغير شاة بدليل بعده سواء
ام لا خلافا لابن ادریس فانه اوجب مع الازال جزاء **قوله** صبغا الصبيغ
ما يصبغ بغير الادام ذكره في الصحاح هو **قوله** ابتداء واستدانة اذا مكنته
ازالة في حال الاداء فلم يكن وقد استعمل قبل الاداء فان لم يعلم بقاءه الى
حال الاداء فلا شئ عليه وبالنسبة ان بعض على شاة الظاهر نعم **قوله**
وكذا يجوز لصده ما يتجر به ولا يجر مصدرة بعض الباء ولا معنى لاسم المصدرة
في هذا الترتيب فلو قاله وتجر النكاح اول **قوله** وكذا الفداء كالا بدنه
بعض المزة والراء وشدة يد الجيم احدى لغاته **قوله** والنفق وشدة المزل
فان بدنه لا بعد طبيب ولا يجب القرض على الالف منها وثمها الشاة والتبصوم
والادح والرواية بالقرض على الالف عند اكل النفاق والاي في محو على الاحكام
له لا بد غير على الاثر لا بعد طبيب **قوله** والاي في محو على الاحكام

ويستحق في العسل والشمع مثل ذلك **قوله** ولو نتف احد ابطيه اطعمه حاكيز
ولو نتفها الزم شاة الحلق كالنتف في ذلك ويلوح من بعض العباد
ان الازالة مطلقة كالنتف ولو ازال بعض شعر الابط لم يعد الحاقه بالابط
لان ازاله الشعر مطلقا محرمه وصحتها وجوب الدم الا ان ما يجوز في الابط
جميعه يجوز لبعضه بطريق اول **قوله** وفي التظليل سائر اشاة وكذا
لو غطى راسه بثوب او طينه بطين فشرع الحلق لا يجتنب في وجوبه لانه
لنقطه الرأس ثوب او طين سائر او بارتماس في ما لا يجوز ان يصيبه
على الرأس وكذا التزجيم لو حلق سائر او لا يحرم تجريد الشعر بالعسل والحق
انما كان وكذا استره باليد ذكره في المنتهى وما يجوز روايه ولو وضع على
رأسه ما يضلله مع التغطية لم يبعد وجوبه كذا في التظليل
فان اطلاق الحجاب اشاة به محتاج الى تنقيح لانه ربما اوشم وجوب
الكفاية بحسب التظليل وتعددها بعدد اوقات كثر الراس
لان الظاهر ان السراحيق باللسان وليس كذلك فان للاصحاب
كفاية الاستطلاع احوالا لكل يوم وشاة لكل يوم وشاة لكل
شك الا علة التمتع وحجه فان فيها شاة تين على قول قوي وشاة لكل
يوم ان كان محتمرا وحله المدة ان كان مضطرا او اختار الحلق في المنتهى
وجوب دم واحد وموطا احتيازا في التذكيرة والمختلف وغيرهما
والاجابة لا ينهض بازدياد وجوب دم في الشك للمحتاج والمضطر
ويلوح منها انه لا فرق في ذلك بين القليل والكثير والمكسر وغيره ويوقول
قوله الجدل وفي الكذب منة شاة وتبين بقية وثقافتها بما زاد

على العسل

على الثلث كالثالث اذ المالك قد كثر عن الاول فان سبق التكفير فاعلمه في ما ياتي بعد ذلك
منتهى **قوله** وفي الصدق ثلث شاة ولا كفارة فيما دونه ولو زاد على الثلث
ولم سبق التكفير عن الثلث من الجميع شاة اما لو سبق فقهايا في بعد ذلك
منتهى **قوله** قطع شجر الحرم وفي البقرة بقرة ولو كان كحلا وفي الغنم
قيمة وعندي في الجميع تردد الى منشاء الزرد من ضعف مستند ذلك
ومن اعتضاده بالهشوة والاصح الوجوب وهو المشهور بين الاصحاب
فروق في هذا الحكم بين الحلق والحرم ولكن في تحريم الشجرة كون شاة منها في الحرم
سواء كان اصلها او فرعها والمراد بقطع الشجرة قطعها من اصلها وهو
مقتضى القلع وبه غير كثير من الاصحاب واما الاغصان فانه لما لم يكن له مقدار
شجرة عا وجب ضاها بالقيمة السوية وهذا في غير الغصن المشرك الذي هو
في حكم الجبان واليابس وكذا الشجرة اليابسة **قوله** ولو قطع شجرة منه اعداء
ولو جفت قبل بلوغها المراد انه اذا قطع شجرة من الحرم وهو عليه
اعداءها الى الحرم كما كانت مغروسة سواء موضع القلع وغيره فان ثلثت
فلا شاة عليه اصلا فان جفت فلكافة القلع بما لها واعلم ان قولنا ولو جفت
قبل بلوغها ضاها هو من ثبوت ضاها في شاة بالحكم سواء كفاية القلع
وعبارته العواعد اعجب من هذه فانه قال فان جفت قبل ضاها
ولا كفارة ولا تحصل لها ويجوز المسئلة انه بالقلع كج الكفاية فان
اعداء وعرضها سبقت سقطت الكفاية والا فوجوبها باق **قوله**
ولا كفارة في قطع الخشيش وان كان فاعلم ما ثوما لا يجب في الخشيش سوى قيمته
سواء كان يابس او اخضر اما قطع اليابس فيجوز ولا شاة فيه **قوله** ومن استعمل

العصاة

قد احرم به الولي فالكفاية عليه وان طرأ جوزه بعد الشروع فالكفاية في ماله
هذا هو الذي تضمنه النظم **قوله** وقد يجب بالذرة وما في ضاها والاشجار
والافاد والغوات المراد بالغوات فوات الحج فانه يجب في ان يحلل
بعرة مفردة بان قلب ارامه الى ارام العمرة ثم ياتي باضعاها ويحلقها المراد
بالافاد افاد العمرة فانه يجب اتمامها وقضائها **قوله** مع انشاء العذر
وعدم تكرار الدخول من العذر ان يكون الدخول بعد اذ لم ياذن له السيد وكذا
الدخول من قبل مباح **قوله** والمفردة يلزم حلقها في المسجد الحرام اي يلزم باصل
الشرع ولا ريب انه مع الاستطاعة ولو استطاع الحج الا فراد دون عرفة
فلا قرب وجوبه لان كلاهما منكم مستعمل ومنه ان يكون العكس كذا في العذر
قوله وافضلها ما وقع في رجب فقد ورد انما تلي الحج في النصف **قوله** من ارام
بالمفردة ودخل مكة جاز ان ينوي التمتع وبمفردة وانما يجوز له ذلك اذا لم يكن
المفردة متعينة عليه بسبب من اسباب التعيين **قوله** ولو دخل مكة متعينا
لم يجز له الخروج حتى ياتي بالحج لانه مرتبط به وذلك لان عمرة التمتع كالجزء من
الحج **قوله** نعم لو خرج بحيث لا ترجع الى الاستيفاء ارام جاز هذا مستثنى مما
قبله والمراد انه لو خرج وعاد قبل ان يصير من عودته واهله من العمرة ثم عاز
اما لو خرج وعاد قبل ان يصير من عودته على وجه بعض تحلل الشهد او عزم على
الحج مرة فانه لا يجوز **قوله** ويكره ان ياتي بعمرتين ومنها اقل من عشرة وميل
يحرم والاقل اشبه وقيل لا يكون في الشهر الا عمرة واحدة والاصح هو ان الزواها
على كراهية والافضل ان يكون فيها ثمرا واقل عشرة ايام **قوله** وهو واجب
في العمرة المفردة بعد السعي على كل معتمر من ارامه وضيق وحصى وكذا العذر اذا ارام

وهنا طبيا في ارامه ولو في حال الضرورة كان عليه شاة على قول هذا القول المعتمد
قوله وكذا قيل يجب قلع ضرسه الى هذا هو المعتمد وهو رواية مقطوعة وظاهر
المنتهى انه مع الحاقه الجوزة لاشاة عليه ونهتد له رواية الحسن الصنف وفيه
قوة وتدل بحق به السن فيه احتمال والطيب يوزن قيمته من المشعل على شاة
من الطيب **قوله** ويجوز اكل ما ليس لطيف من الادوية كالمسني والشيح
ولا يجوز الادوية ولو فعل ذلك محتمرا او مضطرا قبل كسب الكفاية قال
الشيخ است اعرف به نصا والاصل البراءة وخرج من المنتهى بعدم الكفاية
فيه وهو قوي **قوله** اذكر الوطى لزمه لكل مرة كفاية قد سبق في الصور محقق
معنى تكرار الوطى **قوله** ولو كثر الحلق فان كان في وقت واحد لم يكره الكفاية
وان كان في وقتين تكررت المراتز الوقيين الوقتان المحققان عرفا قال
في التحرير كان حلق بعض راسه غدوة وبعضه عشية ومستند ذلك صدق
العقد والعرف **قوله** ولو تكرر منه اللبس او الطيب فان اتخذ المجلس لم يكره
وان اختلف تكرره في رواية محمد بن مسلم ان لكل صنف من الثياب فداء
وفي المنتهى لو لبس قميصا وحمالة وسراويل وجب عليه لكل واحد فدية والباس
به وعلى هذا فلو اتخذ الصنف اعتبر الحاد الوقت عادة وعدمه لا اتحاد
المجلس وكذا القول في تكرار الطيب ففي تراخي الزمان كعنه ثم ساعة
اخرى كذا في عبارة الشيخ ثبت العقد وهذا اذا لم يكون عن السابق فاني كثر
عنه وجب لما بعده كفاية اخرى اما القلم فيعسر منه اتحاد المجلس واختلف
لنقص **قوله** يسقط الكفاية عن الجاني والناس والمجنون الا في الصيد الحلي
لا ريب ان الكفاية في الصيد يجب على العايد وغيره وعلى المجنون وغيره فان كان

فداوي

به الولي او تجوز حذونه بعد الشروع وجب على الولي ان يمنعها من الف قبل الايمان
به وممن لم يات المعتق بطراف الشك يحرم عليه التلذذ بهن والعقد على الاصح
ولا على المملوك سوارا يعتق بعضه ام لا وسوار امره سيده ام لا **قوله**
بشرط وجود الامام المراد بوجوده كونه طامرا ام محتملا من التصرف **قوله** او من نصبه
للمجاهدين تحقيق نصبه لجهاد بنصبه عينه ونصبه من فطر على وجه العموم بحيث يتناول
الجهاد **قوله** ولا يعين الا ان لعنة الامام لا تقتضي المصلحة او لتصورها في
عين الدفع الا بالاجتماع الى سوق العبادرة لبعض ان لعنة معين الامام
لا تقتضي المصلحة ذلك باعتبار جوده راي المعين وحسن تدبيره او شدة اطلاع
على احواله ذلك لا يطرأ مثلا اما لتصورها للمعين بالجهاد عن الدفع الا مع ذلك
المعين فيكون اقتضاه المصلحة مع تعيين الامام وكذا يكون قصور المعين مع
الامام موضعين للمعين وظاهر ذلك يقتضي ان لا يكون قصور براءة موجبا للمعين
وليس كذلك ويرد عليه ايضا ان المعين مع قصور المعين مع تعيين الامام لا يقتضي
والاول ان يكون المعين حاصله بامور منها تعيين الامام ومنها غير المعين
ومنها التذرع وشبهه واعلم ان الجهاد في الاصل واجب كسائر الاله فخص
عصا بالعارض فلا يكون نصبه منافيا لما هو عليه في الاصل **قوله** ونظام عدو
وتخفى عنهم عن نفسه الى ان عبادة الشيخ لعنه العدو الذي ومن اهل الحرب
كونه كما فرغ افعلى من الودعهم المملوك لم يجب المدافعة **قوله** في عدم
عن نفسه ان يجب ان يقصد ذلك **قوله** ولا يكون جهادا الى فلا يسقط عن احكام
الفعل والكلية لو قتلوا يحرم عليه الفرار **قوله** والمريض المانع من الركوب
والعدو الى المانع من مجوعهما وله بالجزع واحد لان قدرته على الركوب لا يفيد

منه

قد يصير ناشيا قبل دانه ونحو ذلك فخصه ناشيا واحتج الى العدو **قوله** ويختلف ذلك بحسب
الاحوال يمكن ان يكون المراد وحسب الفواعل بحسب اختلاف الأشخاص فكيف يمكن
بعد فقيرا باعتبار ما ذكره في ذلك الاعتبار لا يعود فقيرا ورثه فماله لا يمنع فيها
الفرق من الجهاد وكما يذكر في بلده حيث لا يلزم حواش وقته ونحوها ويمكن ان يكون
الضرر رجعا الى كل من الفروع والركوب لان بعض الامراض بالنسبة الى بعضها الاحوال
قد لا يكون مانعا من الجهاد وان منع من الركوب والعدو وكما لو كان القتال في موضع
لا يمكن ان الركوب ولا العدو **قوله** ولو كان حاله مومنا فقل لم يمنع وموعدا فقل
لان في الجهاد ذهاب نفع الاصح لعدم **قوله** لو جدد العدو بعد التماس الحرب
لم يسقط فرضه على تردد الاتح المجتمع القيام به ففشا من عموم قوله اذ انتم
فنته فاقبوا وحران وجود العدو مانع من وجوب الجهاد والاصح العقول الا ان
يلزم من المسلمين انكار رويها دل فلا يسقط **قوله** ولو نزل للمعركة كانا الى
وجب ان قبل البديل او كان على وجه لازم كالنداء والافيشكل الركوب لانه واجب
مشرط فلا يجب كحصيل شرط كالحج **قوله** ومن عجز عنه بنفسه وكان في موضع وجوب
اقامة غيره وقيل يجب ومواساة الاصح الوجوب والمراد انه يتعلق به وجوب الاستجابة
كما يتعلق بما قبله وجوب الجهاد على الكفاية ويقتضيه وجود من فيمكن به **قوله**
وجوب المجاهدة عن بلد الشرك على من يصعب عن اظهار شعائر الاسلام مع
التمكنا اذ كان المكلف غير قادر على اظهار شعائر الاسلام في بلاد الشرك والمراد بها
الاحوال التي تحق فيها جهاد الاسلام كالصلوة والاذان وصوم شهر رمضان وحل
الاربع وكحرم ما زاد ونحو ذلك وجب عليه المجاهدة عنها الى بلاد الاسلام اصل
اشعار الشعب الاصح بالبدن وما ورد من قوله عم لا يجره بعد الفتح فهو من على
ان المراد لا يجره من حكمه لا بما صار است بعد الفتح بله الاسلام او ان المراد سقوط

وموا قرب الى الليل واجدر ان نقل القتل وان يكون بوصوله الظن لانه ما حضر
وقت صلواتها فلا يمكن اداها **قوله** وان موثق الدابة وان وقف الى يكره
للمسلم ان يوقب دابة بدليل قوله وان وقفت به مرجع العير مدلول على كونه
الحاصل من ان الفعل والجرم ذلك اما الكراهة فليست بالثابت في ذلك وانما
التعميم ببيان الناس مسلطون على الاموال ولان ابقاها بجملتها بما ذكر في الاستحانة
الكفاية بها وقد فعل ذلك جعفر بن الزبير في قوله حيث علم انه مقتول
واما دابة الكفاية فيجوز ان يوقب لانه يقتضي الى اضعافهم وكذا خلاف الدابة
بالوكالة على كل حال **قوله** والمباذرة بغزاة الامام وقيل يحرم الاصح
الكراهية وحرم طلبها لما ورد من النهي عنه وانه يعني **قوله** وسحب المبادرة اذا
نذب اليها الامام ويجب اذ ازم اي اذ ازم لها بان امر تخلف بعينه بها ولو
امر بها في الجملة فيجب كسائر الوجوه منها حرم قطعها ولو طلبها المشرك يجب
للقوى الواقف من نفسه بالنعوض فعلها لكن يجب ان يستأذن الامام
وسحب الامام ان ياذن **قوله** ولو لم يطلبه المحرم حادته وقيل كونه عالم
بشرط الايمان حتى يعود الى فئة الاصح عدم جواز محاربة **قوله** او يصح
دفعه فيقومها اما ان يتوهم صحتها اما ان يكون مرجع العير بالنعوض **قوله**
وكذا ان يذم الواحد من المسلمين لما ورد من الحرب الى المراد باعاد الكفاية والعدو
اليسير كالعشرة والفاقة القليلة والخصم الضعيف واعلم ان يقدم نعم اوله وكسر
نمايه مضارعا اذ لم ياجر **قوله** وعلى من لم يفرقه او حصن قبل يتم كاجاز
على عم دام الواحد حصن من الحصون وقيل لا وسواء شدة الاصح عدم كفاية
الخصم الصغير مستثنى لانه يمكن بالاجاز **قوله** وكذا كل كفاية علم بها ذلك من
قصد العاقد والى كالدن على الامام صريح كل كفاية علم اقرارها بقصد

منه

الهجرة عموماً لان معظم البلاد صارت بعد الفتح بلاد الاسلام فلا يجب الهجرة الا على بعض
 هذا المثل الجعبي بين دلائل وجوب الهجرة فانها عامة ولان المقصود وجوب
 الهجرة وهو الضعف عن اظفار الشعائر في المومنين موجود والى هذا اشار
 المحقق بقوله والهجرة باقية مادام الكفر اما من لا يضعف عن اظفار الشعائر لكونه ذا بصيرة
 وعزيمة فان الهجره لا يجب عليه ونقل عن نسخة الشهيد ان البلاد التي لم يتركها
 فيها عن اظفار الشعائر الايمان يجب الخروج عنها وموصى الا ان الظاهر ان هذا
 انما هو مع ظهور الامام عم بحيث يرتفع العقد اصلاً واداس اما مع غيبته فبعد الحكم
 غير ظاهر لان جميع البلاد لا يظهر فيها شعائر الايمان ولا يكون فيها داع الى البصيرة
 وان تغيب في ذلك **قوله** حفظ الشعائر سواء توضع الذي يكون من بلاد
 الاسلام والكفر كخاف منه يحكم المشركين على بلاد الاسلام وكل موضع يخاف منه
 يقال **قوله** ولو نذر الحرابه وجبت مع وجود الامام وقعه وكذا لو نذر ان
 يصرف شيئاً في الحرابه على الاصح وقيل يحرم ويصرف في وجوه البر الام
 خصوصاً الشقة والاولى شبه او نذر الحرابه في حال الغيبة وجبت لانها طاعة
 فينقض نذره وقضيه قول الشيخ بانه لا يجب صرف المال الذي نذره لم يطير
 اليهم الا اذا خاف الشقة انه لا يجب الوفاء بنذر الحرابه الا مع حرق الشقة
 والحداد والوجوب ولو نذر لم يطير الشقة وجب صرفه اليهم سواء كان الامام
 ظاهراً او مستوراً او خاف النذر على نفسه ترك صرفه بنذره الشقة من الحرابه
 باضلال بنذره اولاً وقال الشيخ وجماعة لا يجب صرف ذلك الى الحرابه بل
 تصرفه في وجوه البر الا ان يسمع نذره احد الخائفين ويخاف على نفسه تركه
 لقوله على رواية لا تمنع حجة على ذلك والاصح الوجوب ايضا **قوله** ولو اقرض
 وجب عليه التمسك بما له ولو كان الامام مستوراً او قيل ان وجد المستأجر او ورثته

الركن الثاني
 في بيان كيفية جوارحه

رداً والافام بها والاولى للوجوب من غير تفصيل الاصح الوجوب والقول المحكي ضعيف **قوله**
 انما كلفهم واما لنقلهم الى الاسلام قيل يمكن ان يكون لما نذر امرنا على ان يكون كلفهم البغاة
 ونقلهم الى الاسلام للمؤمنين الاخرين لان البغاة مسلمون وانما يطلب منهم ان يخرجوا
 عن طاعة الامام وفيه شيء لان البغاة عندنا كفار ومردون فان قيل كلفهم قبل ابر
 المؤمنين عم توبة من باب من الكفر ارجع مع ان امرنا لا يقبل توبة عندنا بلقت
 يمكن ان يكون الشبهة عندنا في قبول التوبة قبل دفعها والذي ينبغي تعليل الحكمين
 بالاقام الثلثة فانه يطلب نقل كل منهم الى الاسلام مع التمكن منه والى طلب
 كلفهم عن المسلمين **قوله** والاولى ان يذبح يقال من عليه الى هذا الحكم وجب
 بقوله نعم قالوا الذين يذبحون من الكفار والاولى للوجوب وما يجب بالخوف من الاعد
 ما اذا كان الاقرب مهادنا لا ضرر منه وان لم يخف من الاعد وكما يجب قبل الاقرب
 قيل من عليه كذا يجب فقال القريب قبل من عليه ايضاً وهكذا **قوله** الاعد الدعاء
 الى ما من الاسلام من الشهادة وان والافوار بالتوحيد والعدل والنبوة والامانة
 وجميع شرائع الاسلام واحكامه **قوله** الا المحرف المراد بالتحريف الاستعمال بغيرها
 الى حاله المحرف اي اذ دخل في حكمه من القتال كطلب سعة الموقف او نحوه **قوله**
 او تسمية لأخته بما بالمرادوع **قوله** والمتخير الى فقه المراد بالتحريف الى فقه
 ايها ليستخد بها في القتال مع صلاحيتها لذلك الى كونهما بحيث يرجح فيها ذلك
 فلا يجوز التحيز الى كذا الزماني والمريض الذي لا دفاع عنهم وشرط ان لا يكون
 بعيداً جداً بحيث يخرج بالتحيز اليها عادة عن كونه حقاً **قوله** ولو غلب عليه
 العلل لم يحز الفوار وقيل يجوز لقوله نعم ولا يتعلق بما يدرك اليه التهلكة والاول
 اظهر لقوله اذ القيمة فقه فاقبضوا من الحسنه فيها اذا كان العدو على ضعف
 او اقل والاصح وجوب الثبات ومنع كون الثبات على هذا الوجه انما باليد

فيكون الواقع في العبادة هو الكفاية بالكون بدليل متابعتها واعتبار علم اقترانها
 ويمكن ان يكون الكفاية بالتقاء الخسنة من فوق وكسفة كان في كل حال على ارادة الامان
 من كفاية وكفاية فتدبر للايمان **قوله** ولو قال لا يا من عليك اول الخسنة لم يكن
 ذمها ما لم ينضم اليه ما يدل على الامان الضمنية كالترامن الحالية او المعالجة كما لو طهرهم
 ليؤتمنهم او طلبوا عنه الامان فاعطوا الرضا بذلك وقال لهم هذا العطف وانما
قوله ولو اقر المسلم انه اذ لم يشرك فان كان في وقت يصح منه ان الامان قبلت
 ان فان كان الاقرار في وقت يصح الغفلة الامان منه كما لو كان جامعاً للصفحة
 المعتمدة في العقد والام لا يعتبر كما لو كان المشرك ما سواد وان اسندته الى قبل
 الاسر **قوله** ولو اذ على الحق على المسلم الامان فان كان له قول من غير احتياج
 الى التمسك لان التمسك والاسر كان ثابتاً على الحق ويجوز دعواه لا يستطاع و
 انما راعى المسلم لا ياتي على حق تترتب عليه بل على مقتضى سقوط ما قد علم ثبوته **قوله**
 وفي الحالين يرد على منتهى من عورب الى حال انكار المسلم دعوى الحق الى الامان
 وفي حال انكار المسلم من المسلم وبين الجواب وانما يرد الى امانه للشيء **قوله** واذا عقد
 الحق لنفس الامان ليسكن في دار الاسلام دخل ماله تبعه لان اطلاق المال ضرر
 والامان يقتضي عدم الضرر **قوله** اسعفت امانه لغفلة دون ماله لا يملك ثبتت بغير قول
 تبعاً لا نقول قد علمت التبعية في الثبوت لاف الزوال والاصل عدما **قوله**
 ولو اسره المسلمون فاسترق ماله تبعاً التبعية في الملك لاف المالك لان المالك
 يكون الامان مما ايقض لعدم الايجاب عليه وانما السلطة عنه ولو عثر بعد ذلك
 لم يعد الى ملكه بخروجه عنه **قوله** فترق وجب اعادته الى افرق شيئاً والضرر وجب
 اعادته يعود الى الفرض وان لم يكن مذكورا لانه مدلول عليه بقرينة فانه مقتضى **قوله**
 حرصت عليه احوالهم بالشرط لانه شرط صحيح صدر من المالك في ملكه فبذلك عدم المردون

عند

عند شرطهم **قوله** ولو اطلعه على لم يجب الوفا به لان الحق لا عوض له **قوله** ولو اسلم
 الحق في ذمة من لم يكن للزوجة مطالبة ولا لوارثها لانها اهل الحرب ولا ان المالك
 بهذا المهر وعنى ان تملك ان فلتا بان المديون اذا اسلم سقط دين الحق في ذمة
 كائناً ما كان فبذلك الحكم صحيح وان قلنا ان الذي يسقط عنه ما كان عتقاً او اطلاقاً
 دون ما ثبت بالتراضي كالتفويض وكونه فبذلك الحكم منقطع فان الصدق ثبت في الذمة
 بالتراضي فلا يسقط كالتفويض وقد صرح في غير هذا جواب لعدم السقوط في التفويض وكونه
قوله ولو مات ثم اسلم او اسلمت قبله ثم ماتت طالبة وارثها المسلم دون الحق لانا
 اذا ماتت قبله ولما وارث مسلم ثم اسلم فلا حق في وارثها المسلم المهر قبل السلام
 الزوج فلا يسقط من ذمة بل يطالب به الوارث المسلم دون الحق على نسبه
 ويجوز فيه الاشكال ان الحق وانما اذا اسلمت قبله ثم ماتت ثم اسلم فاطلعه لان المهر
 في ذمة عند اسلامه حق مسلمة فان لم وارث مسلم والا فوارثها الامام عليه **قوله**
 وما عني في الحكم كمال العقل لانا وشرطه ان يكون مجتهداً في احكام الجهاد لا يحتاج
 الحكم من غيره **قوله** وبما راعى الذكورة والحريه قبل نعم وفيه رد نيت من اصابه عدم
 الاشتراط وحسن المرأة والعبد ليس اهل لرتبة الحكم والاصح انهما **قوله**
 ولو مات اعدم بطل على الباقي لان الحكم منوط برأي الجميع لان الظاهر من تعيين
 المتعدد عدم الرضا حكم واحد **قوله** فلو حكم بالقتل والسي واذن المال فاسلموا
 سقط الحكم لاف المال انما يسقط الحكم بالقتل خاصة على الاصح لان الاسلام يقتضي الوم
 ولا نافي الاشارة **قوله** فان كانت الجاهلية من ماله دينا اشترط ان يكون معلوماً
 والقدرة وان كانت عنها فلا بد ان يكون مشاهداً او موصوفاً وذلك لان به اجماله
 وشرطها العلم بالعهن لكن سياسته في الجاهلية انشاء الله تعالى ان جهالة العوض
 لا يقدح اذا لم يكن مانعة من التسليم كما لو قال من زاد عندى فله نصفه **قوله**

وان كانت من مال العينة جاز ان يكون مجهول الى الزق من هذا وقيل ان الكافة تدعى
وورد النص بجوازها وانعتاد الاجماع بخلاف السابق **مسألة** وان تعارضت المدة
ويردون الى انهم يجعلون عدم النص لان مراعاة المصلحة العامة اولى من مراعاة المصلحة الخاصة
فان اتلف مال الغير عند معارضة المصلحة الكلية او توقف دفع الضرر الاقوى عليه يرد
وقد يجب والاجماع انصاع المصلحة في ذلك فان كان تعقل الصلح لا يعرض للمسلمين لتوهم
واستغلالهم نعم نفوس واحدا من الحاديه والا التي ودفع اليه قيمتها **مسألة** فاستلحق في
لم يدفع اليه سرور كان المجهول له صلا او كان في الاله قد عصمت نفسها بسلامها واكثر
استمر قائما **مسألة** وكذا لو سلمت بعد الفسخ وكان المجهول له كما في اى دفع اليه القيمة
لان الكافة لا يحل للمسلم **مسألة** والذكور البالغون سعدون عليهم القتل ان كانت الحرب قائمة
اي ان كانت الحرب قائمة وقت اسرهم ولو اسلموا الى اهل هذه فعبارة العلامة
التذكرة والمنتهى والقرن شرع بالوقوف في الحكم والشرع حكم يكون الامام غير ابر
الحق والغدار والاستراف والمصرح المحض منها بشئ وعدم تصريحه بحمل احدى
منع هذه الاحكام الا ان لم يكن له استرقاق في حال الكفر من حال الاسلام اذ لم
تؤمن اثنين الشان لعين الاسترقاق كما هو قول بعض العامة لان الحق مضيق للمال انما
بالاستسلام والغدار لم يثبت قبل الاسلام فكذلك بعده استحق بالمال كان والا في قول
مسألة والامام مخير ان شاء فرب اعنا لهم وان شاء قطع ايديهم وارجلهم فقلنا
هذا كثير من صنف القليلة والى موخير مصلحة واحتمل ادم خسرته لم اجد نصا
بشئ والمقتضى ان خسرته **مسألة** وتزكيم كفون حتى يموتوا استرقاق بعضهم النافذ
المراد في قوله حتى يموتوا اتينيه على انه لا بد من موتهم فلم يموتوا فلهذا لا اهتم
مسألة وان اسروا بعد بعض الحرب لم يقتلوا وكان الامام مخيرا بين المني والغدار
والاسترقاق في هذا الحكم هذا الخبر مخير اجتمعا في المصلحة لا خسرته ومخرج

العلامه

العلامه في التذكرة والمنتهى لانه والى المسلمين فلا بد من تحريم المصلحة بهم **مسألة** لا فرق بين
الكتب الى وغيره على الاصح للعموم ووقف الشيخ فكل ما كان غير الكتابي مخيرا من المني
والمفاد ان دون الاسترقاق لانه لا يترتب عليه ولو ضعف **مسألة** لا يثبت القتل
في هذا القسم وانته بعض الاحباب وهو ضعيف **مسألة** ولو عجز الاسير عن المني يجب
قتله **مسألة** يفتى ان يراد بنفي الوجوب في الجواز فيراد بالاعم الاخص توسعا والبراد
بالاسير منا المأخوذ والحرب قائمة لا بعد انقضاء ما كانا يشتر به القتل المذكور في
العبارة وان كان كل منهما لا يعلم حكم الامام فيه لان الاول مخير فيه بين انا القتل
اما الثاني فاما مخير فيه بين الامور التي ليس القتل واحدا منها على الاصح **مسألة**
ولو بد مسلم فقتله كان هودا وكذا لو قتلته كان **مسألة** ويكره قتل صبر القتل صرا هو
رجس على القتل في المنتهى حقنا به كسر القتل فان ارد قتلته قتل على غير ذلك الوجه
اول شيخ في الصحيح عن محمد بن الحسن عن ابي عبد الله عم قال لم تحمل رسولا بعد صلح
رجلا صبرا قط غير رجل واحد عقبته بن الى مبط الحديث واما قتل الكراوية
العديد وقيل قتل جبرائيل الناس **مسألة** وحل راسه من المعركة اي على راس
المقتول من المعركة ولا يكره لو كان فيه نكاحية **مسألة** ولو سبي منقذا قيل يمنع
اقل في الاسلام اي لو سبي الطفل منقذا عن ابويه والعقول للشيخ وجهه
تمسكا بظاهر قوله واما ابواه يهودانه وينصرانه فانه قد انقطع عنها ما مثل
المقتول ككفره وقيل ان البيعة في الاسلام للابن انما هي في الطهارة فانه
وهو الاول اقتضاه عن موضع اليقين **مسألة** اذا اسرا الزوج المنيح النكاح فمهم
قد رخصا بعد ولو كان الاسير طفلا ان المراد منا بالزوجه الكبير وذلك لان الكبير
لا يترق بمجرده الاسر بخلاف الصغير وشبه المرأة **مسألة** ولو قيل خسر النكاح في
كان حسا المراد ان الزوجهين اذا كانا في قبض قبل الاسر وما حسا لمعصن

كما لو ملكها اتى بالبيع **قوله** وكذا لو كانت الحرة حاطة من مسلم بوطي مساع
 كما لو كان بوطي الشبهة او بكا في المعتقة في موضع يجوز **قوله** ولو اعقب مسلم عبد
 بالندى فليكن يد الرب فاسره المسلمون جازا استرقاقه وقيل لا يعلق ولا يعلم
 به انما قيد العتق بكونه بالندى بناء على ان عتق العبد للمكان لا يصح مطلقا
 واصلح التوليد انه مشروط بتلك بالعدم وتعلق الولاء لا ينقض المنة فانه لا يلزم
 بطلان اصله واداس **قوله** ملك نفسه بشرط ان يخرج قبله اي بشرط ان يخرج العبد
 الى دار الاسلام قبل مولاه والامة كما لعبد في هذا الحكم فخص عليه في المنتهى
 تمكنا بالاعتقاب **قوله** ومنهم من لم يشترط الاول اذ اصح الاشارة الى
قوله الغنية من النفاذة المملوكة الى الغنية جنس يعم المملكات بالقبالة
 والزرعة وكونها والحاصل بالهبة والغلبة بما يحاط بالتحليل والركاب وانما
 هو المراءى وما فعل في هذا الغنية باقية في موصوفها اللغوي لم ينقل الى المعنى الثاني
 كما زعم بعض العامة **قوله** وقيل يجوز لم تناول بالاد منه لتعلق الدابة واكثر
 الطعام من القول اصح سواء كان الاخذ غنيا او فقيرا لعدم تعلقهما بالغنى **قوله**
 او يجوز المأذون والتمه للتحليل ويصح من هذا ان التران لا يمكن في ثبوت
 الغيبة وان قويت بعد اولا لا يظهر الخبز بالتحليل وظاهرهم الظاهر انه نعم لو لمنا
 ان البينة العارضة لا يمنع حصول الظهارة بالانقلاب انتهى **قوله**
 ويمكن ان يقال يصح في قدر حصته ويكون الثاني اصح ما يرد على قول هذا الاحتمال
 ضعيف لانه لا يعلم وقوع البيع في المستحقين لذلك لا يمنع جواز ان يخرج في يوم
 غيره ولو سلم فان قدر نصيبه مجهول لا يصح بيعه والقول باقية الثاني باليد
 قولى لا استوار نسبتها اليد وانما اذى اليد بها **قوله** حكمه حكم القطة وقيل لو يوف
 سنة ثم ياتي بالغنية وموت حكمه وذلك لانه انما يعرف سنة اذا كان لوطه وعلى هذا

الندى

التعدير علف يجمع غنمه والاقص الاول **قوله** قتل يفتق اخيه واليك الشري
 حصص الباقية وقيل لا يفتق الا ان يحكمه الامام في حصته او حصته جماعة
 مواعيد الى القول ان يفتق الى ان يملك الحصة بالاستيلاء او انه بالاستيلاء
 ملك ان يملك فعلى الاول لا يفتق نصيبه وعلى الثاني لا يفتق وعدم التفتق
 قولى **قوله** كل ارض فقتت عنوة وكاشت حجة نهى للمسلمين فاطمة والعرف
 في الجملة المراد بنقبة عنوة فقتها بالهبة والعنفه وفتح العين المهملة كان
 النون والمراءى حجة كونهما كذلك وقت النية وهذا احد اقسام الارضين والى
 الارض التي اسلم عليها طوعا واقترا لث ارض الصلح والاربع الاصل
 فالاقام اربعة **قوله** والنظر فيها الى الامام هذا مع ظهوره صراحة في الغيبة
 تختص بها من كانت بيده بسبب شرع كالشراء والارث ونحوها لانها وان لم تملك
 رقبتهما لكونها لجميع المسلمين الا انها تملك بها لانا والتصرف ويجوز عليه الا في وج
 المتعاسة وتولاها الجارية ولا يجوز بيعها ولا صنعها ولا التصرف فيها الا باذنه بانما كان
 الاصل ب ولو لم يكن عليها يد لا يحد حقيقته كلام الاصل ب توقف جواز التصرف
 فيها على اذنه حيث حكموا بان المتعاسة او الخراج منوط برأيه وبما كالمعوض
 عن التصرف واذا كان المعوض منوطا برأيه كان المعوض كذلك ويجوز جواز
 التصرف مطلقا ويلزم احد الامرين فان قيل كيف يعلم كون الارض مضمومة عنوة
 او لا بعد مطا والارضة قلنا اما في الجملة فبالنقل الثاني في كلام الغيبة والموتون
 بهم في المورد فحين فعد مرصوا بان ارض العراق المعروفة بالسواد فقتت عنوة وكذا
 وانما على سبيل الخصوص فان ذلك يستند بمرأى الاحوال ومزجها لاسان ان يكون
 الخراج مضموم على الارض المعينة او لو خذ منها المتعاسة وان كان ذلك في الحاضر
 لان الاصل في افعال المسخرة القوت حتى يعلم خلافها **قوله** ولا يصح بيعها ولا هبتها

قوله كل ارض فقتت

ولا وقتها المراد ان لا يصح شيء من ذلك ولا سعة في رقبه الارض لكنه يصح في النار
كما صرح به والمراد باننا لا نعترف العمارة مثل البناء والنوس والزرع والاعمار والنفاد
بائع الارض المذكورة مع شيء ما ذكرناه دخلت الارض في البيع على طريق
الطبيعة وسحق المشتري الاضطرار بها ما دام شيء من ملك المذكورات موجودا
فاذا ذهبت المذكورات وغرست الارض انقطع في المشتري عنها وكذا القوس
الغريبة والوقف وسائر الاسباب ان قلنا فملك وبهذا صرح في حق من يملك
ويصرف الامام حاصلها في المصالح الى المراد بالمصالح مصالح المسلمين مثل بناء القنطر
وعماره المساجد وبنائها الصلوات والمواظبة والنفاة وغير ذلك **قوله**
وما كان موتا قبل الفتح فهو للامام فاصلة ولا يجوز اجاؤه الا باذنه ان كان
موجودا للموات المذكور من جملة الاملاك لا يجوز شيء منه الا باذن الامام
ان كان ظاهرا وفي حال الغيبة من سبق الى شيء فاجياه ملكه فشرع ما يرضيه
من الارض المفقودة عنوة في هذه الارض من مهور او لا يعلم حاله حين الفتح يعمل
فيه بقوانين الاحوال ومنها ضرب الخراج عليه او اخذ المقاسمة من ارتضاها
فان انتقلت جميعا عمل فيه بظاهر الحال هو الملك المحتسب ما يوجبه من هذه
الارض موتا في هذه الاذمنة ان دلت القرائن على انه كان معمورا من القديم
ومضروباً عليه الخراج لكثير من ارض العراق فهو ملحق بالمعور وقت الفتح وحيث
انه لا اولوية لاهد عليه فمن اجياه كان احق به وعليه الخراج او المقاسمة في
الموات المتعلقة بالامام ثم اذا اجياه حجي في حال الغيبة هل يجب فيه في الخراج او
المقاسمة يحتمل عدم الظاهر قوله ثم من اجياه ارضاً ممتدة فهو له والامام يملك الملك
وسو بقصد عدم الثبوت ويحتمل الثبوت لانه ملك الامام ثم وملك الغير لا يباع
مجاناً ويؤتى الى هذا قول الاصحاب في باب الخس والصل لخاصة الملك

في الخس

والموت

والمتجر والمناجح فان اهدا التفسيرات للملكين موكون الى ان المستغنى المستغنى
من ارضه الى ان ملك ويحتمل بناء ذلك على ان الهبة لاهد الارض ملكها ملكا صريحا او
يقتضي بها مجرد اختصاص فان قلنا بالاول لم يجب عليه اهدا الارض لانه لا يملك
لا ملكه عوض العتق وعمل الثاني يجب ولا يعلم في ذلك كلاما للاصحاب ولو كانت
الارض من الارض المجردة في حال الغيبة كانوا يحتمل الكفار عن ارضهم فعمل كل
لكل اهدا العتق فيها ام توقف على اذن الحاكم ام على اذن سلطان الجور على كل
تعديل فعمل يجب فيها عوض العتق لا يعلم في ذلك كلاما للاصحاب واظهار الغرض
وكلام الاصحاب ربما اقتضى كونها كالارض الخراجية اعني المفقودة عنوة **قوله**
كان على العتق طسعتا الطق موجب شيك والمراد به اجرتها **قوله** وملكها الهبة عن
عنده من غير اذن الى في حال الغيبة وظاهر اطلاق الهبة بمؤمن والمؤمن على
والكافر وقد صرح شيخنا الشهيد في بعض النسخ ان المأثورة عنه **قوله** ولو باعها
الملك من مسلم فمقتضى ما عليها الى ذمة البائع المراد بما عليها الخراج وذلك اذا
صرفت الخراجية على الارض **قوله** وان كان لها ملك معروف فعليه طسعتا ذكر عامة
الاصحاب عند الحكم كذا ولو لم يكن ان يقول كيف جاز العتق في ملك الغير في هذه
قلت في حكم الارض اذا اوجبت للاصحاب اختلاف فنقول انما وان ثبت على ملك
ملكها الا انه يجوز اجاؤه لغيره وسحق ما ملكا على الهبة طسعتا وسو قول الشيخ
وسرط في الزاوس اذن المالك فاذن تقدير فاذن الحاكم فان تقدير جاز الاجاؤه
بغير اذن وفي قول انما يخرج عن ملكه الاول فيسوغ اجاؤه لغيره وملكها الخراج
وفصل العلامة في التذكرة فقال ان الارض ان ملكته لغير الاجاؤه كالمشترى والاش
لم يخرج عن ملك المالك بموتها اجاؤه وان ملكته بالاجاؤه فغرض لهما المقتضى
عن ملكه وجاز اجاؤه مطلقا وفي قول انما على ملك الاول ولا يجوز لاهد اجاؤه

بغیر آنکه الآن یشهد القرائین بانه قد ارضی وترکها اصلا وراسا فانما یراجع
 یراجع بحسبها کما یبایع النفاط السبیل لفتن وحتی یعم اعراض الماکل معهما
 یشک هذا القول موالاتهم واختاره ابن ادریس وقد یکنفنا لفتح ذلک مفردة
 معنا الدلیل من کل جانب والمذکور ههنا یخرج عن الاقوال الثلثة علی
 ما اخرناه یزال اطلاق الحکم فی المسئلة المذكورة علی اذن الماکل فی الاحیاء
 مع طلب عود عن التعریف ومثله ما لو تجد العلم بالمالک بعد الاحیاء ورضی
 بالاجرة **مسألة** کالجعل یل والسلب السلب یجوز علی المقبول من نیابة سلاح
 وجبة الحرب **مسألة** ویرای صفة نفق والبصید والکفار علی الاراضی مو العطا
 البصر العشر وطم الوالی **مسألة** یم یخرج الخمس وقیل یخرج الخمس مقعدا علی الاشیاء
 ولما اول اشبه المقتد الاول والجزء رب عن الاصحاب بالایة القول بالموصوفان
 المشروط کما فی روح من العینة **مسألة** حق الطفل ولو ولد بعد الحیارة قبل القیمة ولا
 فرق من کون ابوه او احد من حاضر الاول **مسألة** وكذا من اقبل بالمقتاة من المذبح
 بشرط الحیة بهم وعضوده معهم قبل القیمة فان لم یقتل بهم الا بعد فلا شیء لاجلها
مسألة والنفار من یمن وقیل ثلثة الاول اظهر الاصحاب الاول **مسألة** ولا یهم من الخیل
 الخفی والرازج والضرع لعدم الانتفاع بهما فی الحرب وقیل یهم مراعاة الاسم وهو
 حسن المسئلة موضع تردد والفتح ینفع الناف والسکان الحاء المهمة موالیکم
 الهمم والرازج بالاراء ثم الز بعد لالتف والحاء المهمة موال الذی لا یراک به
 الضرع ینفع الفناد المجتمة والراء موال الصغیر **مسألة** ولو کان صاحبها حرا کان
 له صاحبهم والاصح وجوب الاجرة علی الغاصب ورا الهمم **مسألة** والاعتبار بکونه
 فارسا عند حیاته العینة الذی یعضیه النظر ان کل من صدق علیه انه فارس
 وقت العینة یستحق لانه محمل اعتبار الفارس والراجل ولا یرتفعه دفن ذلک فان

المود الا حق قبلها والمود وقبلها یستحقان **مسألة** ویکره ما یفرقه العینة فی دار الحرب
 بهذا من حب اکثر الاصحاب الا ابن الحنفی فانه اختار ان لا یعتزم الا بعد الحروب وحرار
 الحرب والاول مو المختار وفعل النبی صلیم ولانه لا یزعم استرجاع المشرکین **مسألة**
 وكذا ینکره اقامة الحدود فیها لیلحیل الحدود العسرة فیدخل الی دار الحرب لو قتل
 عودا اقص منه فی دار الحرب **مسألة** فان حل وقت العطا ثم مات کان لوارثه المطالبة
 وینه رد ینشأ من ان له المطالبة به فیکون لوارثه ذلك ومن انه انما علیه نصف
 فان مات قبله احتسب الماکل فی حصته والاصح انه لیس له ذلک فان الارزاق من
 بیت المال لا یرید علی کون الذی احضر فامر صا فله وکان کالغیر بالنسبة الی الزکوة
مسألة قیل لیس للاعراب من العینة شیء وان قالوا مع انهم جرم ومعنی بهم من اظهر
 الاسلام ولم یضرب الی امراد بالاعراب ههنا من کان من اهل البادية وقد اظهر
 الاسلام ولم یضرب القول المذكور مو المشهور من الاصحاب وعلیه الفتوی ویرد
 حسنة واما امر اظهر الاسلام ولم یضرب من لم یعرف معناه بحسب بعضه معقولة
 المعنوية واما اظهر الشیء ذین خاصة ولسن له علم بمقتضا هذا الاسلام **مسألة** لا یستحق
 احد سلب ولا غلظان بداءة ولا رجعة الا ان یشرط له الامام قدر ثلثة نوا السلب
 واما الغلظ فهو بالتحکم ما یجعله الامام لبعض النبی ید من العینة بشرط منشر
 ان یعول من قبل فلان فله کذا او انما یكون مع الحیة بان یحل المسلمون ویکثر المسلمون
 فینتجح الی سرته او کمن من المسلمین ولا یغیر لها بل من منوطه تنظر الامام البداءة
 بفتح الباء والامثلة مقصودة السرته الاول والرجعة السرته الثانية وما
 فسرته البداءة بانها السرته عند دخول الخیش الی دار الحرب والرجعة بانها
 السرته عند حصولها اجبا **مسألة** ولورفت بعد العینة فلا رها العینة من بیت
 المال وفي رواية طحا د علی اربابها والوجه انما علی الماکل ورجع الغنایم

ببعضها على الامام مع تفرق الغائبين في الرواية اثباتا لهما في رواية شام من سائر
 الصحابة عن ابي عبد الله عليه السلام في كلامه الموصوفين بالحق في الرواية والرواية في الغائب
 على الامام رجوع بالقيمة مدفعها من بيت مال المسلمين ولو عطلت لما غنوا في الغائب
 اعيدت القيمة او يرجع الامام عليهم بالنسبة **مسألة** سواء كانوا اعايا او عجماء
 وقيل ان يكتفى ان يضاربوا لولا مدفعهم لكانوا يفتل من انهم ينصرفوا قبل
 مبعث النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت ولو ادعى اهل حرب انهم منهم وندوا بالجزية لم يكفوا
 البينة واقروا ولو ثبت فلا فيما انقصوا العمد اي لو ادعوا انهم من الزوال لثبت
 وانما لم يكفوا البينة لانهما قد ذروا ونقصوا الاطلاع على احوالهم الا ان قيل لهم لو
 قد علم في دينهم الذي يدعون به ولو رجع بعضهم عن يده الدعوى لم تعد في ذمة
 الباقين نعم لو اسلم منهم انسان وعدل لم تشهدا خلاف دعوى قتل دفعا لكونه
 فان قيل لم يكن كل من ذلك شعبة قلنا لان الامام انما وقع على تقدير شئ وعنه
 ومع علمهم بعدم كون مني الامام معلوم عندهم **مسألة** ولا يوفد الجزية من الصبي
 والمجانين سواء كانا يكتفون مطبقا او منقطع **مسألة** وهل سقط عن اهل قتل نعم
 وسواهم وقيل لا والاصح انهما لا سقط للعدم وفي العصيل بانه ان كان ذاريا
 او قاتلا فذمت منه والا فلا قوة **مسألة** وقيل سقط عن المملوك هذا هو الاصح
 لانه مال لا يقدّر على شئ **مسألة** ولو قتل الرعا قبل عقد الجزية فالنسب اقرب
 ببذل الجزية قيل بجمع وقيل لا وهو الاصح الا فتوى عدم الصفة نعم لو كان في حصن
 ولم يكن التوصل اليه فتحه جاز عقد الامان لمن كان لو طعن ذلك من دار الجزية الجزية
 فلا يجوز اخذها منهم على حال **مسألة** ولو كان بعد عقد الجزية كان الاصل
 حسن اكراد باكتسابه من استصحب العقد الذي وقع مع الرعا والفتوى
 ضعيف فالاصح بطلانه **مسألة** فان كان نفي وقت قيل يعمل بالاغلب الاصح انه

قال في الغاية
 ان الجزية
 لا تجوز على
 الصبي والمجنون

الجزية

الجزية عليه **مسألة** ولا حد لها بل تقديرها الى الامام بحسب الاصل هذا هو الاصح **مسألة**
 وما تدره على عم محمول على اقتضا المصلحة في ملك الحاكما بوجوبه عن سوال تقديره
 قد روي عن علي بن ابي طالب انه ضرب على الفتن ثمانية واربعين درهما وعلى الموسط اربعة
 وعشرين درهما وعلى الفقير اثني عشر درهما وعشر الجزية ان ذلك محمول على اقتضا
 المصلحة في ذلك الوقت بهذا التقدير فلا يجب العمل به لو انقضت المصلحة خلاف **مسألة**
 ومع انقضاء ما تنقض التقدير يكون الاول اطرافه كحقتا للصفاء روي اذا انقضت فليقتض
 التقدير حيث لم تنقض المصلحة قد راجع يكون الاول اطرافه اي اطراف التقدير لان
 في ذلك كحقتا لمعنى الصغار عدم علم الحاكم في عقد الجزية ورتبا فترتبة الامانة او
 باجرا احكاما عليهم **مسألة** ولا يجمع وقيل يجوز ان يندار وهو الاكثية الى لا يجمع بين الامور
 وسو وضع الجزية على الرؤوس والارضين جميعا والمقادير وقيل يجوز ان يندار
 جواز الوضع عليها من اول الامر واخره عن مال وضع على رؤوس بعضهم شئ وعلى
 ارضي بعضهم منهم فاستغلب الارض المعزوب عليها الى من ضربت الجزية على رؤوسه
 فانه كلام في جواز ذلك والاصح الجواز ابتداء مع اقتضا المصلحة **مسألة** وان يكون الهبات
 معلومة بان عين عدد الايام وعدو من مصاف وقد روي عن الصادق عليه السلام
 وجنس كل واحد من هذه ولو اقتصر على النزل وجب ان يكون زائدا عن اقل مائة
 الجزية انما اشترط الزيادة لتحقق الاراء اعني الجزية والصفاء معا التي هي
 مشروطة زائدا على الجزية ولهذا اصرح الشيخ في المبسوط والمتحرفون لان مصرفها
 مختلف **مسألة** فاذا اسلم قبل اكل او بعده قبل الادا سقطت الجزية على الظاهر
 لا كلام في السقوط اذا اسلم قبل اكل انما الخلاف في السقوط اذا اسلم بعد الادا
 السقوط لا امتناع اخذ الجزية من المسلم ولان الاسلام يجب ما قبله **مسألة**
 وشرايط الذمة وسوسة الى قوله والسادس وان يجري عليهم احكام المسلمين

الحقيق ان الامور المذكورة على اصناف تصنف لا بد منه في عقد الذمة ولا
يعتد من دونه وهو قبول الجزية والانتفاء الى احكام المسلمين بحيث يحرم عليهم
لان الصغار في الآية معنى مبني على الاصح وفي معناه ان لا يفعلوا ما يتا
الامان كما لو لم على حرب المسلمين واعداد المشركين وصنف ليس ذلك في العقد
لكن ان شرط عليهم في لغو الصفه العهد والا فلا نقض لكن يتا بل الحلف
بما تضمنه شرع الاسلام من حد او تعزير وهو امور ترك الزنا بالمسلمة
وكذا اللواط باولاد المسلمين والسرقة من المسلمين وقطع الطريق عليهم
والجحش للمسلمين واعداد جاسوسهم ولا دلالة المشركين على عورات
المسلمين والتظاهر بالمناكر كشرب الخمر والكلب الخنزير ونكاح المحرمات وصنف
ان لا يفتن العهد وان شرط وهو احدث البيع واكتساب في موضع ليس
لهم اعداء ما فيه وحزب الناقوس واطالة العمان كيف يعلو على ما يميز
اوليا وبهم وهذا قول الشيخ وجماعة والاصح ان هذا مقتضى العهد ان شرط
كالصنف الثاني فيرجع اليه وصنف فيه غضا ص على المسلمين وموكر
ربهم تعالى او بنية صلح بسبب وجبة به القتل على ما علم فينقض عهده
ولو ذكر اعداء دون السب او ذكره او كتب به بالا ينفق وكذا دينه وكتابا
عذرا على ذلك ثم ان كان قد شرط في العقد الكف عنه فنقض العهد والا
فلا اذا تعذر ذلك علم ان المهم اخل باحد لكن العقد وهو الانتفاء
الى احكام المسلمين بحيث يحرم عليهم فلم يذكره فيما يجوزون عن الذمة
بمعنى لغة وانما ذكره اقرافا لاطلاق قوله من الرابع ولو تظاهروا بذلك فنقض
العهد ليس على ما يفتن وقد سبق انه لا يفتن الا مع اشتراط الكف
والخلفه **قوله** وعلى له قتلهم واسترقاقهم ونفاداتهم قيل نعم وفيه تردد

في قوله قتلهم
والاسترقاق
والنفاد
المراد بالذمة

ينشأ

ينشأ من انهم دخلوا دار الاسلام بايمان فوجب ردتم الى ايمانهم ومن انهم
ما يتقاضا ايمانهم لا ايمان لهم ولا شبهة ايمان فينتج ايمان منهم من القتل والاسترقاء
والخمس والنفاد وسوا ذلك **قوله** سقط الجميع عند العقد وهو الجحد واستغاده
ما اخذ المراءد باجمع ما ذكر من القتل والاسترقاء الخ وانما لم سقط العقد اذا كانوا
قد فعلوا موجبه وكذا اذا وقع منهم موجبه وكذا الحال اذا اخذه منهم آخذ
فلان ذلك قد ثبت فيسقط حكمه كالدين **قوله** وسحب ان يضطر الى
اضيق الطرق المراد انه مع استعراق المسلمين ليحب ان يضطر اليهم الى
اضيق الطرق بمعنى انه يمنع من صدر الحاد لم يضطر الى جانيها فينقض عليه
قوله سواء كان البلد مما استجده المسلمون مثل الكوفة والبصرة ولقد **قوله**
باس ما كان قبل الفتح اى في جميع ما ذكر من بني النصارى مصر والمسلمون بان كانت
الكيفية مثلا في فلاة ثم دخلت في خطه بلد المسلمين **قوله** فاذا ائتمروا بكيفية
ما لهم استدارتها جاز اعدائها وقيل لا الاصح عدم الجواز لفظ قوله عليه السلام
لا كيفية في الاسلام **قوله** ويجوز ما وانه على الكيفية الاصح عدم الجواز لان الاسلام
يعلم **قوله** وتقتصر على المساواة فادون بناء منه على جواز المساواة والفتح
العدم **قوله** ولا احتيازا للاحتيازا افتعال من الحيرة ومن حبله الطعام **قوله**
ولا يجوز لهم استيعاب النجاس على قولهم روال العمل على هذا القول **قوله** وقيل
المراد به مكة والمدينة بل الاصح ان النجاس مكة والمدينة الطائف ومما لعنها
ونواحيها وانما سمى حجازا لانه يحوي بين نجد وتهامة ومن بكر التا ارفق مرفقة
وراء مكة وقد تعاكس ملكه تهامة والنجد ليف الكؤود وواحد ما مختلف **قوله**
وفي الاجتياز به والاحتياز منه تردد ينشأ من اطلاق الامر باقرائهم منه ومن
ان احتيازا ومن ذلك منع السكنى والاقامه الجواز **قوله** ولا جوزه للعرب وقيل

بما لا يفتن
شرح القواعد

المراو بها مكة والمدنية واليمن ومخاليقها وقيل من عدن الى ارض عباد
طولا ومزتها وما والاها الى اطراف الشام عرصة الى ولا يجوز استيطان
جزيرة العرب ولا يجد يد قولان اصحابا الثاني عدن بالبحر من بلاد اليمن
والثالث من المزارع ومواضع المياه وعبدان بفتح العين وتند يدالي
المعدودة جزيرة بحيث بها شعبتان من دجلة والفرات وانما كانت هذه
المذكورة جزيرة لان بحر الهند الذي هو بحر الحبشة وبحر فارس والفرات
ودجلة محيط بها وانما نسبت الى العرب لانها من اهلهم ومكثهم ومعدنهم ولا
يجوز لهم الاحتياك بحرم اصلا ولودفن اعدم فيه نبش قبره **مسألة** من طاعة
المعاقد على ترك الحرب مدة معينة زاد في القواعد في قولها **مسألة**
من غير عوض ونسب به على ان المهادنة ليست موضوعة ومنفعة على العوض
كما يجوز فيجب اشتراطها فيها لانه شرط سابق وعدمه منافاة **مسألة**
موضوعة **مسألة** من جازة اذا تضمنت مصلحة الى وقد يصير واجبة فيجب
وفي التذكرة والمنتهى انها لا تجب بحال لعدم الامر بالتحكيم والاصح الاول
مسألة او لا يحصل به الاستسلام راى اولوها حصول ما يحصل به الاستسلام رضى
قائلهم وسوزيادة العوة **مسألة** ومن التبع ذلك وكان في المسلمين قوة على
الكف لم يجوز اشتراطه بذلك الا ما تقدم ذكره مما يتبع المصلحة في اطلاق
عدم الجواز هنا فانه ان المهادنة اذا لم تضمن مصلحة للمسلمين ولا حرجا
عليهم كيف يستقيم اطلاق تحريمها **مسألة** ولا يجوز اكثر من سنة على قول ثان
الا وجه ان قتال ولا يجوز الى سنة فان الآية تدل على وجوب الجهاد
في السنة ولو جازت المهادنة سنة لابقوا الجهاد فيها وهو غير جائز مع ان كان
وبه صرح شيخنا في التردوس فانه تعدد المهادنة بما دون السنة فيراعى الصلح

وفي المبسوط ولا يجوز الى سنة وزيادة عليها بخلاف **مسألة** ولا يجوز اكثر من
اربعة قبلك لقوله نعم فاقبلوا المشركين حيث وجدتموهم الى قوله والوجه مراعاة
الاصح الوجه هو المقتضى **مسألة** واكواب عن الآية الاولى ان لا تقتضي العفو **مسألة**
ولا يصح الى مدة جمولة ولا مطلق الا ان شرط الامام لنفسه الخيار في التقضي مع
شئ يمكن ان يعود الاستثناء الى كل من الجاهلين اعني المتخذه لمدة الجمولة
والتخذه للاطلاق ووجهه ان التراضي اذا وقع ذلك كان في الحقيقة بمشيئة الجميع
اعني الامام والمشركون ولا مانع من ذلك لان الجهاد يقتضي **مسألة**
لكن يعاد على زوجهما ما سلم اليهما من مهر فاحصة الى احترز خاصة عن اعدائهم
من نفقة ونحوه وانما يعاد المهر اذا اظهرها زوجهما في العدة فلو كان الطلب
من غير الزوج ولم يكن وكلا وكان في غير العدة لم يجب شئ لان الطلب في الزوج
خاصة ولا زوجة بعد العدة ويمنع قوله ما سلم اليهما انه لو لم يكن قد سلم اليها
لم يدفع اليه شئ وكذلك نظر قوله نعم وآتوا بما انفقوا ومن لم يدفع شئ
لم ينفع شئ فان المهر خاصه وشرط ان يكون المطالبة بها للامام او نائبه
لان الدفع من بيت المال من سهم المصالح ولا يتولى في ذلك الا الامام او نائبه فلو
طالب بها غير الامام ونائبه وجب المنع ولم يصح شئ **مسألة** ولو مات قبل المطالبة
لم يدفع اليه وفيه تردد بيننا من ان المخلوكة حصلت بالموت فلا يصح ادائها
سبق الاسلام عليه الموجب للمخلوكة فيجب لمهر وفيه نظر لانه لا بد في الاحتياط
من طلب الزوج بها ولا اثر للطلب بعد الموت فالاصح انه لا شئ له **مسألة**
ولو شرط في العدة اعادة الرجل مطلقا قبل بطلان الصلح الى البطلان قوى
ولا يحسن ان المتبادر من العبادة هو اشتراط اعادة الرجل من غير تعيين
بنسب بقدرته انه كل القول بالبطلان ولم يفت به ولو اراد المعنى الآخر المحتمل

وسوا شرط اعادة الرجال على كمال العقيدة من لم يكن لتوقفه في البطالان وجه **محل**
ولا يقول الهدنة على العموم ولا لا بل البعد والصنع الا لا امام اليهم من قولهم على العموم
ومن العتيد بالبلد والصنع ان الهدنة يصح في غير الامام وبما يمكن سو
دون ما ذكره من المتكلم ان لا اهاد المسلمين ان يؤمنوا اهادا مشتركا واليه
الخصم الصغير على سبق وذلك تضمن للمهادنة على ترك الحرب فان لا حفظ بالعتيد
الا صرا على ذلك كان صحيحا واعلم ان الصنع بعض الصناديق **محل**
اذا لم يقتل الى دين تراه الى قوله بقتل لان الكفرية واحدة وقيل لا لقوله
الى الاصح عدم القبول لعدم الآية ولا دلالة في كون الكفرية واحدة على انه اذا
انقل الى دين غيره دونه اقر عليه على ان المراء يكونه ملة واحدة انه كالملة الواحدة
للقطع بانها ملة متعددة متباينة **محل** وان عاد الى دينه قتل قتل وقيل لا
وبو الالبسة الاصح عدم القبول لعدم الآية **محل** ولو اصر فقتل بل عليك اطفاله
قيل لا استصحا بما يحالهم الا الى ان لو اصر على ترك الاسلام وقد طلب منه فيما
اذا اسئل او عادوا الاصح انهم لا يعلون **محل** وان شرا الحكم في دفعه الى اهل
سلكه ليعودوا الحدية بمقتضى شرعهم عند الاذات وت الملقان في وجوب
المواخذه وان حصل الاختلاف بانهم او الكيف اما اذا لم يكن في ملتهم مواخذه
على ذلك فانه يجب ابراء حكم الاسلام ولا يجوز تعجيل حده **محل** اذا اشترى
الكا من مصحفا لم يصح البيع وقيل يصح ويرفع يده والاول انب با عظام الكفا
الغرض الاصح عدم صحة البيع وكيف يثبت سلطنة الكا في عمل كلام الله سبحانه
محل وفشل ذلك كفت اهادت البن من وقيل يجوز على كراهية وسوا البسة العموم
وبطالان البيع اول واحوط لا يكا دالا هادته يكلو من الايات التواتر فالتبع
لا يكلو من قوة **محل** ولو اصر الذي سما كنيته او بعبته لم يحز لانها معصية الا

(وكلها)

ان يجعلها منزلا للمارة من اهل الذمة والمسلمين ومن اهل الذمة هاجرة لان ذلك
معصية خلاف ما لو اذ منها المقصود المقصود الاصل وسوكونا معا لعدا تهم
انفسه وفي بعض كلام شيخنا الشهيد ان هذا ليس على اطلاق بل هو في موضع
ليس الاكثريات وليس بمن لانه وان ثبت لهم جوار الاكثريات ليس لها معذرة
بذرة الوصية لانها وصية في امر محرم ولا يرا من الحكم بعبتها الا ترتيب اقر عليها
وسعدنا نعم ليس لنا ان تعرض اليهم اذ لم يترافوا البنا ولو اذوا الفاذ
بالبنا وفي موضع ليس لهم فيه ذلك معصية من البنا فيه خاصة وكذا الواو
احد من في البنا والجز والجز من الواو بالوقف عليها فانهم بالمرافعة البنا
او تخطروا بالمشكر لا تعرض لهم **محل** وكذا الواو من تصرف في كناية التواتر
والاجيل الحكم في بذرة الوصية كما حكم في الوصية بما البيعة والكنية **محل**
وكذا الواو من الراب والقيس هاد كما يجوز الصدقة عليهم الى الواو من
جاذ عند ما وصع بعبدة الوصية اذ لبيت وصية في محرم اذ لا يحرم عليهم التصديق
على الراب والقيس ولا ينعفون من ذلك قطعا وان تخطروا به واعلم
ان الضير من قوله كما يجوز الصدقة يمكن عوده الى الراب والقيس لان الحكم
فيها يلحقها بالمعقد او لان اقل الجمع انما ان حقيقة عند بعضهم وجازا عند
الكثر ويمكن ان يكون مرجع الضير اهل الذمة اي كما يجوز الصدقة على اهل الذمة
كلهم بان يتصدق بعض على بعض ويكون في الدلالة على مرجع هذا الضير بيان الكلام
محل يجب قتال من عرق على امام عادل وفي يده من اهل الاهاد وما فوقهم
واعبر الشيخ ذابن اذ ليس كثرتهم بحيث يكونون في منعة وقوى العلامة في التمس
الاول مع الحروج عن قصبة الامام من لو كان واحد الكا في عبد الرحمن من محرم لولاه
وفيه قوة واعتبر منه بقا الشيخ فروعهم عن قصبة الامام واحكامه وانفوا ذم

بذرة الواو من لمرز
موجودة في ابن تيم

عنه ببلد او ببلد وكذا اعتبر في الشك في اول كلامه واعتبروا في ان يكون لهم ما قبل
 سابع عندهم والاولى قطع الطريق وانما قد يكون بعد موافقهم وحل شبهتهم ان كانت
مرد واذا قام به من فيه غنا سقط عن الباقين لا كلام في ان وجوب جهاد البغاة
 على الكفاية **مرد** غنا سبغ الغنى المحيطة بقول اغنى عنه غنا فلا ان اى جرك
 مجراه **مرد** وعلى بوجه ما هو العكس ما قيل او يحول قيل لا لا ذكرناه من العلة وقيل
 نعم على ابيية على عدمه والظاهر المراد بسيرة من اهل البصرة لما ظفروا بهم والاصح
 الرجوز وهو الاكثر من الاحكام واختاره العلامة في المختلف **مرد** ومن حيث
 الامام العادل وجب قبله كجب على كل سابع من الامم **مرد** ولا تلغى الباقين
 على العادل بالاولى في حال الحرب فخصه المراد بالعادل ما كان من قبله لا ما
 العادل وان كان ذميا **مرد** المعروف بكونه فعل حسن اختص بوجوبه زيد على
 صفة الاجازة المباحة والمكروه ومقتضى التقييد الاضيق ان الحسن كذلك لا يكون ذميا
 الا مع معرفة فاعلم بحاله وكذا الحال في المنكر وفيه نظر والحسن هو ما لا يدر عليه
 للممكن من العلم بحاله ان يفعل او لا يفعل على صفة تبرز في الحق في الزم القبح
 بخلافه وفي هذه التفرقة لا بحث ليس هذا موضع ذكره **مرد** ووجوبها على
 الكفاية يقتضي قيام من فيه غنا وقيل على الاعيان وهو شبه الاضيق ان وجوبها
 على الاعيان وليس المراد بوجوبها على الاعيان انه اذا امر بوجوبها على غيره الا ان
 ايضا سوا حصل التأثير لا لا فسخ الام والنهي بعد الاشتغال والاقلاع وانما
 المراد انه على قدر كون الوجوب كفايا اذا وجد المكلف من القدرة للامر
 والنهي او غلب على طاقته قيام غيره به سقط الوجوب عن ذلك المكلف ولو كان
 الوجوب عينيا لم سقط الى ان تحقق الاشتغال ونصير تعلق الوجوب بالمكلف
 متنقضا وبدون ذلك يكون الوجوب متعلقا بالجميع فلو امر او نهى بعض المكلف

في الكفاية
 الوجوب

بعض

بعض كان آتيا وان حصل الخط ببعض الآف **مرد** ولا يكتفى بالنهي عن المنكر بالمعنى
 شروط اربعة الظاهر ان وجوب الامر بالمعروف مشروط بذلك عند الفهم وكان
 الكسوف في كراهية اعتماد على وضع كون الامر كذلك وقد صرح العلامة في
 العقد بعد بانها معاشر وطان بالامور الاربعة وقيل ان يقول ان في اشتراط
 الوجوب بالامر الاول نظر فان من علم ان زيد اقصد رخصة فترك
 معروف في الجملة بخلافه علة من لا يعلم المعروف والمنكر من ان يكون
 به وجوب الامر والنهي وكجب تعلم ما يصح معه الامر والنهي كما يتعلق بالمحدث
 وجوب الصلوة وكجب عليه تحصيل شروطها والاصل في ذلك انه لا دليل
 يدل على اشتراط الوجوب بهذا الامر فان الامر بها ورد مطلقا وبعبارة
 توقف على الدليل وهو متوقف وظاهر تعليمهم يرشد الى ذلك فانهم علموا
 اشتراط الوجوب بذلك ما بدونه لا يامن الغلط فيامر بالمنكر وينهى عن
 المعروف وظاهر ان هذا الاستلزام ما ادعوه لانا على ذلك الا احتمال في وجوبه
 بعد الاهاطة به ترك المعروف في الجملة اتعلم الامور **مرد** وان يجوز تأخير
 الحكماء فلو غلب على ظنه او علم انه لا يؤثم كجب تشكيل ذلك اذا جعلنا
 اولى مراتب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اعتمادا وجوب المتروك ونحوه
 المفعول فان هذا لا يقتضي سقوطه باعتبار عدم كونه انما يثروا للوجوب
 ان يمتنع وان يقال ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يقتضي كونها
 بالقلب وحده اذ لا بعد ذلك امر او لا يثروا لا لغيره ولا لغيره من اعتقده
 ذلك امر او لا يثروا لانهما فالوجوب من غير الباطن لا العقل وانما اعتقد ذلك
 بالقلب من تدابير الايمان بالجميع ما جاء به النص صريح فلا بد من اعتبار امر آخر
 في المرتبة الاولى نصحه بعد من الامر والنهي وهو ان يظهر عدم الرضا بغير ترك الامر والنهي

و اظهار الكرامة او الجوان **مسألة** و مراتب الانكار ثلثة بالقلب و موجب وجوبها
 الصواب و مراتب الانكار ثلثة لان المرتبة موثقة بالام في ذلك سهل و المراد
 بالطلاق الوجوب في هذه المرتبة عدم عقيدة بجهوز ان غير واقف بالمسئلة
 ويرد عليه من فاته ما سبق في كلامه من انه اذا علم على نفسه انه لا يؤمن بالحق
 ما قدمناه من اعتبار شي زاد ليصدق الا وهو ان يكون الاوجه المتقاطعة و هو
 يجب وجوبها مطلقا لتدفع الحاشية **مسألة** و يجب دفع الفكر بالقلب و لا كما اذا
 عرف ان فاعله يفرج باظهار الكرامة هذا احتمال للمرتبة الاولى التي هي اقل مراتب
 الا وهو ان يكون العباد في ان المراد بالانكار بالقلب حقيقة شي زاد ليصدق
 منه الا وهو ان يكون متحققا لما سبق لكن قوله و موجب وجوبها مطلقا لا يتبع
 على ذلك التعديل لانه قد ثبت الحاشية في اظهار الكرامة فلا يكون الوجوب
 في هذه المرتبة مطلقا و لو استعملها من العبارة و جعل اذن في المراتب اظهار الكرامة
 لم يسبق في العبارة **مسألة** و لو افترض الجراح و العقل بل يجب قيل نعم و قيل
 لا باذن الامام و هو الاظهر الاول قول السيد و قداه العلامة في المنتهى لان الجراح
 و العقل غير مقصودين و الوجوب مطلقا و انما هو الامام لا يخفى من ثوران الغيبة
 فعمل هذا بل يجب الامر و النهي في زمان الغيبة على الغيبة الجماع بشرائط الفتوى
 مع الاقتناع و ان الجراح و العقل معنيان به على جواز آقائه الحوادث في الغيبة **مسألة**
 و مع عدمه يجوز للمولى آقائه الحوادث على محله المراد بعدم الامام عدم ظهوره و مع
 زمان غيبته عم و هذا الحكم مشهور بين الاصحاب بل كما يكون اجماعا فاعلم به مو
 اتخا و قد ذكره انه و رد في جواز ذلك رهض و اطلاقهم لبعض عدم اشتراط
 انقضائه الحول لصفات الحكم نعم لا بد من علمه بالحادث و زعمه و ينبغي
 ان يكون جواز ذلك حيث لا يتحقق الى اثباته الموجب بالبيعة لان هذا ما يتولاه

الحاكم

الحاكم **مسألة** و بل يتم الرجل الحجة على ولده و زوجته فيه برودة نيت من ورود
 الرخصة بجواز ذلك و ذكره الشيخ رحمه من حاله العدم و اعلم ان عبارة
 الاصحاب في ذلك مطلقة و هي محتملة لكون المسئلة من وضعية نيت في
 شرائط الحكم و غيره و يطلع من عبادة المختلف الاشراف في الجمع من
 في الغيبة و على هذا فيكون استثناء هذه من عدم المنع حراقة الحوادث
 و الاصح انه لا يجوز آقائه الحوادث على الولد و الزوجة الا مع الاية و اما
 المحلوك فان الحكم بالجواز فيه كما يكون اجماعا و قد ذكره الاستفاضة العقل
 في الرخصة فيه و ما هذا ان لا يفتقده لا يكون الا بدليل و لا يشترط
 في الرخصة دوام النكاح و على الاصح و لا الدخول **مسألة** و لو كان الوالي في قبل
 احيى و كان قادرا على آقائه الحوادث و هو على ما آقاهها قيل نعم بعد ان يعقده
 انه يفعل ذلك باذن الامام لكن و قيل لا و هو احوط يطلع من عبادة في
 من الاصحى ان هذا الحكم معين ليس بصفت الحكم و عبارة الحكم محتملة
 و قد عاك ان افراد عن قول الفقهاء في حال الغيبة آقائه الحوادث و شعر
 بان اجماع صفات الحكم غير معتبر هنا و ان كان قوله بعد ان يعقده انه
 يفعل ذلك باذن الامام قد يشوبه بشرائط اجماعها لان اذن الامام
 انما يكون مع الاجتماع لا بدونه و الاصح الجواز مع وجود الشرائط و المنع
 بدونه **مسألة** ما لم يكن قاطنا فانه لا يقية في الدماء قال شيخنا في الدرر
 و في اجزاء و الجرح مجراه خلاف قطع الشيخ في الكلام بان كان يقتل في عدم
 جوازه بالاكرام قلعت عموم التعليق بانه لا يقية في الدماء و لم قال
 النكرة في سياق النفي للجمع **مسألة** و قيل يجوز للفقهاء افعال دين آقائه
 الحوادث في حال غيبة الامام كما لهم الحكم بين الناس الى ذهب الشيخان و جمع

من الاصحاب الى جواز ذلك لرواية حفص بن غياث عن القاسم بن عبد الله
ورواية عمر بن حفص عنه ويؤيد ذلك ان تعطيل الكوثر يقتضي الى ان الكتاب
الحجج واثباتها على سبيل العقل بالجواز مع التمسك من ايمانها على الوجه
المعتمد والامتناع من الضرر له والغيره على الوجهين ومن ثور الى فتنة الحاج
من قوله ولا يحكم بين الناس ونحو الاقنات والعزق بينه وبين الحكم
انما انشأ قول من حكم شرعي يتعلق بواقعة شخصية كالحكم على زيد بموت
ومن عروق ذمته وانما الفتوى فانها بيان حكم شرعي لا يتعلق بما ذمته فتنة
انما هو على وجه كل من في الحقيقة بيان مسئلة شرعية ولا كلام في ان غير
المقتضف بالادعاء المدعوا لا يجوز له الحكم بين الناس ولو حكم كان
حكمه لا غيا ولم يعتد به فلا يمنع من تأخير رجوع الشاهد والامتناع
بالاجتهاد وان كان ما حكم به صحتا وكذا لا يجوز له الاقنات بحيث لا يفتقر
الى نفسه او يطلق بحيث لا يتعين فاما اذا حكم له عن المجتهد الذي يجوز العمل
بفتواه فان ذلك جازي ويجوز التمسك به مع عدالة ولا تعد الخيارات
فتوى وانما من حكمية لها ولو اطلقت عليها الفتوى فانما هو باجباري ولو اراد
بالمجتهد الذي يجوز العمل بفتواه هو العدل المعترف بالاحكام الشرعية
عن ادلتها التفصيلية المستخرج للاحوال التي توقف عليها رد الفروع الى
اصولها وقد تكلف عنها نظما منها في كلام الاصوليين والفتاوى مع ثبوت
الملكة التي بها يتكلم من استنباط الحكم من ادلتها وقد صرح جميع
من الاصوليين والفتاوى بان شرط كون المجتهد جازيا يجوز العمل بفتواه
فلا يجوز العمل بمقتل المجتهد بعد موته وسويفه ويدل عليه وجوه الاول
ان المجتهد اذا مات سقط بجهته اعتبارا بقوله شرعا حيث لا يعتد به وما

شأنه

شأنه لا يجوز الاستناد اليه شرعا اما الاول فلهذا جاع على ان خلاف الفقيه
الواحد سائر اهل عصره يمنع من انعقاد الاجماع اعتداد بقوله وحسنا
كلامه فاذا مات وانحصر اهل العصر في المذاهب لغيره لم انعقد الاجماع وهذا قوله
غير منطوق اليه شرعا ولا معتد به واما الثانية فطائفة لا يقال انما انعقد
الاجماع في الوضع المذكور بموت الفقيه الخالف لان جهة الاجماع عندنا
انما هي بدو قول المعصوم في اهل العصر من اهل الحل والعقد بموت الفقيه
المختلف في الوضع المذكور تبين انه غير الامام فتعين في ذلك الامام لا يفتقر
فمن ثم انعقد الاجماع بموته ولا يلزم من ذلك ان لا يفتقر الى قول شرعي لا يجوز
فعل من ايزم من موت الفقيه الخالف فطائفة لا يجوز العمل به في
هذا الوجه فيحصل ان موت هذا الفقيه يقتضي عدم اعتبار قوله الشرع
ان لا يلائم الفقه كما كانت نظرية لم تكن مستلزما للنتيجة ولم تقع لزوم لاحكام عنها
بحيث يتبع الضرر وهذا شأنه لا يكون كافيا في ثبوت المدعى بغيره بل لا بد
معها من حصول الظن الرابع بسببها فان نفس الفقيه لا تتعارض مع ما راجح
منها عنده ومن ثم لم يحز لغيره من الائمة الاستنباط استفاضة الاحكام من تلك
الدلائل لعدم اعتبار الظن عن الائمة له ولا حكمة عنده في كون الخلف للاحكام
موت تلك الدلائل الموجبة للظن باعتبار انقضاء المعارض حتى لو تغير هذا الظن
في نفس الفقيه وظاهر معارض تلك الدلائل راجح تغير الحكم ووجه الرجوع
عن مقتضى الاول الى بعض الثاني فتبين من هذا ان ملك الدلائل لا يستلزم
ذلك الحكم بذاته بل بالظن الحاصل باعتبار انقضاء المعارض وهذا الظن يتبع
تبدله بعد الموت بل يزول فيزول مقتضى بدو الفتوى الحكم فاما ما
فيخرج عن كونه معتبرا شرعا فيمنع الاستناد اليه والعقل في هذه الحالة

حلال

الثالث انه لو جاز العمل بقول الفقيه بعد موته امتنع في زماننا هذا الاجماع
على وجوب تعليق العلم والادعاء من المجتهدين والوقوف لابل هذا العصر
على العلم والادعاء بالنسبة الى الاعصار بانه كما يكون متصف بمذاق واحد
للفقيه في مسئلة فتاوانا يجوز تعليقه والرجوع اليه في القول الا ان الرجوع
رجوعه عن الاول اليه ووجوب اعلاسه لمن كان قد قلده في الاول رجوعه
عنه واكثر ما يحلف قول الفقيه الواحد فيما ولا يكاد يفرق بين القول الاول
والاخير الا نادرا معتد بالرجوع من هذا الوجه اليه بتعيينه من غير تعليق
العدل فيقول والعبادة بالنسبة او يفتي في السن كغير المجتهد اقل منه
استثنى تعليقه لوجود الامان ولو كان قد قلده مقلدا قبل ذلك بطل حكم
تعليقه لان العمل بقوله في مستقبل الزمان يقتضي الاستثناء والرجوع وقد خرج
عن الاصلية لذلك وكان تعليقه باطلا بالنسبة الى مستقبل الزمان فان قيل
مغلي هذا اذا تضمن الحكمون اذا دخل العصر من المجتهد قلنا يجب على المجتهد
الاجتهاد ولانه واجب على الكفاية واذا لم يتم به احد من اهل النظر قبل المجتهد
بجميعهم وجب عليهم جميعا استقراغ الوسع في تحصيل هذا الوجه فان قيل
فماذا ابره المحققون في تكليفهم وقت السن والاكثاب لاجتهاد قلنا عند
ضييق وقت الصلوة مثلا بالي المكلف بها على حسب المكان كما يقال فيمن لا يسن
الترادة ولا الذكر عند الضيق يفتي بعد زمان التزادة ثم يرجع وعلى هذا الوجه
حكم سائر المكلفين وليس بعيد من هذه الحالة الاستثناء بكتبة المتقدمين على
معرفة بعض الاحكام فان قيل فما تقول فيما فعل عن الشيخ السعيد في الزمان
انه نقل عن والده جواز التعليق للمولى في هذه الحالة قلنا هذا بعيد جدا لانه
رحمه الله قد صرح في كتبه الاصولية والفقيهية بان الميت لا قول له واذا كان يجب

في علم المجتهد

صحة

الواقع

الواقع لا قول له لم تنفذ عدم جواز الرجوع حال الضرورة والاضطرار
رحمه الله اراد بالاستعانة بقول المتقدمين في معرفة وصور المسائل والاحكام
مع انتفاء المرجع لبقاء العبادة على وجه الضرورة لانه اراد جواز تعليقهم
مفضل عز ذلك بغير غير الامور **مسألة** وجوب انصاف المتقصر عن الحكم بذلك جواز
الترافع اليه وجب على الختم اجابة خصمه اذا دعاه للتحكيم عنده انما رايه
بذلك سكونه عاديا بالاحكام مطلقا على ما خذله اليه والاصل في ذلك ما رواه الشيخ
عن عمر بن حفص قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجلين من اصحابنا يكره
بينهما منازعة في دين او ميراث فتيا كما الى السلطان والى القاضي اقول ذلك
فتال من يحكم الي طاعت فتعلمه فانما ياخذ تحتها وان كان حقه ثانيا لانه
اخذ بحكم الطاعت وقد امر الله عز وجل ان يكره بها قلنا كيف يصنعان
قال انظر والى من كان منكم قد روي حديثنا ونظر في حالنا وعرضنا
الحكما فاختار ضوايه حكما فان قد جعلته عليكم حكما فاذا حكم بكم فلم تلتزم منه
فانما يحكم الله استخف وعلينا رد والراء علينا راد على الله وسو على هذا القول
بانه عز وجل دل هذا الحديث على ان كل من كان بهذه الاوصاف المذكورة
فيه منصوب من قبله عليه فيكون مضيا على وجه كل واحد من هذا فيكون الحق مع الصفتين
المذكورة في زمان الغيبة بمنزلة المنصوب من الامام عليه السلام وقت ظهوره على
وجه خاص يجب الترافع اليه وجب على الختم اجابة خصمه اذا دعاه الى ذلك
وعن ابي خديجة قال قال ابو عبد الله ع اياكم ان يحاكم بعضكم بعضا الى الامس
البحر ولكن انظر والى رجل منكم يعلم شيئا فافعلوه بغيره فانما جعلت
تأنيضا فتيا كقول الله فان قيل هذا الحديث دال على جواز تجزئ الاصل و
قلنا لا دلالة فيه لان لا حرة من القضاء المنسوب اليهم عليهم السلام بالتفعل

لا ينافي التتميم والاستعداد لمع قدر جميع الاحكام وعلم بها بالقوة التامة
من الفعل فاذا عرفت ذلك فاعلم انه ينبغي ان يعرف الاحكام من اذ كانت
من الشيعة الحكم والافتاء اذ لم تكن على نفسه ولا على احد من اهل الامان
وربما وجب عليه ذلك اذ لم يتم به غيره **مسألة** ولو اشتهر اثر المصنف الى
قضاة الجور كان مرتكباً للمعصية لو امتنع الخصم من اجابة خصمه وقد
دعا الى المنصف بصفاته الحكم من الامامية واكثر المصنف الى قضاة
الجور اى اختيار المصنف الى قضاة المخالفين كان مرتكباً للمعصية متعمداً
بلحقه لانه معاونة على الاثم والعُدوان وروى الشيخ في الصحيح عن
عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال انما مؤمن قد مر مؤمناً
في خصومة الى قاض او سلطان جازي فقص عليه من حكم الله فقد شره
في الاثم وعن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله ع قول الله عز وجل فليأمر
ولا تأمر كلوا أموالكم بينهم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام فقال يا امير
ان الله عز وجل قد علم ان في الامة حكماً يخوضون اياه ان لم يعطى حكم
العدل ولكنه عني الحكم لا الجور يا امير انما لو كان على رجل من قضاة
الى حكم اهل العدل فابى عليك الا ان يرافحك الى الحكم اهل الجور ليعضوا
له كان ممن حاكم الى الطاعة وسوق الله عز وجل ايمته الى الذين
يؤمنون انهم آمنوا بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك يزيدون ان
يتحاكموا الى الطاعة فاذ اتوزر بهذا فانه يجب عليك كل مكلف من الطاعة
لقضاة الجور بلب نه ويده مع تمكنه من ذلك وكذا ما عده عزيمته
على الترافع الى قضاة الحق **مسألة** ولو نصب الجازي قاضياً لم يكن جاز
الندول معه وليس يجب على اطلاقه بل يجب التفصيل فنعلم ان كان

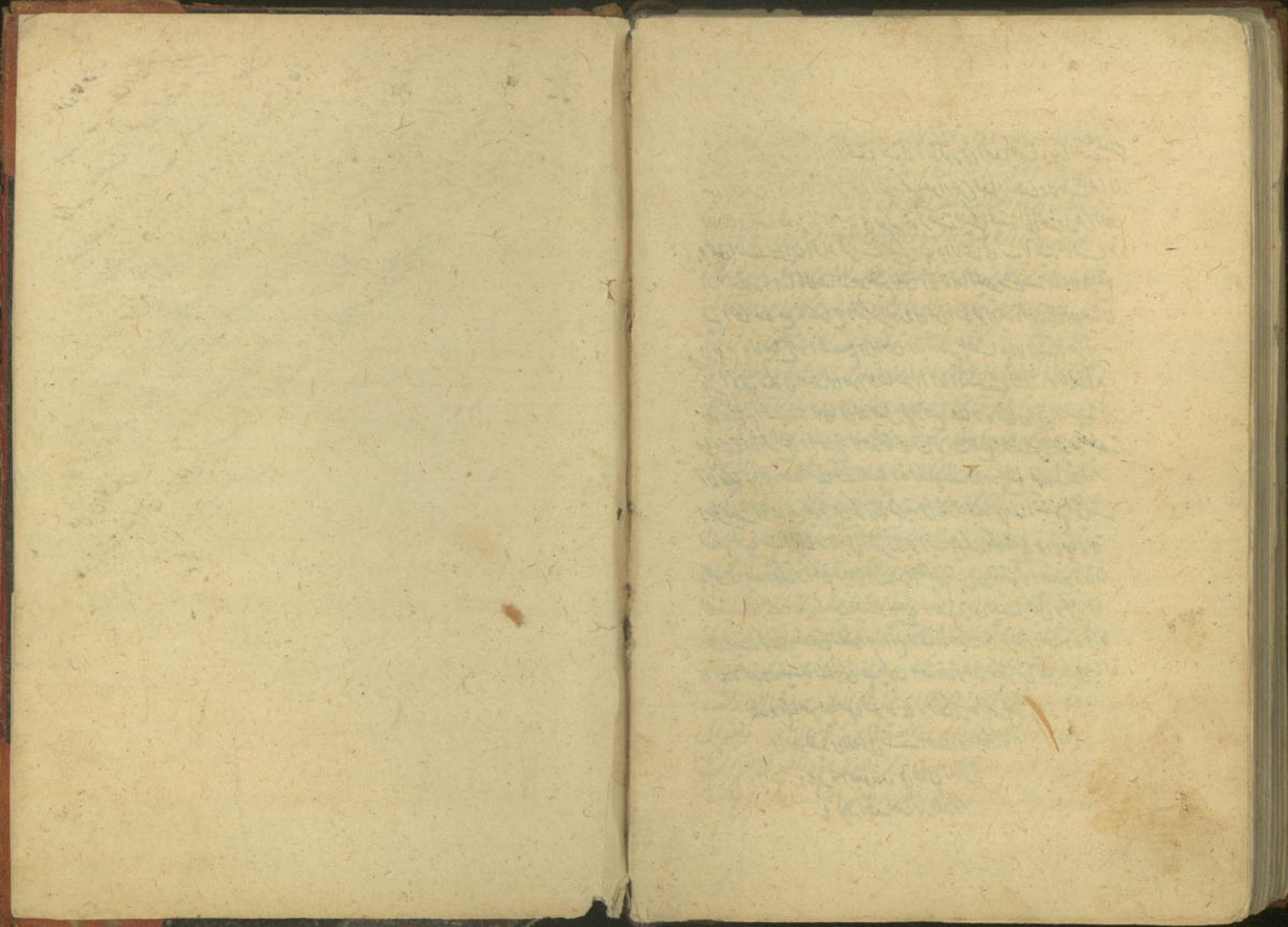
منه

منه ايمية القضاة فادرا على تنفيذ الاحكام الشرعية فاطمأنا به لا يتعدى
ولا يركب القبح متعلماً من وضع الاشياء في مواضعها ومن الاراء بالمعروف
والنهي عن المنكر عالماً بذلك علماً يقينياً جاز له قبول الولاية من قبل
الجازي وطلبها ايضاً وبدون ذلك لا يجوز له القبول لانه يرضى لنفسه لا لطلب
ما لا يجوز له وفيه ايضاً معاونة على الاثم والعُدوان ولو اكرهه الجازي على
القبول فلا منع في وجوب عليه تحريم القبول والعمل بما يحكي ما يرتفع
ويحقق الاكره بالخوف على نفسه او ماله او عرضه ومكلف ذلك
بما يختلف احوال الناس وسبب في الطلاق انما الله تعالى قد منع معصية
الاكره **مسألة** وان اضطر الى العمل بهذا اوجب اهل الخلاف جاز
اذا لم يمكن التخلص من ذلك ما لم يكن قتلاً لغير مستحق وعليه يقع الحق
ما لم يكن قد سبق انه يجب تحريم الحق ما لم يكن فان دعت ضرورة التقيّة
الى ارتكاب ما يحكي عنه وجب عليه ارتكاب ما لم يمكن التخلص منه
بوجوب التقيّة ولو اكره على امر من فاندفع الخوف بالارتكاب عدماً
لم يحز ارتكابه الاخر اهدلاً ولا يستغنى من وجوب ارتكابه مالا
يمكن التخلص منه الا القتل المحرم فان التقيّة لا ينجزه وان خاف على
نفسه القتل اذ لا تقيّة في الذم او قد سبق الحق في الجرح به في قول
الشيخ وانه لا يخرج من قوة **مسألة** القسم اثنا عشر في العقود العتق انما
من الاقسام الاربعة التي ابيت علم الفقه عليها والعقد والعتق والامارة
به ما يركب من الايجاب والقبول على الوجه المعين والا اصل ان يتولاها
اثنان وقد يتولاها الواحد كما لو كانا وكيلاً من الجانيين تنبيه
العقد تنقسم الى معاوضة ومخضة كالمبيع والصلح اثنا عشر تنقسم

من ايمانين ومناواة محضة كالشر العبد ظاهر العلم المشتري ان يفسد
 الامر جزوا ما يثبت به المعايضة والغالب عليه العبادة والملك
 وما فيه ذلك والغالب عليه المعادة كالخلق وينقسم باعتبار آخر
 الى لازم من الطرفين كالبيع والخلق والى لازم من احداهما كالزمن
 فانه جائز من طرف المومن لازم من طرف المراسم وشبه الخلق لانه جائز
 من طرف الزوجة خاصة والى جائز من الطرفين كالوديعة والوكالة
 والقوص **س** كتاب التجرارة قد عرفه بجاعة التجرارة في باب
 الزكاة ببيان مال التجرارة لانه من متعلقات الزكاة بانه عقد معاوضة
 لما فاعترافه كونهما تجارة فقد اكتب سواركا ان بعد البيع
 او الصلح او غيرهما ما رسم في هذا الباب عدم اشراط قصد
 الاكساب حيث يجوز التجرارة هنا في مطلق المكاسب والشيء الذي
 وجب اعتراؤه اذ اكتب بالملكيب وافر المبيع وكيف كان فاعلم
 في الزكاة لا يطالب بها هنا لان تعريفهم للتجارة منه بيع الصلح والمعصون
 بالتجارة منها لا يبيع وقد ادرجوا في التجرارة منها مثل كسب التجار
 والتأجير وليس من التجرارة في شيء الا ان يملك ان ذكره ذلك
 استطراد او تبين شمول التجارة له بان الخلف اموالها لمقتها
 بما لا يملك طريق المعايضة بجارة نعم بعض الاشياء المذكورة في هذا
 الباب مثل حكم جواز الظالم ومثل حكم الولاية من قبل الجاهل
 والى روم اجري هذا المجري استطراد لا محالة **س** وينقسم الى
 محرم ومكروه ومباح المكتبة ذكر اللفظ عود الغير في قسم الكسب
 في قوله ما يكتب به ويكون المعنى وينقسم ما يكتب به الى محرم الكسب

وغير

وغير محرم ويمكن عوده الى الاكساب لانه مذکور في الفعل فضا وهذا انما بالمعنى
 من وجهين احدهما ان التجرارة من عوارض فعل المكلف ولا يثبت للايمان
 الا بتات وبقية من قسمه اصبحت في قوله نعم فثبت عليكم الميتة الى العود عن الظ
 وعلى اللفظ على ان امر او فثبت عليكم وجوه الانتفاعات بالميتة - الشئ
 ان المقصود هنا بالاصالة بتقسيم التجرارة لانها المجهول عنه هذا لا يقع
 فيه التجرارة مع ما يحتاج اليه العود عن الظ لواريد هذا لان الاعيان
 لا تحرم ولا يباح واعلم ان التجرارة تنقسم بانقسام الاحكام كما صرح به
 غير المحرم فيكون قسمه قاصرا لاهلها او انما اقسمت التجرارة بانقسام
 الاحكام الخمسة لانها في الاصل لم توضع عبادة فكان قسمها استواء
 طريقتها لا يمنع والمخرج لاهلها كما تنافوت بمنع القصد في عدم حصول
 الاحكام الاربعة بخلاف العبادة الحقيقية فانه يمنع فيها استواء
 الطرفين اذ لا بد فيها من كونها قربة في حدودها وهذا التقسيم ليس
 خصوصيات التجارة بل اكثر الابواب او كلها كالصلح والاجارة
 يحرم في ذلك واعلم ايضا ان هذا التقسيم ليس من مقصود العقود فان
 الفقيه انما بحث عنها من حيث يصح وتقدم من حيث يحل ومحرم اما
 من حيث كونها متعلقا بالشواب ام لا فان ذلك من عرض العبادة وان
 كان لا محذور فيه لان الشئ قد يكون معاملة وملاحظة شئ آخر يكون عبادة
 قد وقع النزاع من توبيد هذه الحاشية الشريفة
 في سنة هجدي الاولى سنة احدى وسبعين سماء
 في بلدة اصفهان في خان الطوبى
 في ليلة الجمعة من شهر المذكور



[illegible]

